



المستشار
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى
رئيس محكمة الاستئناف

الأحوال الشخصية في تشريعاتها المتعددة

الجزء الثالث

النصوص الموضوعية
في مسائل الأحوال الشخصية
لغير المسلمين من المصريين

يشتمل هذا الجزء على ملحق بمشروع قانون الأسرة
المقدم من الطوائف المسيحية بمصر وأقرته اللجنة
المشكلة بقرار وزير العدل



المستشار
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى
رئيس محكمة الاستئناف

الأحوال الشخصية فى تشريعاتها المتعددة

الجزء الثالث النصوص الموضوعية فى مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين

General Organization Of the Alexan-

- يشتمل هذا الجزء على المجموعات الخاصة بالـ
(١) الأرثوذكس : أقباط أرثوذكس * وأرمن أرثوذكس
* روم أرثوذكس * سريان أرثوذكس (٢) الكاثوليك
(٣) البروتستانت ، إنجيليين وطنيين (٤) اليهود ، ريبانيون

يشتمل هذا الجزء على ملحق بمشروع قانون الأسرة
المقدم من الطوائف المسيحية بمصر وأقرته اللجنة
المشكلة بقرار وزير العدل

مكتبة الأشباع للطباعة والنشر والتوزيع
الإدارة : القاهرة - فراج مصر للتموير ٥١٧٥٤٩١٥
الطابع : المعصرة البلد ٥٦٠٠٤٣٩٥ - اسكندرية



رقم الإيداع
بدار الكتب

الترقيم الدولي

حقوق التأليف
محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع
والنشر والتوزيع
محفوظة للناسخ

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع، المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ * ٥٤٧٥٤٩١
الطابع، المصمورة البلد - بحري - شارع ٣٨ * ٥٦٠٠٤٣٩ بكتيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٥ قَدْ أَنْزَلْنَا
 التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا الَّذِينَ هَادُوا
 وَالرَّبِّيُّونَ وَالْأَجَارُ عِمَّا اسْتَحْضَرُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ
 شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْنَ اللَّهَ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ بَنِي إِسْرَءِيلَ
 وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ٦

وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَرِهِمُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَنْ فِي يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآيَاتُهُ
 الْإِنْجِيلُ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَنْ فِي يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى
 وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ٧ وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ
 لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُنَافِقُونَ ٨

صدق الله العظيم

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

مقدمة

الديانات المعترف بها في مصر - غير الإسلام - هي المسيحية واليهودية ، وإن كان دستور جمهورية مصر العربية ، قد كفل في المادة (٤٦) منه حرية العقيدة ، فإن المشرع لم يرتب أثراً من حيث الاختصاص التشريعي - على الديانة إلا حيث تكون إلى الإسلام أو المسيحية أو اليهودية .

وتنقسم الديانة المسيحية إلى ثلاثة مذاهب كبرى هي الأرثوذكسية والكاثوليكية البروتستانتية ، وتعتنق هذه المذاهب في مصر طوائف متعددة ، فيندرج تحت المذهب الأرثوذكسي طوائف : (١) الأقباط (٢) الأرمن (٣) الروم (٤) الأرمن .

ويندرج تحت المذهب الكاثوليكي طوائف (١) الأقباط (٢) الأرمن (٣) الروم (٤) السريان (٥) الموارنة (٦) اللاتين (٧) الكلدان .

والمذاهب البروتستانتية شيع متعددة يجمعهم في مصر طائفة واحدة هي الإنجيليين الوطنيين .

والديانة اليهودية طائفتان الريانين والقراءين .

ولدى صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية كان عدد الطوائف الدينية لغير المسلمين من المصريين أربع عشرة طائفة كل منها لها جهة قضائية خاصة لمسائل الأحوال الشخصية ، وجعل هذا القانون من اتحاد الطائفة والملة ضابطاً تشريعياً يحدد الشريعة الدينية الواجبة التطبيق وشرطاً لازماً لتطبيقها ، فإذا ما اختلف طرفا المنازعة في أيهما تعين تطبيق الشريعة العامة وهي الشريعة الإسلامية .

وإذا كانت المادة السادسة من القانون سابق الإشارة إليه قد جعلت من الشريعة الدينية لغير المسلمين المتحددين طائفة وملة مصدراً للقواعد الموضوعية التي تحكم مسائل أحوالهم الشخصية ، إلا أن الصعوبة تكمن في تحديد مصادر هذه الشريعة .

ولا خلاف أن المصدر الأول لكل شريعة دينية هو كتابها المنزل ، وإلى جانبه مصادر أخرى تأخذ منه وتستند إليه ، ولا يرجع إليها إلا عند عدم النص على الحكم فيه ، وهذه المصادر الأخرى تختلف مسمياتها ، وقد تواضع الفقه على تحديد نطاقها في ثلاثة :

- (١) سنة الأنبياء والرسل الذين أوحى إليهم وتستفاد من أقوالهم وأفعالهم .
- (٢) التقاليد التي جرت عليها الجماعة الدينية فرفعها أجمعها إلى مرتبة الإلزام .
- (٣) اجتهاد القائمين على شئون الدين .

ومن مصادر الشريعة الدينية الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية مجموعات أخذت شكل التعيينات الحديثة صرف النظر عما قيل بإلزامها أو عدم إلزامها .

فمعد الأقباط الأرثوذكس : مجموعة عام ١٩٣٨ التي أقرها المجلس الملي العام .
وعند الروم الأرثوذكس : لائحة الزواج والطلاق والباننة الصادرة عام ١٩٣٧ ،
وعند الأرمن الأرثوذكس : مجموعة صدرت عام ١٩٤٠ .

وعند السريان الأرثوذكس : مجموعة خاصة طبعت بالقدس عام ١٩٢٩ .
أما لدى الطوائف الكاثوليكية^{١٨} : فقد أصدر البابا ، يوحنا بولس الثاني ، في ١٨/١٠/١٩٩٠ تعميماً للقواعد الخاصة بالكاثوليك الشرقيين بصفة عامة ، وهو ما ينبغى العمل به الآن بدلاً من الإرادة الرسولية التي صدرت عام ١٩٤٩ لكاثوليك الشرق .

ولدى المذهب البروتستانتي الذي يجمعهم في مصر طائفة واحدة هي طائفة الإنجليين الوطنيين ولم يعترف بهم كطائفة دينية إلا في عام ١٨٧٨ وصدر أمر بتشكيل مجلس ملي له سلطة القضاء في الأحوال الشخصية عم ١٩٠٢ ويتكون من ١٠٢ مادة .

وعند اليهود فقد كتب مسعود حاي بن شمعون في فقه الريانيين كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، أما لدى القرائين فكتاب ، شعار الخضرة ، نقله للعربية الاستاذ مراد فرج المحامى عن كتاب اليا هو بشباصى الموضوع في القرن الخامس عشر .

وقد رأينا فى هذا الجزء من كتاب الأحوال الشخصية فى تشريعاتها المتعددة
تضمنيه تلك المجموعات كاملة أو مستخرج منها بما يسد حاجة التعامل مع هذا الفرع
من فروع القانون ، مع الوضع فى الاعتبار أن من المسائل التى شملتها هذه
المجموعات ما أصبح مهجوراً بعد تدخل المشرع المصرى ووضع قواعد موحدة تطبق
على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم كمسائل الأهلية والولاية والقوامة
والإذن بالإدارة والهبية والوصايا والمواريث والمفقود ، أو أن من هذه المسائل ما
يتعارض مع النظام العام كمسألة التبني .

والله نسأل التوفيق والسداد ،،،

مستشار / عبد الفتاح بهنسى

الاسكندرية فى مايو ١٩٩٧

تقسيم خطة البحث

لمهولة العرض رأينا تقسيم هذا الجزء إلى أربعة أقسام :

القسم الأول :

ويتناول المجموعات الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية الموضوعية والتي صيغت على نسق التقنينات الحديثة لدى المذهب الأرثوذكسي لدى الطوائف الآتية :

(١) الأقباط الأرثوذكس : وتشمل لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ ، مع تزييلها بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٩٩٧/٣/١ والقاضي بعدم دستورية المادة (١٣٩) من هذه اللائحة .

(٢) الأرمن الأرثوذكس : وتشمل قانون الأحوال الشخصية الصادر لهذه الطائفة عام ١٩٤٠ .

(٣) الروم الأرثوذكس : وتشمل اللائحة الخاصة بالزواج والطلاق والبيانة والتي صدرت عام ١٩٣٧ وعُدلت في عام ١٩٥٠ .

(٤) السريان الأرثوذكس : وتشمل مستخرج من المجموعة التي جمعها الراهب يوحنا دولباني .

القسم الثاني :

ويتناول القانون الخاص الصادر عن البابا يوحنا بولس الثاني في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على كاثوليك الشرق ومنهم طوائف الكاثوليك السبعة بمصر ، وحل هذا القانون محل الإرادة الرسولية التي أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ .

القسم الثالث :

ويتناول عرض قانون المجلس العمومي الإنجيلي للطائفة الانجيلية في مصر بما يتضمنه من الأمر العالي الصادر في عام ١٨٧٨ وقانون الأحوال الشخصية الذي صدر مع الديكروتو الخاص بإنشاء مجلس على لتلك الطائفة عام ١٩٠٢ . ومذيل

باللائحة الداخلية لهذا المجلس والمصدق عليه بقرار وزير الداخلية المنشور في ١٩٩١/١٢/٢٨ .

القسم الرابع :

ويتناول سرد الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لدى اليهود الريانيين باعتبار أنهم الأصل والأكثر عدداً من طائفة القرائين ، وذلك نقلاً - دون تصرف - من كتاب حاي بن شمعون والمكون من جزئين اقتصرنا على عرض الجزء الأول منه باعتبار أن الجزء الثاني يحوى إما مسائل إجرائية أصبحت موحدة بالنسبة لجميع المصريين في اللائحة الشرعية أو قانون المرفعات أو قانون الإثبات ، وإما مسائل موضوعية صدر بشأنها تشريعات موحدة تسرى على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم .

ثم اختتمنا هذا الجزء بملحق لمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية والذي أعدته لجنة مشكلة بقرار وزير العدل انتمته في عام ١٩٨٠ في محاولة لتوحيد بعض القواعد الموضوعية لتلك الطوائف ، إلا أن هذا المشروع لم تتخذ بشأنه الإجراءات التشريعية نحو إصداره .

القسم الأول

لدى الأرثوذكس

- * الأقباط الأرثوذكس .
- * الأرمن الأرثوذكس .
- * الروم الأرثوذكس .
- * السريان الأرثوذكس .

(أولا)

الأقباط الأرثوذكس

قبل الفتح العربى لمصر كان أهلها الأقباط يدينون بالمسيحية ، وكانت الاسكندرية مقر كرسى الرئاسة الدينية للمصريين ، وإذ أراد كبيراً أساقفة القسطنطينية أن يفرض رئاسته على العالم المسيحى ، أثبت عليه الكنيسة المصرية ذلك وقاومته متخذة من الخلاف بسبب طبيعية المسيح ذريعة لقطع كل علاقة بكنيسة القسطنطينية .

ومنذ القرن الخامس الميلادى أعلنت الكنيسة المصرية استقلالها بقيادتها الدينية ، وشؤونها الإدارية ومناصب أساقفتها عن كنيسة القسطنطينية وروما ، وأصبح يطلق على المصريين التابعين لها من ذلك الحين بأنهم الأقباط الأرثوذكس واستبدلوا اللغة القبطية فى العبادة باللغة اليونانية .

والأقباط الأرثوذكس فى مصر أهم وأكبر طوائف غير المسلمين ، وتبلغ نسبتهم إلى مجموع الطوائف غير الإسلامية حوالى تسعين فى المائة .

لائحة الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس^(١)

الباب الأول فى الزواج وما يتعلق به الفصل الأول فى الخطبة

مادة ١ : الخطبة عقد يتفق به رجل وامرأة على الزوج ببعضهما فى أجل محدد .

مادة ٢ : لا تجوز الخطبة إلا بين من لا يوجد مانع شرعى من زواجهما طبقاً لما نص عليه فى الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة ٣ : لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشر سنة ميلادية .

مادة ٤ : تقع الخطبة بين الخطيبين بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر فإذا كان أحدهما قاصراً وجب أيضاً موافقة وليه على ذلك .

مادة ٥ : تثبت الخطبة فى وثيقة يحررها كاهن من كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مرخص له بمباشرة عقد الزواج وتشتمل هذه الوثيقة على ما يأتى :

(١) أقر المجلس الملى العام هذه اللائحة بجلسته المنعقدة فى ١٩٣٨/٥/٩ ، وعمل بها اعتباراً من ١٩٣٨/٧/٨ .

وقد قيل بأن هذه اللائحة لم تعرض على المجمع المقدس العام والذى له سلطة التشريع عند الأقباط الأرثوذكس ، فى حين أن المجلس الملى العام ليس له سلطة التشريع إلا فيما يتعلق باقتراح تعديل لائحته ونظم العمل به . إلا أن لائحة ١٩٣٨ اكتسبت صفة الإلزام باعتبارها عرفاً جرى المجلس الملى العام على تطبيقها ، والعرف مصدر للتشريع عند عدم وجود النص التشريعى .

- (١) اسم كل من الخاطب والمخطوبة ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته .
- (٢) اسم كل من والدى الخاطبين ولقبه وصناعته ومحل إقامته ، وكذلك اسم ولى القاصر من الخاطبين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .
- (٣) إثبات حضور كل من الخاطبين بنفسه وحضور الولى إن كان بينهما قاصر ورضاء كل من الطرفين بالزواج .
- (٤) إثبات حضور شاهدين على الأقل مسيحيين راشدين وذكر اسم كل من الشهود وسنه صناعته ومحل إقامته .
- (٥) إثبات التحقق من خلو الخاطبين من موانع الزواج الشرعية المنصوص عليها فى الفصل الثالث .

(٦) الميعاد الذى يحدد لعقد الزواج .

(٧) قيمة المهر وشروط وفائه إذا حصل الاتفاق على مهر .

ويوقع على هذه الوثيقة من كل من الخاطب والمخطوبة وولى القاصر منهم والشهود ومن الكاهن الذى حصلت على يده الخطبة ثم يتلوها الكاهن على الحاضرين وتحفظ بعد ذلك فى مجلد خاص بدار البطريركية أو المطرانية أو الاسقفية التى حصلت الخطبة فى دائرتها .

مادة ٦ : يجب على الكاهن قبل تحرير عقد الخطبة أن يتحقق :

- (أولاً) من شخصية الخاطبين ورضائهم بالزواج .
- (ثانياً) من عدم وجود ما يمنع شرعاً من زواجهما سواء من جهة القرابة أو الدين أو المرض أو وجود رابطة زواج سابق .

(ثالثاً) من أنهم سيلتفان فى الميعاد المحدد لزواجهما السن التى يباح فيه الزواج شرعاً .

مادة ٧ : يجوز باتفاق الطرفين تعديل الميعاد المحدد للزواج فى عقد الخطبة مع مراعاة السن التى يباح فيها الزواج ويؤشر بهذا التعديل فى ذيل عقد الخطبة ويوقع عليه من الطرفين ومن الكاهن .

مادة ٨ : يحرق الكاهن الذى باشر عقد الخطبة ملخصاً منه فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصوله ويعلقه على باب الكنيسة ، وإذا كان الخاطبان أو أحدهما مقيمين خارج دائرة الكنيسة ترسل نسخة منه إلى كاهن الكنيسة التى يقيم كل من

الخطابين في دائرتها ليعطيه على بابها ويبقى الملخص مطلقاً قبل الزواج مدة عشرة أيام تشمل على يومى أحد .

مادة ٩ : إذا لم يتم الزواج فى خلال سنة من تاريخ انقضاء ميعاد العشرة الأيام المنصوص عليه فى المادة السابقة فلا يجوز حصص له إلا بعد تطبيق جديد يعمل بالطريقة المتقدم ذكرها .

مادة ١٠ : يجوز لاسباب خطيرة للرئيس الدينى (الأسقف أو المطران) فى الجهة التى حصلت الخطبة فى دائرتها أن يعفى من التطبيق المنصوص عليها فى المادتين السابق ذكرهما .

مادة ١١ : تفسخ الخطبة إذا وجد سبب من الأسباب المانعة من الزواج أو إذا اعتنق أحد الخطابين الرهبنة .

مادة ١٢ : يجوز الرجوع فى الخطبة باتفاق الطرفين أو بإرادة أحدهما فقط . ويصير إثبات ذلك فى محضر يحضره الكاهن ويضم إلى عقد الخطبة .

مادة ١٣ : إذا عدل الخطيب عن الخطبة بغير مقتضى فلا حق له فى استرداد ما يكون قد قدمه من مهر أو هدايا .

وإذا عدلت المخطوبة عن الخطبة بغير مقتضى فللخطيب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة .

هذا فضلاً عما لكل من الخطابين من الحق من مطالبة الآخر أمام المجلس العلى بتعريض عن الضرر الذى لحقه من جراء عدوله عن الخطبة .

مادة ١٤ : إذا توفى الخطيب قبل الزواج فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز .

وإذا توفيت المخطوبة فللخطيب أن يسترد المهر أو ما اشترى به من جهاز .

أما الهدايا فلا ترد فى الحالتين .

غير أنه إذا لم يحصل الاتفاق على مهر وإنما قدمت هدية لتقوم مقام المهر فيكون حكمها حكم المهر .

الفصل الثانى

فى أركان الزواج وشروطه

مادة ١٥ : الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطاً
علنياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون
على شؤون الحياة .

مادة ١٦ : لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية
كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها ست عشر سنة ميلادية كاملة .

مادة ١٧ : لا زواج إلا برضاء الزوجين .

مادة ١٨ : ينفذ زواج الأخرس بإشارته إذا كانت معلومة ومؤدية إلى فهم
مقصوده .

مادة ١٩ : يجوز لمن بلغ سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة رجلاً
كان أو امرأة أن يزوج نفسه بنفسه .

مادة ٢٠ : إذا كان سن الزوج أو الزوجة دون الحادية والعشرين
فيشترط لصحة الزواج رضاء وليه المنصوص عليه فى المادة ١٦٠ .

فإذا امتنع ولى القاصر عن تزويجه فيرفع طالب الزواج الأمر إلى المجلس
الملى للفصل فيه .

الفصل الثالث

فى موانع الزواج الشرعية

مادة ٢١ : تمنع القرابة من الزواج :

(أ) بالأصول وإن علوا والفروع وإن سفلوا .

(ب) بالأخوة والأخوات ونسلهم .

(ج) بالأعمام والععمات والأخوال والخالات دون نسلهم .

فيحرم على الرجل أن يتزوج من أمه وجدته وإن علت ، وبنته وبنات بنته
وبنت ابنه وإن سفلت ، وأخته وبنات أخته ، وبنات أخيه وإن سفلت ، وعمة أصوله
وخالته وخالة أصوله ، ونحل له بنات الأعمام والععمات وبنات الأخوال والخالات .

وكما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره
من الرجال ، ويحل للمرأة أبناء الأعمام والعمات وأبناء الأخوال والخالات .

مادة ٢٢ : تمنع المصاهرة من زواج الرجل :

(أ) بأصول زوجته وفروعها فلا يجوز له بعد وفاة زوجته أن يتزوج بأُمها أو جدتها
وإن علت ولا يبنيتها التي رزقت بها من زوج آخر أو بنت أبنها أو بنت بنتها وإن
سفلت .

(ب) بزوجات أصوله وزوجات فروع وأصول أولئك الزوجات وفروعهن ، فلا
يجوز له أن يتزوج بزوجة والده أو جده أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنتها أو
بنت بنتها ولا بزوجة ابنه أو حفيده أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنتها أو بنت بنتها .

(ج) بأخت زوجته ونسلها وبنت أخيها ونسلها .

(د) بزوجة أخيه وأصولها وفروعها .

(هـ) بعمة زوجته وزوجة عمها وخالتها وزوجة خالها .

(و) بأخت زوجة والده وأخت زوج والدته وأخت زوجة ابنه وأخت زوج بنته .

وما يحرم على الرجل يحرم على المرأة .

مادة ٢٣ : لا يجوز الزواج :

(أ) بين المتنبي والمتنبي وفروع هذا الأخير .

(ب) بين المتنبي ولولاد المتنبي الذين رزق بهم بعد التنبي .

(ج) بين الأولاد اللذين تبناهم شخص واحد .

(د) بين المتنبي وزوج المتنبي وكذلك بين المتنبي وزوج المتنبي .

مادة ٣٤ : لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين
مسيحين أرثوذكسيين .

مادة ٢٥ : لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً مادام الزواج قائماً .

مادة ٢٦ : ليس للمرأة التي مات زوجها أو فسخ زواجها أن تعقد زواجاً ثانياً
إلا بعد انقضاء عشرة أشهر ميلادية كاملة من تاريخ الوفاة أو الفسخ ، ولكن يبطل هذا

الميعاد إذا وضعت المرأة بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ عقد الزواج ، ويجوز للمجلس الملى أن يأذن بتنقيص هذا الميعاد متى ثبت له بصفة قاطعة من ظروف الأحوال أن الزوج السابق لم يعاشر زوجته منذ عشرة شهور .

مادة ٢٧ : لا يجوز الزواج أيضاً في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعى أو عرضى لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنى كالعنة والخنوثة والفصاء .

(ب) إذا كان أحدهما مجنوناً .

(ج) إذا كان مصاباً بمرض قاتل كالسل المتقدم والسرطان والجذام .

مادة ٢٨ : أما إذا كان طالب الزواج مصاباً بمرض قابل للشفاء ولكن يخشى منه على سلامة الزوج الآخر كالسل فى بدايته والأمراض السرية فلا يجوز الزواج حتى يشفى المريض .

الفصل الرابع

فى المعارضة فى الزواج

مادة ٢٩ : يكون للأشخاص الآتى ذكرهم حق المعارضة فى الزواج :

(١) من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين .

(٢) الأب ، وعند عدمه أو عدم إمكانه إيداء رغبته يكون حق المعارضة للجد

الصحيح ثم للأم ثم للجد لأم ثم لباقى الأقارب المنصوص عليهم فى المادة ١٦٠

بحسب الترتيب الوارد فيها وتقبل المعارضة ولو تجاوز المتعاقدان سن الرشد .

(٣) الولى الذى يعينه المجلس الملى طبقاً للمادة ١٦٠ .

مادة ٣٠ : تحصل المعارضة فى ظرف العشرة الأيام المنصوص عنه فى

المادة الثامنة بتقرير يقدم إلى الرئيس الدينى المختص ويجب أن يشتمل على اسم

المعارض وصفته والمحل الذى اختاره بالجهة المزمع عقد الزواج فيها والأسباب التى

يبنى معارضته عليها والتى يجب أن لا تخرج عن الموانع المنصوص عليه فى الفصل

الثالث من هذا الباب وإلا كانت المعارضة لاغية .

مادة ٣١ : ترفع المعارضة إلى المجلس الأعلى المختص في خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصولها للفصل فيها بطريق الاستعجال .
ولا يجوز عقد الزواج إلا إذا قضى في المعارضة برفضها نهائياً .

الفصل الخامس

في إجراءات عقد الزواج

مادة ٣٢ : قبل مباشرة عقد الزواج يستصدر الكاهن ترخيصاً بانتمام العقد من الرئيس الدينى المختص بعد تقديم محضر الخطبة إليه .

مادة ٣٣ : يثبت الزواج في عقد يحرره الكاهن بعد حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية :

(١) اسم كل من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

(٢) اسم كل من والدى الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وكذلك اسم ولى القاصر من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

(٣) إثبات حضور الزوجين وحضور ولى القاصر إن كان بينهما قاصر .

(٤) أسماء الشهود وألقابهم وأعمارهم وصناعاتهم ومحال إقامتهم .

(٥) حصول الإعلان المنوه عنه في المادة الثامنة .

(٦) حصول المعارضة في الزواج إذا كانت حصلت معارضة وما تم فيها .

(٧) إثبات رضا الزوجين وولى القاصر منهما .

(٨) إثبات حصول صلاة الإكليل طبقاً للطقوس الدينية .

مادة ٣٤ : يكون لدى رئيس كل كنيسة دفتر لتقيد عقود الزواج أوراقه منمرة ومختومة بختم البطريركية أو المطرانية أو الاسقفية وكل ورقة منه تشتمل على أصل ثابت وثلاث قسائم وبعد تحرير العقد وإثباته على الوجه المتقدم ذكره في المادة السابقة يتلى على جمهور الحاضرين بمعرفة الكاهن الذى حرره .

ويوقع على الأصل والقسمان جميعاً من الكاهن الذى باشر العقد ومن الكاهن الذى قام بالاكاليل إذا كان غيره وتسلم إحدى القسمات الثلاث إلى الزوج والثانية إلى الزوجة وترسل الثالثة إلى الجهة الدينية الرئيسية (البطريركية أو المطرانية أو الاسقفية) لحفظها بها بعد قيدها فى السجل المعد لذلك ويبقى الأصل الثابت بالدفتـر عند الكاهن لحفظه .

مادة ٣٥ : على كل مطرانية أو أسقفية أن ترسل إلى البطريركية فى آخر كل شهر كشفاً بعقود الزواج التى تمت فى دائرتها .

مادة ٣٦ : كل قبطى أرثوذكسى تزوج خارج القطر المصرى طبقاً لقوانين البلد الذى تم فيه الزواج يجب عليه فى خلال ستة شهور من تاريخ عودته إلى القطر المصرى أن يتقدم إلى الرئيس الدينى المختص لاتمام الإجراءات اللازمة طبقاً للقوانين وطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

الفصل السادس

فى بطلان عقد الزواج

مادة ٣٧ : إذا عقد الزواج بغير رضا الزوجين أو أحدهما رضاء صاعداً عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن فيه إلا من الزوجين أو من الزوج الذى لم يكن حراً فى رضائه ، وإذا وقع غش فى شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن فى الزواج إلا من الزوج الذى وقع عليه الغش ، وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش فى شأن بكارة الزوجة بأن أدعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو فى خلوها من الحمل وثبت أنها حامل .

مادة ٣٨ : لا تقبل دعوى البطلان فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة إلا إذا قدم الطلب فى ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن علم بالغش وبشرط أن لا يكون حصل اختلاط زوجى من ذلك الوقت .

مادة ٣٩ : إذا عقد زواج القاصر بغير إذن وليه فلا يجوز الطعن فيه إلا من الولى أو من القاصر .

مادة ٤٠ : ومع ذلك لا تقبل دعوى البطلان من الزوج ولا من الولى متى

كان الولي قد أقر الزواج صراحة أو ضمناً أو كان قد مضى شهر على علمه بالزواج ، ولا تقبل الدعوى أيضاً من الزوج بعد مضى شهر من بلوغه سن الرشد .

مادة ٤١ : كل عقد يقع مخالفاً لأحكام المواد ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ يعتبر باطلاً ولورضى به الزوجان أو أذن به ولي القاصر ، وللزوجين وكل ذى شأن حق الطعن فيه .

مادة ٤٢ : ومع ذلك فالزواج الذى يعقد بين زوجين لم يبلغ أحدهما أو كلاهما السن المقررة فى المادة ١٦ لا يجوز للطعن فيه إذا كان قد مضى شهر من وقت بلوغ الزوج أو الزوجين السن القانونية أو إذا حملت الزوجة ولو قبل انقضاء هذا الأجل .

مادة ٤٣ : لا يثبت الزواج وما يترتب عليه من الحقوق إلا بتقديم صورة رسمية من عقد الزواج وفى حالة ثبوت ضياع أصل العقد أو إتيافه يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة .

مادة ٤٤ : الزواج الذى حكم بطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوجين ونزيرتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية أى كان يجهل وقت الزواج سبب البطلان الذى يشوب العقد .

أما إذا لم يتوافر حسن النية إلا من جانب أحد الزوجين دون الآخر فالزواج لا يترتب عليه آثاره إلا بالنسبة لهذا الزوج ولأولاده المرزوقين له من ذلك الزواج .

الفصل السابع

فى حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة ٤٥ : يجب لكل من الزوجين على الآخر الأمانة والمعاونة على المعيشة والمؤاماة عند المرض .

مادة ٤٦ : يجب على الزوج حماية زوجته ومعاملتها بالمعروف ومعاشرتها بالحسنى ، ويجب على المرأة إطاعة زوجها فيما يأمرها به من حقوق الزوجية .

مادة ٤٧ : يجب على المرأة أن تسكن مع زوجها وأن تتبعه أينما سار لتقيم معه فى أى محل لائق يختاره لإقامته وعليها أن تحافظ على ماله وتقوم بخدمته والعناية بأولاده وملاحظة شئون بيته .

ويجب على الزوج أن يسكن زوجته في منزله وأن يقوم بما تحتاجه من طعام وكسوة على قدر طاقتة .

مادة ٤٨ : الارتباط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق المالية بل تظل أموال كل من الزوجين مملوكة له دون الآخر .

الفصل الثامن

في فسخ الزواج

مادة ٤٩ : يفسخ الزواج بأحد أمرين :

الأول : وفاة أحد الزوجين .

الثاني : الطلاق .

الباب الثاني

في الطلاق

الفصل الأول

في أسباب الطلاق

مادة ٥٠ : يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعة الزنا .

مادة ٥١ : إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي وانقطع الأمل من رجوعه إليه جاز الطلاق بناء على طلب للزوج الآخر .

مادة ٥٢ : إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٣ : الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق .

مادة ٥٤ : إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض وثبت أنه غير قابل للشفاء .

ويجوز أيضاً للزوجة أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض العلة إذا معنى على إصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى فيه عليها من الفتنة .

مادة ٥٥ : إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذائه جسماً يمرض صحته للخطر جاز للزوج المجلى عليه أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٦ : إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الرذيلة ولم يجدى في إصلاحه توبيخ الرئيس الديني ونصائحه فللزوج الآخر أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٧ : يجوز أيضاً طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متوالية .

مادة ٥٨ : كذلك يجوز الطلاق إذا ترهب الزوجان أو ترهب أحدهما برضاء الآخر .

الفصل الثاني

في إجراءات دعوى الطلاق

مادة ٥٩ : تقدم عريضة الدعوى من طالب الطلاق شخصياً إلى رئيس المجلس الملى الفرعى ، وإذا تعذر حضور الطالب بنفسه ينتقل الرئيس أو من ينتدبه من الأعضاء إلى محله .

ويعد أن يسمع الرئيس أو العضو المنتدب أقوال طالب الطلاق يعطيه ما يقتضيه الحال من النصائح ، فإن لم يقبلها يحدد للزوجين ميعداً لا يقل عن ثمانية أيام كاملة للحضور أمامه بنفسيهما في مقر المجلس فإذا تعذر لأحدهما الحضور أمامه يعين لهما المكان الذى يستطيعان الحضور فيه وفى اليوم المحدد يسمع أقوال الزوجين ويسعى فى الصلح بينهما فإن لم ينجح فى مساعده يأمر بإحالة الدعوى إلى المجلس ويحدد لها ميعداً لا يتجاوز شهراً .

مادة ٦٠ : يبدأ المجلس قبل النظر فى موضوع الدعوى بعرض الصلح على الزوجين فإن لم يقبله ينظر فى الترخيص لطالب الطلاق بأن يقيم بصفة

مؤقته أثناء نظر الدعوى بمعزل من الزوج الآخر مع تعيين المكان الذى تقيم فيه الزوجة إذا كانت هى طالبة الطلاق كما ينظر فى تقرير نفقة لها على الزوج وفى حضانة الأولاد أثناء نظر الدعوى وفى تسليم الجهاز والامتعة الخاصة ، وحكم المجلس فى هذه الأمور يكون مشمولاً بالنفاذ المؤقت من غير كفالة وقابلاً للاستئناف فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٦١ : يجوز لكل من الزوجين أن يوكل من يختاره من المحامين أو من أقاربه لغاية الدرجة الرابعة للمرافعة عنه وأنما يلزم أن يكون حاضراً مع وكيله فى الجلسة مالم يمنعه مانع من الحضور .

مادة ٦٢ : تنظر الدعوى وتحقق بالطرق المعتادة .

مادة ٦٣ : لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه مالم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود ، ولا تعتبر القرابة أو أية صلة أخرى مانعة من الشهادة غير أنه لا يسوغ سماع شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادهما .

مادة ٦٤ : لا تقبل دعوى الطلاق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة فى الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب ومع ذلك يجوز للطالب أن يرفع دعوى أخرى لمسيب طراً أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند إلى الأسباب القديمة فى تأييد دعواه الجديدة .

مادة ٦٥ : تنقضى دعوى الطلاق بوفاة أحد الزوجين قبل صدور الحكم النهائى بالطلاق .

مادة ٦٦ : يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الطلاق بالطرق والأوضاع المقررة لغيرها من الدعاوى ولكن تقبل المعارضة فى الحكم الغيابى فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

ويجب أن تعرض دعوى الطلاق على المجلس العلى العام ولو لم تستأنف أحكامها للنظر فى التصديق على هذه الأحكام من عدمه ، ولا ينفذ الحكم القاضى بالطلاق إلا بعد صدور الحكم النهائى به من المجلس العلى العام وبعد استئناف جميع طرق الطعن بما فيها الالتماس .

مادة ٦٧ : يسجل الحكم النهائي القاضى بالطلاق فى السجل المعد لذلك بالدار البطيريكية ويؤشر بمضمونه على أصل عقد الزواج بالسجل المحفوظ لدى الكاهن وعلى القسيمة المحفوظة لدى الرئاسة الدينية وعلى القسيمة الموجودة لدى الزوج الذى صدر حكم الطلاق بناء على طلبه .

الفصل الثالث

فى الآثار المترتبة على الطلاق

مادة ٦٨ : يترتب على الطلاق إنحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائي الصادر به ، فنزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر عند موته .

مادة ٦٩ : يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر إلا إذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج ، وفى هذه الحالة لا يجوز لمن قضى بحرمانه أن يتزوج إلا بتصريح من المجلس .

مادة ٧٠ : يجوز لمن وقع بينهما طلاق الرجوع لبعضهما بقرار يصدر من المجلس العلمى العام بعد استيفاء الإجراءات الدينية التى تقتضيها قوانين الكنيسة .

مادة ٧١ : يجوز الحكم بنفقة أو تعريض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر .

مادة ٧٢ : حضانة الأولاد تكون للزوج الذى صدر حكم الطلاق لمصلحته مالم يأمر المجلس بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر أو لمن له حق الحضانة بعده .

ومع ذلك يحتفظ كل من الأبوين بعد الطلاق بحقه فى ملاحظة أولاده وتربيتهم أيا كان الشخص الذى عهد إليه بحضانتهم .

مادة ٧٣ : لا يؤثر حكم الطلاق على ما للأولاد من الحقوق قبل والديهم .

الباب الثالث فى المهر والجهاز

الفصل الأول فى المهر

مادة ٧٤ : ليس المهر من أركان الزواج ، فكما يجوز أن يكون بمهر يجوز أن يكون بغير مهر .

مادة ٧٥ : يجب المهر المسمى فى عقد الخطبة للزوجة ، بمجرد الإكليل فى الزواج الصحيح .

مادة ٧٦ : المرأة الرشيدة تقبض مهرها بنفسها ، فلا يجوز لغيرها قبض المهر إلا بتوكيل منها .

مادة ٧٧ : المهر ملك المرأة تنصرف فيه كيف شاءت إن كانت رشيدة .
وإذا ماتت قبل أن تستوفى جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أوورثته بما يكون باقياً من المهر بعد اسقاط نصيب الزوج الآيل له من إرثها .

مادة ٧٨ : فى حالة الحكم ببطلاق الزواج إذا كان السبب آتياً من قبل الرجل وكانت المرأة تعلم به فلا مهر لها ، وإن كانت لا تعلم به فلها مهرها .
وإذا كان السبب آتياً من قبل المرأة والرجل يعلم به فلها أن تستولى على مهرها ، وإن لم يكن عالماً به فلا حق لها فى المهر .

مادة ٧٩ : فى حالة الحكم بالطلاق إذا كان سبب الفسخ قهرياً أى لا دخل لإرادة أحد من الزوجين فيه فيكون للمرأة حق الاستيلاء على مهرها .
أما إذا كان سبب الفسخ غير قهرى فإن كان آتياً من قبل الرجل فللمرأة للحق فى أخذ مهرها ، وإن كان آتياً من قبل المرأة فلا حق لها من المهر .

الفصل الثانى فى الجهاز

مادة ٨٠ : لا تجبر المرأة على تجهيز منزل الزوجية من مهر ولا من غيره ، فلزفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذى دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشئ منه ولا تنقيص شئ من مقدار المهر الذى تراضياً عليه .

مادة ٨١ : إذا تبرع الأب وجهاً بنته الرشيدة من ماله فإن سلمها الجهاز فى حالة حياته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شئ منه ، وإن لم يسلمه إليها فلا حق لها ولا لزوجها فيه .

مادة ٨٢ : إذا اشترى الأب من ماله فى حال حياته جهاز ابنته القاصر ملكته بمجرد شرائه وليس له ولا لورثته أخذ شئ منه .

مادة ٨٣ : إذا جهز الأب ابنته من مهرها وبقي عنده شئ منه فلها مطالبة به .

مادة ٨٤ : الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج فى شئ منه وإنما له الانتفاع بما يوضع منه فى بيته ، وإذا اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيته إن هلك أو استهلك عنده .

مادة ٨٥ : إذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ فى متاع موضوع فى البيت الذى يسكنان فيه فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البينة على أنه له وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج مالم تقيم المرأة البينة على أنه لها .

مادة ٨٦ : إذا مات أحد الزوجين ووقع نزاع فى متاع بالبيت بين الحى وورثة الميت فما يصلح للرجل والمرأة يكون للحى منهما عند عدم البينة .

الباب الرابع فى ثبوت النسب

الفصل الأول

فى ثبوت نسب الأولاد المولودين

حال قيام الزواج

مادة ٨٧ : أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عشرة أشهر بحساب الشهر ثلاثين يوماً .

مادة ٧٨ : إذا ولدت الزوجه ولداً لتمام ستة أشهر فصاعداً من حين عقد الزواج ثبت نسبه من الزوج .

مادة ٨٩ : ومع ذلك يكون للزوج أن ينفى الولد إذا أثبت أنه فى الفترة بين اليوم السابق على الولادة بعشرة أشهر واليوم السابق عليها بستة أشهر كان يستحيل عليه مادياً أن يتصل بزوجه سوء بسبب بعد المسافة بينهما أو بسبب وجوده فى السجن أو بسبب حادث من الحوادث .

مادة ٩٠ : للزوج أن ينفى الولد لطة الزنا إذا كانت الزوجة قد أخفت عنه الحمل والولادة ولكن ليس له أن ينفيه بادعائه عدم المقدرة على الاتصال الجنسى .

مادة ٩١ : ليس للزوج أن ينفى الولد المولود قبل مضى ستة أشهر من تاريخ الزواج فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان يعلم أن زوجته كانت حاملاً قبل الزواج .

ثانياً : إذا بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها .

ثالثاً : إذا ولد الولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

مادة ٩٢ : فى حالة رفع دعوى طلاق يجوز للزوج أن ينفى الولد الذى يولد بعد مضى عشرة أشهر من تاريخ القرار الصادر بالترخيص للزوجة بالإقامة فى مسكن منفزل أو قبل مضى ستة أشهر من تاريخ رفض الدعوى أو الصلح .

على أن دعوى النفي هذه لا تقبل إذا ثبت في الواقع حصول اجتماع بين الزوجين .

مادة ٩٣ : يجوز نفي الولد إذا ولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ وفاة الزوج أو من تاريخ حكم الطلاق .

مادة ٩٤ : في الأحوال التي يجوز فيها للزوج نفي الولد يجب عليه أن يرفع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الولادة إذا كان حاضراً وقتها أو من تاريخ عودته إذا كان غائباً أو من تاريخ علمه بها إذا كانت أخفيت عنه .

مادة ٩٥ : إذا توفى الزوج قبل انقضاء المواعيد المبينة بالمادة السابقة دون أن يرفع دعواه فلورثته الحق في نفي الولد في ظرف شهر من تاريخ وضع يده هو أو وليه على أعيان التركة أو من تاريخ منازعته لهم في وضع يدهم عليها .

مادة ٩٦ : تثبت البنوة الشرعية بشهادة مستخرجة من دفتر قيد المواليد ، وإذا لم توجد شهادة فيكفي لإثباتها حيازة الصفة وهي تنتج من اجتماع وقائع تكفي للدلالة على وجود رابطة البنوة بين شخص وآخر ، ومن هذه الوقائع ، أن الشخص كان يحمل دائماً اسم الوالد الذي يدعى بنوته له ، وأن هذا الوالد كان يعامله كأبن له وكان يقوم على هذا الاعتبار بتربيته وحضانته ونفقته وأنه كان معروفاً كأب له في الهيئة الاجتماعية وكان معترفاً به من العائلة كأب ، فإذا لم توجد شهادة ولا حيازة فيمكن إثبات البنوة بشهادة الشهود الموزدة بقرائن الأحوال .

الفصل الثاني

في شئوت نسب الأولاد غير الشرعيين

الفرع الأول

في تصحيح النسب

مادة ٩٧ : الأولاد المولودون قبل الزواج عدا أولاد الزنا وأولاد المحارم يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم وإقرارهما أمام الكاهن المختص ببنوتهم إما قبل الزواج أو حين حصوله ، وفي هذه الحالة الأخيرة يثبت الكاهن الذي يباشر عقد الزواج إقرار الوالدين بالبنوة في وثيقة منفصلة .

مادة ٩٨ : يجوز تصحيح النسب على الوجه المبين في المادة السابقة لمصلحة أولاد تفوا عن ذرية وفي هذه الحالة يستفيد ذرية أولئك الأولاد من تصحيح نسبهم .

مادة ٩٩ : الأولاد الذين اعتبروا شرعيين بالزواج اللاحق لولادتهم يكون لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات كما لو كانوا مولودين من هذا الزواج .

الفرع الثاني

في الإقرار بالنسب والإدعاء به

العاقل ببنة ولد مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله لمثله يثبت نسبه منه وتلزمه نفقته وتربيته .

مادة ١٠١ : إذا أقر ولد مجهول النسب بالأبوة لرجل أو بالأمومة لامرأة وكان يولد مثله لمثل المقر له وصدقه فقد ثبتت أبوتها له ويكون عليه ما للأبوين من الحقوق وله عليهما مال اللأبناء من النفقة والحضانة والتربية .

مادة ١٠٢ : إقرار الأب بالبنة دون إقرار الأم لا تأثير له ألا على الأب والعكس بالعكس .

مادة ١٠٣ : إقرار أحد الزوجين في أثناء الزواج ببنة ولد غير شرعي رزق به قبل الزواج من شخص آخر غير زوجه لا يجوز أن يضر بهذا الزوج ولا بالأولاد المولودين من ذلك الزواج .

مادة ١٠٤ : يثبت الإقرار بالنسب بعقد رسمي يحرر أمام الكاهن مالم يكن ثابتاً من شهادة الميلاد .

مادة ١٠٥ : يجوز لكل ذي شأن أن ينازع في إقرار الأب أو الأم بالبنة وفي إدعاء الولد لها .

مادة ١٠٦ : يجوز الحكم بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أبيهم :
أولاً : في حالة الخطف أو الاغتصاب إذا كان زمن حصولها يرجع إلى زمن الحمل .

ثانياً : فى حالة الأغواء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة أو الوعد بالزواج .

ثالثاً : فى حالة وجود خطابات أو محررات أخرى صادرة من الأب المدعى به تتضمن اعترافه بالأبوة اعترافاً صريحاً .

رابعاً : إذا كان الأب المدعى به والأم قد عاشا معاً فى مدة الحمل وعاشراً بهما بصفة ظاهرة .

خامساً : إذا كان الأب المدعى به قد قام بتربية الولد والإنفاق عليه أو أشترك فى ذلك بصفته والداً له .

مادة ١٠٧ : لا تقبل دعوى ثبوت الأبوة :

أولاً : إذا كانت الأم فى أثناء مدة الحمل مشهورة بسوء السلوك أو كانت لها علاقة غرامية برجل آخر .

ثانياً : إذا كان الأب المدعى به فى أثناء تلك المدة يستحيل عليه مادياً سواء بسبب بعده أو بسبب حادث من الحوادث أن يكون والد الطفل .

مادة ١٠٨ : لا يملك رفع دعوى ثبوت الأبوة غير الولد أو الأم إذا كان الولد قاصراً ويجب أن ترفع الدعوى فى مدى سنتين من تاريخ الوضع والا سقط الحق فيها .

غير أنه فى الحالتين الرابعة والخامسة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ يجوز رفع الدعوى إلى حين انقضاء السنتين التاليتين لانتهاء للمعيشة المشتركة أو لانقطاع الأب المدعى به عن تربية الولد والإنفاق عليه ، وإذا لم ترفع الدعوى فى أثناء قصر الولد فيجوز له رفعها فى مدى السنة التالية لبلوغه سن الرشد .

مادة ١٠٩ : يجوز طلب الحكم بثبوت الأمومة ، وعلى الذى يطلب ثبوت نسبه من أمه أن يثبت أنه هو نفس الولد الذى وضعته وله أن يثبت ذلك بشهادة الشهود .

الفصل الثالث

فى التبنى

مادة ١١٠ : التبنى جائز للرجل والمرأة متزوجين كلنا أو غير متزوجين
بمراعاة الشروط المنصوص عليها فى المواد التالية :

مادة ١١١ : يشترط فى المتبنى :

- (١) أن يكون تجاوز سن الأربعين .
- (٢) أن لا يكون له أولاد ولا فروع شرعيون وقت التبنى .
- (٣) أن يكون حسن السمعة .

مادة ١١٢ : يجوز أن يكون المتبنى ذكراً أو أنثى بالغاً أو قاصراً ولكن
يشترط أن يكون أصغر سناً من المتبنى بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل .

مادة ١١٣ : لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد مالم يكن التبنى
حاصلاً من زوجين .

مادة ١١٤ : لا يجوز التبنى إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تعود منه
فائدة على المتبنى .

مادة ١١٥ : إذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً وكان والده على قيد الحياة
فلا يجوز التبنى إلا برضاء الوالدين ، فإذا كان أحدهما متوفياً أو غير قادراً على إيداء
رأيه فيكفى قبول الآخر وإذا كان قد صدر حكم بالطلاق فيكفى قبول من صدر الحكم
لمصلحته أو عهد إليه بحضانة الولد منهما .

أما إذا كان القاصر قد فقد والديه أو كان الوالدان غير قادرين على إيداء رايهما
فيجب للحصول على قبول وليه ، وكذلك يكون للحكم إذا كان للقاصر ولداً غير شرعى
لما يقر أحد بينوته أو توفى والده أو أصبحا غير قادرين على إيداء رايهما بعد
الإقرار بينوته .

مادة ١١٦ : لا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى أو يتبنى إلا برضاء الزوج
الآخر مالم يكن هذا الأخير غير قادر على إيداء رأيه .

مادة ١١٧ : يحصل التبني بمقد رسمي يصدره كاهن الجهة التي يعيم فيها راغب التبني ويثبت به حضور الطرفين وقبولهما التبني أمامه ، فإذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً قام والده أو وليه مقامه .

مادة ١١٨ : يجب على الكاهن الذي حرر عقد التبني أن يرفعه إلى المجلس العلى الذى يباشر عمله فى دائرته للنظر فى التصديق عليه بعد التحقق من توافر الشروط التى يتطلبها القانون ، وفى حالة الرفض يجوز لكل من الطرفين استئناف الحكم أمام المجلس العلى العام طبقاً للأوضاع العادية .

ويسجل الحكم النهائى القاضى بالتصديق على التبني فى دفتر يمد لذلك فى الجهة الرئيسية الدينية .

مادة ١١٩ : دخول المتبنى الحق للمتبنى أن يلقب بلقب المتبنى وذلك بإضافة اللقب إلى اسمه الأصلى .

مادة ١٢٠ : المتبنى لا يخرج المتبنى من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها ، ومع ذلك يكون للمتبنى وحده حق تأديب المتبنى وتربيته وحق الموافقة على زواجه إن كان قاصراً .

مادة ١٢١ : يجب على المتبنى نفقه المتبنى إن كان فقيراً كما أنه يجب على المتبنى نفقه المتبنى الفقير ، ويبقى المتبنى ملزماً بنفقة والديه الأصليين ولكن والديه لا يلزمان بنفقته إلا إذا لم يمكنه الحصول عليها من المتبنى .

مادة ١٢٢ : لا يرث المتبنى فى تركة المتبنى بغير وصية منه .

مادة ١٢٣ : كذلك لا يرث المتبنى فى تركة المتبنى إلا بوصية .

الباب الخامس
فيما يجب على الولد لوالديه
وما يجب له عليهما

الفصل الأول
في السلطة الأبوية

مادة ١٢٤ : يجب على الولد في أى سن كان أن يحترم والديه ويحسن معاملتهما .

مادة ١٢٥ : يبقى الولد تحت سلطة والديه إلى أن يبلغ سن الرشد ولا يسمح له بمغادرة منزل والده بغير رضائه إلا بسبب التجنيد .

مادة ١٢٦ : يطلب من الولد أن يعنى بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته كما سيجئ في الباب السادس .
ويطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها

الفصل الثانى
في الحضانة

مادة ١٢٧ : الأم أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعدما ، وبعد الأم تكون الحضانة للجددة لأم ثم للجددة لأب ثم لأخوات الصغير وتقدم الأخت الشقيقة ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم لبنات الأخوات بتقديم بنت الأخ لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم لبنات الأخ كذلك ثم لخالات الصغير وتقديم الخالة لأبوين ثم الخالة لأم ثم لأب ثم لعمات الصغير كذلك ثم لبنات للخالات والأخوات ثم لبنات العمات والأعمام ثم لخالة الأم ثم لخالة الأب ثم لعمة الأم ولعمة الأب بهذا الترتيب .

مادة ١٢٨ : إن لم يوجد للصغير قريبة من النساء أهل للحضانة تنتقل إلى الأقارب الذكور ويقدم الأب ثم الجد لأب ثم الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأب ثم بنو الأخ لأم ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم العم لأم ثم الخال لأبوين ثم الخال لأب ثم الخال لأم ثم أولاد من ذكروا بهذا الترتيب .

مادة ١٢٨ : إذا لم يوجد للصغير قريبة من النساء أهل للحضانة تنتقل إلى الأقارب الذكور ، ويقدم الأب ثم الجد لأب ثم الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأب ثم بنو الأخ لأم ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم العم لأم ثم الخال لأبوين ثم الخال لأب ثم الخال لأم ثم أولاد من تكروا بهذا الترتيب .

مادة ١٢٩ : يشترط في الحاضنة أن تكون قد تجاوزت سن السادسة عشرة وفي الحاضن أن يكون تجاوز سن الثامنة عشرة ويشترط في كليهما أن يكون مسيحياً عاقلاً أميناً قادراً على تربية الصغير وصيانتة وأن لا يكون مطلقاً لسبب راجع إليه ولا متزوجاً بغير محرم للصغير .

مادة ١٣٠ : إذا قام لدى الحاضن أو الحاضنة سبب يمنع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل إلى من يليه في الاستحقاق .
ومتى زال المانع يعود حق الحاضنة إلى من سقط حقه فيها .

مادة ١٣١ : إذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلحهم للقيام بشئون الصغير .

مادة ١٣٢ : إذا حصل نزاع على أهلية الحاضنة أو الحاضن فللمجلس أن يعين من يراه أصلح من غيره لحضانة الصغير بدون تقييد بالترتيب المنوه عنه في المادتين ١٢٧ و ١٢٨ ويكون له ذلك أيضاً كلما رأى أن مصلحة الصغير تقتضى تخطى الأقرب إلى من دونه في الاستحقاق .

مادة ١٣٣ : إذا لم يوجد مستحق أهل للحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المجلس ليعين امرأة ثقة أمينة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

مادة ١٣٤ : أجره الحضانة غير النفقة وهي تلزم أبا الصغير إن لم يكن له مال .

مادة ١٣٥ : لا تستحق الأم أجره على حضانة طفلها حال قيام الزوجية ، ولها الحق في الأجرة إن كانت مطلقة .

وإذا احتاج المحضون إلى خادم أو ممرض وكان أبوه موسراً يلزم بأجرته .

وغير الأم من الحاضنات لها الأجرة .

مادة ١٣٦ : يمنع الأب من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها .

مادة ١٣٧ : ليس للأب المحكوم بطلاقها أن تسافر بالولد الحاضنة له من محل حضانتها من غير إذن أبيه إلا إذا كان انتقالها إلى محل إقامه أهلها وبشرط أن لا يكون خارج القطر المصري .

مادة ١٣٨ : غير الأم من الحاضنات لا يسوغ لها في أى حال أن تنقل الولد من محل حضانتها إلا بأذن أبيه أو وليه .

مادة ١٣٩^(١) : تنتهى مدة الحضانة ببلوغ الصبى سبع سنين وبلوغ الصبية تسع سنين ، وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه .

(١) طعن على نص المادة (١٣٩) من الثلاثة أمام المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٧٤ لسنة ١٧ قضائية ، دستورية ، والتي قضت بجملة ١٩٩٧/٣/١ بعدم دستورية هذا النص (الجريدة الرسمية فى ١٣/٣/١٩٩٧ - العدد ١١) .

وجابت مدونات الحكم - بعد الديباجة - كالآتى :
بعد الاطلاع على الأوراق ، والمحلولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الخامس فى الدعوى الزاينة - كان قد أقام ضد المدعية الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٥ أمام محكمة حلوان الجزئية للأحوال الشخصية (الدائرة المالية) طالباً فى صحيفة الحكم بإلزامها بأن ترفع يدها عن حضانتها لابنها منه ، ماثيرون بيل رمزى ، على سند من القول بأن الصغير بلغ السابعة من عمره ، وهى أقصى سن للحضانة عملاً بنص المادة ١٣٩ من لائحة الأقباط الأرثوذكس لعام ١٩٢٨ ، الواجب تطبيقها على طرفى التناعى - المتحدين ملة ومنحياً - باعتبارها شريعتها .

وبجلسه ٢٤/١٠/١٩٩٥ دفع وكيل المدعية بعدم دستورية هذا النص ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، فقد أجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٨/١١/١٩٩٥ لتتخذ المدعية إجراءات الطعن بعدم الدستورية ، فأقامت دعواها الثالثة .

وحيث إن المادة (١٣٩) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التى أقرها المجلس العلى العام ، والمعمول بها اعتباراً من ٨ يوليو ١٩٢٨ تقضى فى فقرتها الأولى بأن تنتهى الحضانة ببلوغ الصبى سبع سنين ، وبلوغ الصبية تسع سنين ، وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه ، أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه ، وفى فقرتها الثانية بأنه إذا لم يكن للصغير ولى ، يترك عند الحضانة إلى أن يرى المجلس من هو أولى منها باستلامه .

وحيث إن المدعية تنعى على هذا النص ، إخلاله بأحكام المواد (٢ ، ١٠ ، ٤٠) من الدستور وذلك من عدة أوجه : -

« أولها : أن قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين ، تطبق على المصريين جميعهم أياً كانت ديانتهم ، ومن ثم تنتظمهم جميعاً قواعد موحدة في شأن الوارث ونظم النفقات والطاعة ، وتقرير سن الحضانة بما يرضى مصالح الصغير من الأمور التنظيمية التي لا تناقض الشريعة المسيحية في جوهر أحكامها وأساس بنائها ، بل إن الشريعتين تدوران معاً حول رعاية للنشء وإسلاسه .

ثانيها : أن الدستور نص في مادته العاشرة ، على أن تكفل الدولة حملية الأمومة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم ظروفًا مناسبة لتنمية ملكاتهم ، وقد جاء النص المطعون فيه مجافياً للرعاية التي تطلبها الدستور للطفولة ، وحال كذلك بين الصغير وتنمية ملكاته النفسية والوجدانية بمد أن انتزعه في سن مبكرة من حضنة أمه ، مفتكاً بذلك شخصيته ، ومضيقاً لوجوده .

ثالثهما : أن النص المطعون فيه انطوى كذلك على تفرقة بين أبناء الوطن ، فالصغار لزوجين مسيحيين متحدتي الملة والطائفة ، ينتزعون من أمهم في سن السابعة ، ولو كانت مصالحهم تقتضى بقاءهم تحت رعايتهم ، في الوقت الذي قد يظل فيه الصغير المسلم في حجر أمه وحضانتها حتى الخامسة عشرة من عمره ، كذلك تنتزع الصغيرة المسيحية من أمها في التاسعة ، رغم أن الصغيرة المسلمة قد تظل في حضنة أمها حتى تتزوج والتمييز بين أبناء الوطن الواحد على غير أسس منطقية ، يعتبر تمييزاً تحكمياً منهياً عنه بنص المادة (٤٠) من الدستور .

وحيث إنه بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٦ أودع غبطة البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس مذكرة أشار فيه إلى ما يأتي :

١ - أن نصوصاً قطعية الثبوت والدلالة تحكم الأقباط الأرثوذكس في مسائل أحوالهم الشخصية ، من بينها شريعة الزوجة الواحدة ، ولا طلاق إلا لمة الزنا ، وتلك مسائل حسمتها آيات ثابتة في الإنجيل المقدس .

٢ - أن الزواج وأشاره ولا ينظمها ، ولا ينبغي أن يحكمها إلا شريعة المقدس فيما لا يتعارض مع آيات الإنجيل المقدس نصاً ودلالة ، فعقد الزواج ما شرع إلا لإثبات ما تم من طقس - هو صلاة الإكليل (الشعائر الدينية) في أحضان الكنيسة وتحت إشرافها وسيطرتها والذي بدوره لا ينعد الزواج أصلاً .

٣ - أن ما ورد بشأنه نص في آيات الإنجيل المقدس ، وما جاء بعقد الزواج ، سواء نص عليه أو لم ينظم في لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس - النافذة اعتباراً من الثامن من يولية ١٩٣٨ - هي أمور لا محل للاجتهاد بشأنها حتى من القائمين على الكنيسة .

٤ - وبالنسبة إلى مسألة تحديد سن الحضانة على ضوء مانصت عليه المادة (١٣٩) من اللائحة ، أوضح غبطة البابا ما يأتي :

أولاً : أنه لم يرد نص في الإنجيل المقدس ينظم هذه المسألة .

ثانياً : أن مسألة تحديد سن لحضانة الأطفال مسألة تحكمها ظروف المجتمع من نواح عدة .

ثالثاً : أن تحديد سن للحضانة بحكم كل أبناء الوطن الواحد ، أمر أقرب إلى الواقع ، ويتفق مع الاعتبارات الطبية والصحية ، فضلاً عن أنه لا يخالف نصاً حجباً سبق بيانه .

« رابعاً : أنه لا مانع لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من تحديد سن حضانة الأطفال بالنسبة إلى جميع المصريين ، نوکیداً لقاعدة المساواة بينهم ، وبمراعاة أن بقاء الحاضنة على دينها الذى كانت تدين به وقت ولادة الأطفال ، يعتبر من الشروط الجوهرية لاستمرارية الحضانة .

وحيث إن المدعى عليه الخامس قدم مذكرة بدفاعة طلب فيها رفض الدعوى تأسيساً على أن النصوص الأمرة التى تضمنتها اللائحة المطعون عليها ، صدرت قبل تعديل نص المادة الثانية من الدستور ، ولا يتأنى بالتالى إعمالها فى شأن تشريع سابق على تعديلها . هذا فضلاً على أن حكمها ليس وجوبياً ، بل يجوز للمشرع وفقاً لها اعتماد القواعد الموضوعية التى ينظم بها حقوق المواطنين ، من غير الأصول الكلية للشرعية الإسلامية ، وعلى ضوء ما يراه أكثر ملاءمة لمقتضى الحال ، ولا ينأى هذه الشريعة أو يقوض أسسها ما تقرر باللص المطعون عليه فى شأن الحد الأقصى لمن الحضانة ، بل أن الشريعة الإسلامية ذاتها تدخل أهل الذمة الاحكام إلى شرائعهم الدينية ، ومن بينها لائحة الأقباط الأرثوذكس المطعون على أحد نصوصها والتى تعتبر أحكامها من القواعد الأمرة التى لا تجوز مخالفتها .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى للدستورية - مناطها أن يتوافر ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة التى يقوم بها النزاع الموضوعى ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسائل الدستورية التى تدعى هذه المحكمه للفصل فيها ، لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها . متى كان ذلك وكانت المادة (١٣٩) المطعون عليها هى التى تحول بذاتها دون المدعية بقاء صغيرها فى حضانتها ، فإن طلبها إبطالها والرجوع إلى القواعد التى ينصنها قانون الأحوال الشخصية للمسلمين فى هذا الشأن يكون كافلاً لمصلحتها الشخصية المباشرة .

وحيث إن تحديد ما يدخل فى نطاق مسائل الأحوال الشخصية - وفى مجال التمييز بينها وبين الأحوال العينية - وإن ظل أمراً مختلفاً عليه ، إلا أن عقد الزواج والطلاق وآثارهما يندرجان تحتها ، لتدخل حضانة صغار المطلق من زوجته فى نطاق هذه المسائل فتحكمها قواعدها .

وحيث إن المجالس المليية هى التى كان لها اختصاص الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، وكان تطبيقها لشرائعهم الدينية مقارناً باختصاصها بالفصل فى نزاعاتهم المتصلة بأحوالهم الشخصية ، فلا يكون قانونها إلا قانوناً دينياً وظل هذا الاختصاص ثابتاً لهذه المجالس إلى أن صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية ، فقد قضى هذا القانون فى مادته الأولى بأن تلتى المحاكم الشرعية والمليية ابتداء من ١/١/١٩٥٦ ، على أن تحال الدعاوى التى كانت منظورة أمامها حتى ٣١/١٢/١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرارية نظرها وفقاً لأحكام قانون المرافعات .

ولن وجد هذا القانون بذلك جهة القضاء التى عهد إليها بالفصل فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم ، فحصرها - وأياً كان ديانتهم - فى جهة القضاء الوطنى ، إلا أن القواعد الموضوعية التى ينبغى تطبيقها على منازعتهم فى شئون أحوالهم الشخصية ، لا تزال غير موحدة ، رغم تشقتها وبطرتها بين مظان وجوبها وغموض بعضها أحياناً ، ذلك أن للفقرة الأولى من المادة (٦) من هذا القانون تقضى بأن تصدر الأحكام فى منازعات الأحوال الشخصية التى كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر -

= بنص المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيبها الثانية على أنه فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، الذين تتحد طائفتهم وملتهم ، وتكون لهم جهات قضائية مابية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فإن الفصل فيها يتم . في نطاق النظام العام - طبقاً لأشريعتهم .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أنه فيما عدا الدائرة المحدودة التي وحد المشرع في نطاقها القواعد الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم - كذلك التي تتعلق بموارثهم ووصاياهم وأهليتهم - فإن المصريين غير المسلمين لا يتحكمون لغیر شرائعهم الدينية بالشروط التي حددها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، بل أن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أن تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفته إلى أخرى أثناء سير الدعوى ، لا يؤثر في تطبيق الفقرة للثانية من المادة (٦) من هذا القانون ، مالم يكن التغيير إلى الإسلام .

وحيث إن المشرع وقد أحال في شأن الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وفي إطار القواعد الموضوعية التي تنظمها - إلى شرائعهم مستلزماً تطبيقها دون غيرها في كل ما يتصل بها ، فإن المشرع يكون قد أرتقى بالقواعد التي تتضمنها هذه الشرائع ، إلى مرتبة القواعد القانونية التي يصطب بها المخاطبون بأحكامها ، فلا يحددونها عنها في مختلف مظاهره سلوكهم ، ويندرج تحتها ، وفي نطاق الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس لانتمهم التي أقرها المجلس الملي العام بجلسته المنعقدة في ٩ مايو ١٩٣٨ والتي عمل بها اعتباراً من ٨ يولية ١٩٣٨ ، إذ تعتبر القواعد التي احتوتها لانتمهم هذه وعلى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة (٦) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - شريعتهم التي تنظم أصلاً مسائل أحوالهم الشخصية ، بما مؤداه خضوعها للرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة .

وحيث إن ما تنهه المدعية من مخالفة نص المادة (١٣٩) المضمنون عليه للمادة الثانية من الدستور ، مردود بأن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن حكم هذه المادة - بعد تعديلها في ٢٢ مايو ١٩٨٠ - يدل على أن الدستور - واعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل قد أنى يقيد على السلطة التشريعية مؤداها تقيدها . فيما تفره من النصوص القانونية بمراعاة الأصول الكلية للشريعة الإسلامية ، إذ هي جوهر بنيانها وركيزتها ، وقد اعتبرها الدستور أصلاً ينبغي أن ترد إليه هذه النصوص ، فلا تتنافر مع مبادئها المقطوع بثبوتها ودلائلها ، وإن لم يكن لازماً استمداد تلك النصوص مباشرة منها ، بل يكفيها ألا تعارضها ، ودون ما إخلال بالقيود الأخرى التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية في ممارستها لاخصصاصاتها الدستورية ، ومن ثم لا تعد الرقابة على الشرعية الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة في مجال تطبيقها للمادة الثانية من الدستور لغیر النصوص القانونية الصادرة بعد تعديلها ، ولا كذلك نص المادة (١٣٩) المضمنون عليها ، إذ أقرها المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس ، وعمل بها قبل تعديل المادة الثانية من الدستور ، فلا تتناولها الرقابة على الدستورية ، أياً كان وجه الرأي في اتفاقها أو تعارضها مع الأصول الكلية للشريعة الإسلامية .

وحيث إن الحسانة - في أصل شرعتها - هي ولاية لغربية غايتها الاهتمام بالصغير وضمان رعايته والقيام على شؤنه في الفترة الأولى من حياته ، والأصل فيها هو مصلحة الصغير ، وهي تتحقق بأن تضمه للحاضنة - التي لها الحق في تربيته - إلى جناحها باعتبارها أحفظ عليه ، وأحرص على توجيهه وصيانه ، ولأن انتزاعه منها - وهي أشفق عليه وأوثق اتصالاً به ، وأكثر معرفة بما يلزمه وأوفر صبراً - مظلمة للصغير إبان الفترة الدقيقة التي لا يستقل فيها بأموره ، والتي لا يجوز خلالها أن يعهد به إلى غير مؤتمن ، يأكل من =

- نفقته ، ويطعمه نزرأ ، أو ينظر إليه شزراً ، ولا تقم الشريعة الإسلامية - في مبادئها المقطوع بنبرتها ودلائلها - ولا شرعية المسلمين من الأقباط الأرثوذكس - التي حدد الإنجيل المقدس ملامحها الرئيسية - لمن الحصانة خوفاً لا يجوز تجاوزها انطلاقاً من أن تربية الصغير مسألة لها خطرها ، وأن تطرق اللخل إليها - ولو في بعض جوانبها - مدعاة لضياح الولد ، ومن ثم تعين أن يتحدد مداها بما يكون كافلاً لمصلحته ، وأدعى لدفع المضرة عنه ، وعلى تقدير أن مدار الحصانة على نفع الحصون ، وأن رعايته مقدمه على أية مصلحة لغيره ، حتى عند من يقولون بأن الحصانة لا تتمحض عن حق للصغير ، وإنما يتداخل فيها حق من ترعاه ويعهد إليها بأمره .

وحيث إن الدستور - وفي إطار المقومات الأساسية للمجتمع التي سنتظم المصريين جميعاً ، فلا يتوجهون لغيرها أو ينزعلون عنها - قد أورد أحكامها رئيسية ترعى الأسرة المصرية - سواء في خصائصها ، أو على صعيد الأفراد الذين يكونونها - هي تلك التي فصلتها المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من الدستور ، وقد دل بها على أن الحق في تكوين الأسرة لا يفصل عن الحق في صونها على امتداد مراحل بقائها ، لأنها مما يخل بوحدها ، أو يؤثر سلباً في ترابطها ، أو في القيم والتقاليد التي تنصهر فيها ، بل يزيكها كافلاً لبنيها نراحماً أوتق ، ولأطفالها إشراهم مبادئها ، ومعاونتهم على صون أعراضهم وعقولهم وأموالهم وأبدانهم وعقيدتهم مما بذل منها أو بقوضها ، وكذلك اختيار أنماط من الحياة يتعايشون معها ، فلا تنفرد الأسرة التي نضمهم - وهي بنوا مجتمعهم ولا تنصل من واجباتهم معها ، بل تتحمل مسؤوليتهم عنهم صحباً وتعليمياً وتربوياً .

بل أن الأسرة في توجهاتها لا تعمل بعيداً عن الدين ولا عن الأخلاق أو الوطنية ، ولكنها تنميها - وعلى ضوء أعظم مسئولياتها وأجلها شأناً - من خلال روافد لا انقطاع لجزائنها ، بتصديها إرساء أومنتها وطفولتها بما يحفظها ويرعاها ، والتوفيق بين عمل المرأة في مجتمعها وواجباتها في نطاق أسرتها ، وبمراعاة مطالبها الأصل بوصفها الوحدة الأولى التي تصون لمجتمعها تلك القيم والتقاليد التي يؤمن بها ، تتيبن لها وتمكنها منها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت الأسرة المصرية لا يصلحها اختيار من للحصانة لا يكون محدداً وفقاً لتفسير الزمان والمكان ، ولا يقيمها كذلك انتزاع الصغير أو الصغيرة من حاضنته إعاناً أو نزعاً أو إغفال الفروق الجوهرية بين المحضونين تبعاً وأوتوتهم وخصائص تكوينهم التي تتحدد على ضوءه درجة احتياجهم إلى من يقومون على تربيتهم وتقويمهم ووقايتهم مما يؤذيهم ، وكذلك إعدادهم لحياة أفضل يبحرطون فيها بعد تهيئتهم لمسئوليتها ، وكان تهد المحضون - صغيراً كان أم صغيرة - بما يحول دون الإضرار بهما ، مؤداً أن يكون لحضانتها من تكفل الخير لهما في إطار من الحق والعدل وشرط ذلك اعتدالها ، فلا يكون قصرها نافي عن حسانتهم مطلباتها من الصون والتقويم وعلى الأخص من التاحيتين النفسية والعقلية ، ولا امتدادها مجاوز تلك الحدود التي تتوارن بها حضانتهم مع مصلحة أبيهم في أن يباشر عليهم إشراقاً ، بل تكون مدة حضانتهم بين هذين الأمرين قواماً ، وهو ما نحاه المشرع بالفقرة الأولى من المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من أن حق حضانة النساء ينتهي ببلوغ الصغير من العاشرة وبلوغ الصغيرة اثنتي عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى من الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج في بد الحاضنة - ودون أجر حضنة - لإذ تبيّن أن مصلحتها تقتضي ذلك .

وحيث إن تحديد من الحصانة على النحو المتقدم ، وإن تعلق بالمسلمين من المصريين ، إلا أن هذا -

«التحديد أوتى اتصالاً بمصلحة الصغير والصغيرة اللذين تضمهما أسرة واحدة وإن تفرق أبواها ولا يجوز في مسألة لا يتعلق فيها تحديد هذه السن بأصول العقيدة وجوهر أحكامها ، أن يمايز المشرع في مجال منبسطها بين المصريين تبعاً لديانتهم ، ذلك أن الأصل هو مساواتهم قانوناً ضماناً لتكافؤ الحماية التي يكفلها الدستور أو المشرع لجموعهم ، سواء في مجال الحقوق التي يتمتعون بها أو على صعيد واجباتهم ، والصغير والصغيرة ، في شأن حضانتهم . يحتاجان معاً لخدمة النساء وفقاً لقواعد موحدة لا تميز فيهما . والأسرة القبطية هي ذاتها الأسرة المسلمة . فيما خلا الأصول الكلية لمقيدة كل منهما ، وتظلم بالتالي للقيم والتقاليد عينها ، وإلى مجتمعاتهم يفيلون ، فلا يكون تقيدهم بالأسس التي يقوم عليها . في مقوماتها وخصائصها . إلا تعبيراً عن انتماهم إلى هذا الوطن واتحادهم فيه ، تروياً وخلقياً ودينياً ، وما الدين الحق إلا رحمة للعالمين .

وكما كفل المشرع لبعض أبناء الوطن الواحد حقوقاً حجبها عن سواهم على غير أسس موضوعية ، كان معقفاً في وجدانهم وعقولهم اعتقاداً أو شعوراً بأنهم أقل شأناً من غيرهم من المواطنين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى كذلك ، على أن الناس لا يمايزون فيما بينهم في مجال حقهم في اللجوء إلى قاضيتهم الطبيعية ، ولا في نطاق القواعد الموضوعية والإجرائية التي تحكم الخصومة عينها ، ولا في فعالية ضمانة الدفاع التي يكفلها الدستور للحقوق التي يطلبونها ، ولا في اقتضاها وفق مقاييس واحدة عند توفر شروط طلبها ، ولا في طرق الطعن التي تنظمها ، بل يجب أن يكون للحقوق ذاتها ، قواعد موحدة سواء في مجال التداعي بشأنها ، أو الدفاع عنها ، أو استدانتها ، أو الطعن في الأحكام الصادرة فضلاً فيها ، ولا يجوز بالتالي أن يعطل المشرع أعمال هذه القواعد في شأن فئة بذاتها من المواطنين ، ولا أن يقلص دور الخصومة القضائية التي يعتبر ضمان الحق فيها ، والنفوذ إليها ، طريقاً وحيداً لمباشرة حق التقاضي المنصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور ، ولا أن يجرّد هذه الخصومة من الترضية القضائية التي يعتبر إهدارها أو تهوينها ، إخلالاً بالحماية التي يكفلها الدستور للحقوق جميعها .

وحيث إن النص المطعون فيه ، إذ قضى بأن بلوغ الصبي سبع سنين والصبيبة تسعاً ، مؤداه انتهاء حضانتهم ، ووجوب تسليمها فور انقضاء مدتها إلى أبيهما ، فإن لم يوجد ، فلقولها على نفسيهما ، فإن لم يوجد ، ظللاً عند حاضنتهما إلى أن يقرر المجلس الملي من يكون أولى منها باستلامها ، فإنه بذلك يكون قد حرم المحضون وحاضنته من حقين جوهريين كفلهما الدستور .

أولهما : مساواة صغارها بالمحضونين من المسلمين الذين لا تنتهي حضانتهم وفقاً لقانون الأحوال الشخصية إلا ببلوغ الصغير عشر سنين والصغيرة اثنتي عشرة سنة .

ثانيهما : حق الحاضنة في أن تطلب من القاضي - وبعد انقضاء المدة الأصلية للحضانة - أن يظل الصغير تحت يدها حتى الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تزوج ، إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك .

ولئن كان الحق الأول يستمد وجوده مباشرة من نص القانون ، إلا أن النفاذ إلى ثانيهما لا يكون إلا من خلال حق التقاضي ، فإذا صادره المشرع ، كان ذلك منه إنكاراً للعدالة في أخص مقوماتها ، وتكولاً عن الخضوع للقانون .

وحيث إنه متى كان ذلك ، فإن النص المطعون فيه ، يكون مخالفاً لأحكام المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ٤٠ و ٦٥ و ٦٨ و ١٦٥ من الدستور .

الكتاب السادس

في النفقات

مادة ١٤٠ : النفقة هي كل ما يلزم للقيام بأود شخص في حالة الاحتياج من طعام وكسوة وسكنى .

مادة ١٤١ : النفقة واجبة :

(١) بين الزوجين

(٢) بين الأقارب .

مادة ١٤٢ : تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ويسار من يجب عليه أدائها.

مادة ١٤٣ : النفقة المقدرة لا تبقى بحالة واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغيير أحوال الطرفين ، فإذا أصبح الشخص المزم بالنفقة في حالة لا يستطيع معها أداؤها أو أصبح من يتقاضى النفقة في غير حاجة لكل ما قدر له أو بعرضه جاز طلب اسقاط النفقة أو تخفيض قيمتها كما أنه إذا زاد يسار الشخص المزم بالنفقة أو زادت حاجة المقضى له بها جاز الحكم بزيادة قيمتها .

مادة ١٤٤ : إذا أثبت الشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقداً فلمجلس أن يأمره بأن يسكن في منزله من تجب نفقته عليه وأن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة .

مادة ١٤٥ : حق النفقة شخصى فلا يجوز لورثة من تقرر له النفقة المطالبة بالمتجمد منها .

الفصل الأول

في النفقة بين الزوجين

مادة ١٤٦ : تجب النفقة على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح .

مادة ١٤٧ : يسقط حق الزوجة في النفقة إذا تركت منزل زوجها بغير مسوغ شرعى أو أبت السفر معه إلى الجهة التي نقل إليها محل إقامته بدون سبب مقبول .

مادة ١٤٨ : للزوج أن يباشر الإنفاق بنفسه على زوجته حال قيام الزواج فإذا اشتكت مطله في الإنفاق عليها وثبت ذلك تقدر النفقة وتعلى لها لتنفق على نفسها .

مادة ١٤٩ : يجب على الزوج أن يسكن معه زوجته في مسكنه على حدته به المرافق الشرعية حيث يكون متناسياً مع حالة الزوجين .

ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها مالم يأمر المجلس بغير ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ .

وليس للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوج أحداً من أهلها إلا برضائه .

مادة ١٥٠ : تفرض النفقة لزوج الغائب من ماله إن كان له مال .

مادة ١٥١ : تجب النفقة على الزوجة لزوجها المعسر إذا لم يكن يستطيع الكسب وكانت هي قادرة على الإنفاق عليه .

الفصل الثاني

في النفقة بين الأبناء والأبناء والنفقة بين الأقارب

مادة ١٥٢ : تجب النفقة بانواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير الذي ليس له مال سواء أكان ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه ويتزوج الأنثى .

مادة ١٥٣ : يجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير الذي لا يستطيع الكسب ونفقة الأنثى الكبيرة والفقيرة مالم تتزوج .

مادة ١٥٤ : إذا كان الأب معدوماً أو معسراً تجب النفقة على الأم إذا كانت موسرة وإذا كان الأبوين معدومين أو معسرين تجب النفقة على الجد والجدة لأب ثم الجد والجدة لأم ، وعند عدم وجود الأصول أو اعسارهم تجب النفقة على الأقارب كما سيجي بعد .

مادة ١٥٥ : إذا اشتكت الأم من عدم إنفاق الأب أو تقتيره على الولد يفرض المجلس له النفقة ويأمر بأعطائها لأمه لتنفق عليه .

مادة ١٥٦ : يجب على الولد الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى نفقة والديه واجداده وجداته الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب .

مادة ١٥٧ : إذا لم يكن لمستحق النفقة أصول ولا فروع قادرون على الإنفاق عليه فتجب نفقته على أقاربه على الترتيب الآتي :

الأخوة والأخوات لأبوين ، ثم الأخوة والأخوات لأب ثم الأعمام والعمات ثم الأخوال والخالات ثم أبناء الأعمام والعمات ثم أبناء الأخوال والخالات .

مادة ١٥٨ : لا عبرة بالإرث في النفقة بين الآباء والأبناء ولا بين الأقارب بل تعتبر درجة القرابة بتقديم الأقرب فالأقرب ويراعى الترتيب الوارد في المادتين ١٥٤ و ١٥٧ فإذا أُنعد الأقارب في الدرجة تكون النفقة عليهم بنسبة يسار كل منهم ، وإذا كان من تجب عليه النفقة معسراً أو غير قادراً على إيفائها بتمامها فليزِم بها أو بتكلفتها من يليه في الترتيب .

الباب السابع

في الولاية الشرعية

مادة ١٥٩ : الولاية هي قيام شخص رشيد عاقل بشئون القاصر أو من في حكمه سواء ما كان منها متعلقاً بنفسه أو بماله .

مادة ١٦٠ : الولاية على نفس القاصر شرعاً هي للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ، فإذا لم يول الأب أحداً فالولاية بعده للجد الصحيح ثم للأم ، ما دامت لم تتزوج ثم للجد لأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ، ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال ثم من أبناء الأعمام ثم من أبناء الأخوال ثم من أبناء العمات ثم من أبناء الخالات ، فإذا لم يوجد ولي من الأشخاص المتقدم ذكرهم يعين المجلس ولياً من باقى الأقارب أو من غيرهم .

مادة ١٦١ : والولاية في المال هي أيضاً للأب ثم للموصى الذى اختاره فإن مات الأب ولم يوص فالولاية من بعده تكون للجد الصحيح ثم للأم ما دامت لم تتزوج ، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء الأولياء فالولاية في المال تكون للموصى الذى تعينه الجهة المختصة .

مادة ١٦٢ : يشترط في الولي أن يكون مسيحياً أرثوذكسياً عاقلاً رشيداً غير محجور عليه ولا ومحكوم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة .

مادة ١٦٣ : يجب على الولي أن يقوم للقاصر :

(أولاً) بما يعود بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم .

(ثانياً) بالمحافظة على ماله من الضياع أو التلف .

مادة ١٦٤ : يجب على الولي أن يقدم للمجلس العلى الذى يقيم القاصر فى دائرته قائمة جرد من نسختين موقعاً عليها منه بما آل للقاصر من منقول وعقار وسندات ونقود وذلك فى ظرف شهر من التاريخ الذى آلت فيه هذه الأموال إليه ، ونحفظ هذه القائمة فى محفوظات المجلس بعد التأشير عليها من سكرتيره .

ويلحق بها بيان بما يزيد أو ينقص من أموال القاصر موقع عليه أيضاً من الولي ومؤشر عليه من السكرتير ويجب على الولي أن يودع نقود القاصر باسمه فى المصرف الذى يعينه المجلس ، ولا يجوز له أن يسحب شيئاً من أصلها إلا بأذن المجلس .

مادة ١٦٥ : ويجب عليه أيضاً أن يقدم للمجلس حساباً سنوياً مفصلاً ومؤيداً بالمستندات عن إيرادات ومصروفات القاصر ، وعلى المجلس مراجعته والتصديق عليه إذا ثبت له صحته .

وللمجلس أن يعفى الولي من تقديم الحساب سنوياً اذا لم ير لزوماً لذلك .

مادة ١٦٦ : يجب على الولي الحصول على إذن من المجلس العلى لمباشرة أحد التصرفات الآتية فى أموال القاصر .

أولاً : شراء العقارات أو بيعها أو رهنها أو استبدالها أو قسمتها أو ترتيب حقوق عينية عليها .

ثانياً : بيع أو رهن السندات المالية .

ثالثاً : التنازل عن كل أو بعض التأمينات المقررة لمنفعة القاصر فى أى حق من حقوقه .

رابعاً : اقراض أموال القاصر أو الاقتراض لحسابه .

مادة ١٦٧ : تسلب الولاية بناء على طلب كل ذى شأن فى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا أساء الولي معاملة القاصر إساءة تعرض صحته للخطر أو أهمل تعليمه وتربيته .

(ثانياً) إذا كان مبدزاً متلفاً مال القاصر غير أمين على حفظه

(ثالثاً) إذا حجر عى الولي أو حكم عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة أو اعتنق

دينا غير الدين المسيحى أو مذهباً غير المذهب الأرثوذكسى .

(رابعاً) إذا أصبح طاعناً فى السن أو أصيب بمرض أو عاهة تمنعه عن القيام بعمله .

مادة ١٦٨ : يجوز للمجلس أن يعيد الولاية إلى من سلبت منه لسبب من الأسباب المبينة فى الوجهين الثالث والرابع من المادة السابقة إذا زال السبب الذى أوجب سلب الولاية .

مادة ١٦٩ : تنتهى الولاية متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرارها .

مادة ١٧٠ : إذا بلغ الولد معتوها أو مجنوناً تستمر الولاية عليه فى النفس وفى المال ، وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه الولاية .

الباب الثامن

فى الغيبة

مادة ١٧١ : الغائب هو من لا يدرى مكانه ولا تعلم حياته من وفاته .

مادة ١٧٢ : إذا غاب شخص عن موطنه أو محل إقامته وانقطعت أخباره منذ أربع سنوات فلذى الشأن أن يطلبوا من المجلس الملى الحكم بإثبات غيبته .

ويجب على المجلس قبل الحكم بإثبات الغيبة أن يأمر بعمل تحقيق فى دائرة المركز الذى به موطن الغائب والمركز الذى به محل إقامته إن كانا مختلفين .

وعلى المجلس عند الحكم فى الطلب أن يراعى أسباب الغياب والظروف التى منعت من الحصول على أخبار عن الشخص الغائب .

مادة ١٧٣ : يجب إعلان الحكم التحضيرى القاضى بالتحقيق والحكم النهائى القاضى بإثبات الغيبة ونشرهما بالطرق الإدارية .

مادة ١٧٤ : يجب أن لا يصدر الحكم بإثبات الغيبة إلا بعد مضى سنة من تاريخ الحكم القاضى بالتحقيق .

مادة ١٧٥ : الغائب يعتبر حياً فى حق الأحكام التى تضره وهى التى تتوقف على ثبوت موته ، فلا يتزوج زوجه أحد حتى يصدر حكم نهائى بالطلاق ولا يقسم ماله على ورثته .

مادة ١٧٦ : الغائب يعتبر ميّناً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية إذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الإرث وقسطه في الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته .

مادة ١٧٧ : يجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته .

مادة ١٧٨ : متى حكم بموت الغائب يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد نصيبه في الميراث إلى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له به إن كانت له وصية إلى ورثه الموصى ويجوز لزوجته أن تتزوج .

مادة ١٧٩ : إذا علمت حياة الغائب أو حضر حياً في وقت من الأوقات بعد الحكم بوفاته فإنه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه وله أن يسترد الباقي من ماله في أيدي ورثته وليس له أن يطالبهم بما ذهب .

الباب التاسع في الهبة

الفصل الأول

في أركان الهبة وشروطها

مادة ١٨٠ : الهبة تملك المال بلا عوض حال حياة الواهب .

مادة ١٨١ : تتعقد الهبة بإيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له ونحوه بكتابة وبغير كتابة مع مراعاة الشروط المبينة في القانون .

مادة ١٨٢ : يجوز أن تكون الهبة معلقة على شرط ويجوز أن تكون مضافة إلى زمن مستقبل ، فإذا كان التملك مضافاً إلى ما بعد الموت اعتبر وصية .

مادة ١٨٣ : يجوز أن تكون الهبة بعوض متى كان العوض أقل من قيمة الموهوب .

مادة ١٨٤ : لا تصح الهبة إلا من بالغ عاقل مختار غير محجور عليه .

مادة ١٨٥ : لا يجوز للولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ١٨٦ : يجوز لكل مالك إذا كان أهلاً للتبرع أن يهب ماله كله أو بعضه لمن يشاء سواء أكان أصلاً له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه .

مادة ١٨٧ : يشترط فى الموهوب له أن يكون موجوداً حقيقة وقت الهبة فإذا وهب لابن فلان ولم يكن له ابن أو كان موجوداً حكماً كالحمل المستكن كانت الهبة باطلة ويشترط أن يكون الموهوب له معطوماً فإن كان مجهولاً تكون الهبة باطلة .

مادة ١٨٨ : تجوز الهبة ولو كان الموهوب له صغيراً أو مجنوناً ويصح قبولها عندئذ من الولي أو الوصى أو القيم .

مادة ١٨٩ : لا تتم الهبة إلا إذا قبلها الموهوب له أو ورثته إذا كان قد توفى قبل القبول ، وكما يجوز أن يكون القبول ، صريحاً يجوز أن يكون ضمنياً .

مادة ١٩٠ : تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له .

مادة ١٩١ : تصح هبة العقارات والمنقولات المادية كما تصح هبة الحقوق سواء أكانت عينية مثل حق الانتفاع أو حق الارتفاق أم شخصية كالدين .

مادة ١٩٢ : يشترط فى الشئ الموهوب أن يكون موجوداً وقت الهبة وأن يكون معيناً فلا تصح هبة المعلوم ، فإذا ظهر أن الشئ هلك قبل العقد أو وقت التعاقد فإن الهبة لا تنفذ .

ولا تصح هبة المجهول ، فلا يجوز أن يهب شخص بعض ماله من غير تعيين .

مادة ١٩٣ : يصح أن يكون الموهوب شيئاً مستقبلاً كمحصول السنة القادمة أو موجوداً حكماً كحمل نابة أو موجوداً ضمن غيره كدقيق فى حنطة أو زيد فى لبن أو دهن فى سمس .

مادة ١٩٤ : تصح هبة المشاع سواء كان يقبل القسمة أم لا يقبلها .

مادة ١٩٥ : تصح الهبة ولو كان الشئ الموهوب متصلاً بغيره .

مادة ١٩٦ : تصح هبة الدين سواء أكانت للدين أم لغيره .

الفصل الثانى

فى نقص الهبة

مادة ١٩٧ : يجوز للواهب الرجوع فى هبته كلها أو بعضها ولو أسقط حقه فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا حصلت الهبة فى وقت لم يكن للواهب ولد ثم رزق بعد ذلك بولد .

ثانياً : إذا أدخل الموهوب له بالشروط التى حصلت بها الهبة .

ثالثاً : إذا اعتدى الموهوب له على حياة الواهب أو عامله بقسوة زائدة أو كبده خساره عظيمة أو رفض الإنفاق عليه .

مادة ١٩٨ : فى الأحوال التى يجوز فيها الرجوع فى الهبة يكون للواهب الحق فى استرجاع الشئ الموهوب بعينه إن كان لا يزال موجوداً على حالة ولم يخرج من ملك الموهوب له وإلا فله حق المطالبة بقيمته .

مادة ١٩٩ : يتمتع للرجوع فى الهبة فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا مات الواهب أو الموهوب له بعد قبض الهبة .

ثانياً : إذا هلكت العين الموهوبة فى يد الموهوب له أو استهلك ، فإن استهلك البعض فللواهب أن يرجع بالباقى .

ثالثاً : إذا كانت الهبة بعروض قبضه الواهب ، فإن كان الواهب قد عوض عن بعض الهبة فله الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض .

مادة ٢٠٠ : إذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة بحيث يترتب على استرجاعها ضرر للموهوب له فى ماله فليس للواهب استرجاع الموهوب بذاته بل له المطالبة بقيمته .

الباب العاشر فى الوصية

الفصل الأول

فى تعريف الوصية وشروطها

مادة ٢٠١ : الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ويجوز الرجوع فيه .

مادة ٢٠٢ : يشترط فى الموصى أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً أهلاً للتبرع، فلا تصح وصية القاصر ولا المحجور عليه ولو مات رشيداً أو غير محجور عليه إلا أن يجدها .

مادة ٢٠٣ : تجوز وصية الأعمى كما تجوز وصية الأبكم الأصم إذا أمكنه الكتابة .

مادة ٢٠٤ : يشترط فى الموصى له أن يكون حياً تحقيقاً أو تقديرًا وقت وفاة الموصى .

مادة ٢٠٥ : يجوز أن يوصى للحامل دون حملها ولحملها دونها ويكفى لصحة الوصية وجود الحمل وقت وفاة الموصى ولكنها لا تنفذ إلا إذا ولد حياً .

مادة ٢٠٦ : إذا أوصى لحمل فولدت المرأة طفلين قسم الموصى به بينهما بالتساوى ، فإن ولد أحدهما حياً والآخر ميتاً فالكل للحي .

وإذا عين الموصى فى وصيته ذكراً فجاء انثى لا تنفذ الوصية والعكس .

مادة ٢٠٧ : تجوز الوصية للكنائس والملاجئ والمستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية والفقراء وغير ذلك من أعمال البر .

مادة ٢٠٨ : تجوز الوصية لوارث ولغير وارث فى الحدود المبينة فى الفصل الثانى من هذا الباب .

مادة ٢٠٩ : لا تجوز الوصية لمن ارتد عن الدين المسيحى ما لم يعد إليه قبل وفاة الموصى .

مادة ٢١٠ : لا تجوز الوصية لقاتل الموصى أو لمن شرع فى قتله عمداً أو اشترك فى إحدى هاتين الجنايتين سواء أكان ذلك قبل الإيضاء أو بعده ، ولا يحرم المتسبب فى القتل خطأ من الوصية .

مادة ٢١١ : تصح الوصية بالأعيان منقوله كانت أو ثابتة وبمنافعها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة ، لكن يشترط لصحتها أن يكون الموصى به قابلاً للتملك بعد موت الموصى ، فلو أوصى شخص بقطعة أرضه أو بثمن نخيله في مدة معينة أو أبداً صححت الوصية ولو قال أوصيت بثلاث مائة لفلان استحق الموصى له ، ثلث جميع مال الموصى عند وفاته سواء أكان مملوكاً له وقت الوصية أو ملكه بعدها .

الفصل الثاني

في الوصية بالمنافع

مادة ٢١٢ : إذا أوصى شخص لأحد بمكنتي داره أو بأجرتها ونص على الأبد أو أطلق الوصية ولم يقيد بها بوقت فلموصى له السكنى أو الأجرة مدة حياته ، وبعد موته ترد إلى ورثة الموصى وإن قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها إلى انقضاء هذه المدة ، وإن مات الموصى له بالمنفعة قبل انتهاء المدة فلا يرثها وارثه بل ترد إلى ورثة الموصى .

مادة ٢١٣ : الموصى له بالسكنى لا تجوز له الإجارة ، والموصى له بالأجرة لا تجوز له السكنى .

مادة ٢١٤ : إذا أوصى شخص بقطعة أرضه لأحد فلموصى له الغلة القائمة بها وقت موت الموصى والغلة التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الأبد في الوصية أو أطلقها .

مادة ٢١٥ : إذا أوصى شخص بثمرة أرضه أو بستانه فإن أطلق الوصية فلموصى له الثمرة القائمة وقت موت الموصى دون غيرها مما يحدث من الثمار بعدها ، وإن نص على الأبد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمره بعدها . وإن نص على الأبد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمره التي تنجدد بعده وكذلك الحكم إذا لم يكن في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته .

مادة ٢١٦ : إذا أوصى شخص لأحد بالغلة ولآخر بالأرض جازت الوصيتان وتكون المضاربات وما يلزم من المصاريف لإصلاح الأرض على صاحب الغلة في صورة ما إذا كان بها شيء يستغل وإلا فهي على الموصى له بالعين .

الفصل الثالث فى حدود الوصية

مادة ٢١٧ : لا تنفذ وصية من له ورثة إلا من ثلاثة أرباع ماله مالم يكن بين الورثة فرع وارث ، فإن كان له ولد واحد أو ولد وولدان سفل فلا تنفذ وصيته إلا من النصف ، وإن كان له ولدان أوولدا ولد أو أكثر فلا تنفذ وصيته إلا من الربع ، وتبطل الوصية فيما زاد على ذلك إلا أن أجازها الورثة . فإذا لم يكن له ورثه مطلقاً كانت وصيته صحيحة ولو استغرقت كل تركته .

مادة ٢١٨ : إذا أوصى لأحد الورثة ببعض المال أخذه فوق نصيبه ب شرط أن يكون داخلا ضمن النصاب الذى يجوز الإيضاء به .

الفصل الرابع فى إثبات الوصية وتسجيلها

مادة ٢١٩ : تثبت الوصية فى وثيقة تحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه بحضور شاهدين أو أكثر أهلا للشهادة وتشتمل على بيان أسماء الموصى والموصى لهم والشئ الموصى به وتاريخ الوصية ويوقع عليها من الموصى ومن الرئيس الدينى والشهود ثم تقيد بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريركية ويبصم عليها بختم المجلس الملى .

مادة ٢٢٠ : إذا أثار الموصى جعل وصيته سرية فعليه أن يحذرهما فى وثيقة يوقع عليها بأعضائه أو ختمه ثم يطريها ويختم عليها بالجمع الأحمر ويقدمها مطوية ومختومة إلى الرئيس الدينى ويشهده على نفسه بأنها تشتمل على كتاب وصيته ، وعلى الرئيس الدينى أن يحذر محضراً بذلك على الوثيقة نفسها وهى مطوية ومختومة أو على المظروف الذى يحتويها يوقع عليه منه ومن الموصى ثم يقيد هذا المحضر بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريركية ، ومتى بقيت الوثيقة على الحالة التى حررت بها بدون تغيير فيها إلى ما بعد وفاة الموصى نفذ مضمونها .

الفصل الخامس

فى قبول الوصية وردها والرجوع فيها وفى الأسباب الموجبة لبطلانها أو تعديلها

مادة ٢٢١ : لا تتم الوصية ويملك الموصى به إلا بقبولها صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى ، فإن مات الموصى له بعد الموصى وقبل قبول الوصية أو ردها يعتبر أنه قبلها .

مادة ٢٢٢ : للموصى له أن يرد الوصية بعد وفاة الموصى ولو كان قد قبلها فى حال حياته إذ لا عبرة بالقبول أو الرد فى حال حياة الموصى .

مادة ٢٢٣ : يجوز للموصى الرجوع فى الوصية إما بإقرار صريح يثبت فى ورقة تحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه على الوجه المقرر فى الفصل السابق أو بفعل يزيل اسم الموصى به ويغير معظم صفاته ومنافعه أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها أو بتصرف من التصرفات التى تخرجه عن ملكه وكذا إذا خلطه الموصى بغيره بحيث لا يمكن تمييزه .

مادة ٢٢٤ : لا يعد رجوعاً مبطلا للوصية ترميم الدار الموصى بها ولا هدمها .

مادة ٢٢٥ : يجوز للموصى بعد عمل الوصية أن يعدل فيها بمحضر يحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه على الوجه المبين فى الفصل السابق ويقيد فى السجل المعدد للوصايا بالدار البطريركية .

كما أن للموصى أن يحرر وصية أخرى ينقض فيها وصيته الأولى ويضمنها رأيه الأخير ، ويجب إثبات هذه الوصية الجديدة فى وثيقة تحرر وتسجل على الوجه المقرر فى الفصل السابق .

مادة ٢٢٦ : إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به فى وصية أخرى لشخص آخر ولم ينص فى الثانية على إبطال الأولى فلإن الموصى به يكون للشخصين معاً .

مادة ٢٢٧ : تبطل الوصية إذا وجد سبب من الأسباب الآتية :

أولاً : إذا أقدم الموصى له على قتل الموصى أو شرع في قتله عمداً أو اشترك في إحدى هاتين الجنايتين بأحدى طرق الاشتراك القانونية .

ثانياً : إذا اعتنق الموصى له ديناً غير الدين المسيحي وظل كذلك إلى حين وفاة الموصى .

ثالثاً : إذا مات الموصى له قبل موت الموصى .

فإذا كان الموصى قد اشترط في وصيته أن تكون للموصى له ولورثته من بعده لو مات الموصى له قبله صح ذلك ونفذت الوصية .

مادة ٢٢٨ : إذا كان لشخص ولد غائب وبلغه أنه مات فأوصى بماله لغيره ثم ظهر أن الولد حي فلولد ميراثه دون الموصى له .

مادة ٢٢٩ : إذا لم يكن للموصى عند عمل الوصية فروع فأوصى بماله إلى غير فروعه ثم رزق بعد الوصية بولد أو ولد ولد وإن سفل بطلت الوصية وانتقل الميراث إلى الفروع الذين رزق بهم .

مادة ٢٣٠ : وإن كانت الوصية لفرع موجود وقت عملها فمن يولد بعد ذلك من الفروع يشارك أقرانه بالمساواة فيما بينهم فإن كان المستجدون أقارب غير فروع وكانت الوصية لغيراء قللمستجدين النصف وللوصى لهم من قبل النصف الآخر . أما إذا كانت الوصية لأقارب متساوين في القرابة مع المستجدين فالقسمة تكون بينهم جميعاً بالتساوى .

الباب الحادى عشر

فى الميراث

الفصل الأول

أحكام عمومية

مادة ٢٣١ : الميراث هو انتقال تركه شخص بعد وفاته إلى من تؤول إليهم بحكم القانون .

مادة ٢٣٢ : شروط الميراث هى :

(أولاً) موت المورث حقيقة أو حكماً كمن حكم بموته لغيبته غيبة منقطعة .

(ثانياً) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو إلحاقه بالأحياء تقديراً كالجنين بشرط أن يولد حياً .

مادة ٢٣٣ : إنا مات شخصان أو أكثر في حادث واحد كالغرقى والحرقى والهدمى والقلى وكان بينهم من يرث بعضهم بعضاً وتعذر إقامة الدليل على من مات منهم أولاً فلا يرث أحد منهم الآخر بل تنتقل تركة كل منهم إلى ورثته .

مادة ٢٣٤ : أسباب الإرث هي الزوجية والقرابة الطبيعية الشرعية ، فالذين لا تربطهم بالمتوفى رابطة زواج كزوج الأم وامرأة الأب ولا قرابة طبيعية كالمتبنى لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية كذلك الأولاد والأقارب المولودون من زيجات أو اجتماعات غير شرعية لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية تصدر من المورث .

مادة ٢٣٥ : لا يكون أهلاً للإرث :

(أولاً) من قتل مورثه أو شرع فى قتله عمداً أو اشتراك فى إحدى هاتين الجنايتين بأية صورة من صور الاشتراك القانونى وثبت عليه ذلك بحكم قضائى .

(ثانياً) من اعتنق ديناً غير الدين المسيحى وظل كذلك حتى وفاة المورث .

مادة ٢٣٦ : تنتقل التركة إلى الورثة بمالها من الحقوق وما عليها من الديون فلا يحق لدائنى الوارث أن يستوفى منها ديونهم عليه إلا بعد دائنى التركة كما أن الوراث لا يلزم بشئ من الديون المتعلقة بالتركة إلا بمقدار ما وصل إليه منها .

مادة ٢٣٧ : يتلق بمال الميت حقوق أربعة مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب الآتى :

(أولاً) يبدأ من التركة بما يصرف فى تكفين الميت ودفنه وجنازته .

(ثانياً) قضاء ماوجب فى الذمة من الديون من جميع ما بقى من ماله .

(ثالثاً) تنفيذ ما أوصى به المورث من النصاب الذى يجوز الإيصاء به .

(رابعاً) قسمة الباقي بين الورثة عند تعددهم .

الفصل الثاني

فى ترككات الأساقفة وانهبان

مادة ٢٣٨ : كل ما يقتنيه البطريرك من إيراد رتبته يؤول بعد وفاته إلى الدر البطريركية وما يقتنيه المطارنة والأساقفة من طريق رتبته يؤول إلى الكنيسة ولا يعتبر ملكاً لهم فلا يحق لهم أن يوصوا بتسّى منه كما لا يجوز أن يرثهم فيه أحد من أقاربهم . أما ما كان لهم قبل أنرفانهم إلى رتبة الرئاسة أو حصلوا عليه لامن إيراد الرتبة بل من طريق آخر حميراث أو وصية فهم ملّكٌ لهم ينصرفون فيه كيفما يشاؤون بالوصية وغيرها ويعزّ عن نوافة إلى الورثة الطبيعيين .

مادة ٢٣٩ : الأموال التي يقتنيها الراهب أو رئيس الدير من طريق الرهينة تؤول بعد وفاته إلى جماعة الراهبان الذين ينتسب إلى ديرهم ولا يرثه أحد من أقاربه فى هذه الأموال ولا يحق له أن يتصرف فيها بوصبة ولا بغيرها .

أما الأموال التي يكون قد حصل عليها من غير طريق الرهينة فهي تركة تؤول بعد وفاته إلى ورثته فإن كان له وارث طبيعى ورثه راهباً كان أو غير راهب ، وإلا يرثه جماعة الراهبان الذين ينتسب إلى ديرهم .

الفصل الثالث

فى أنواع الورثة

واستحقاق كل منهم فى الميراث

مادة ٢٤٠ : الورثة قسمان : قسم يأخذ سهماً معيناً من التركة فى أحوال معينة ، ويشمل الزوج والزوجة ، وقسم يأخذ كل التركة أو يأخذ ما بقى منها بعد فرض الزوج أو الزوجة ، ويشمل الفروع والوالدين والأخوة والأجداد والحواسى .

الفرع الأول

فى استحقاق الزوج والزوجة

مادة ٢٤١ : للزوج فى ميراث زوجته أحوال ثلاث :

(الحالة الأولى) نصف التركة إذا لم يكن للزوجة فرع وارث مطلقاً .

(الحالة الثانية) الربع إذا كان للزوجة ثلاثة أولاد أو أقل ذكوراً كانوا

أو أنثاء. أما إذا كان لها أكثر من ثلاثة أولاد فله حصة مساوية لحصة واحد منهم ، ويعد من الأولاد من توفي منهم وله فرع وارث

(الحالة الثالثة) كل التركة إذا لم يكن للزوجه وارث من الفروع أو الأصول أو الحواشي .

مادة ٢٤٢ : وحكم الزوجة في ميراث زوجها كحكم الزوج سواء بسواء.

الفرع الثاني

في الورثة الذين يأخذون كل التركة أو مابقى منها بعد فرض الزوج أو الزوجة

مادة ٢٤٣ : الورثة الذين يأخذون كل التركة أو ما بقى منها بعد استيفاء فرض الزوج أو الزوجة هم سبع طبقات مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي :

(الأولى) طبقة الفروع

(الثانية) طبقة الوالدين .

(الثالثة) طبقة الأخوة .

(الرابعة) طبقة الأجداد .

(الخامسة) طبقة الأعمام والأخوال .

(السادسة) طبقة أباء الأجداد .

(السابعة) طبقة أعمام الأبوين وأخوالهما .

فإن لم يوجد أحد من أفراد هذه الطبقات السبع تؤول التركة كلها للزوج أو الزوجة.

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ولا أولئك تؤول التركة إلى الدار البطيريركية .

مادة ٢٤٤ : فالتركة تؤول شرعاً إلى أقرب أقارب المتوفى مع زوجه بحيث أن كل طبقة تحجب الطبقة التي بعدها فطبقة البنوة تحجب طبقة الأبوة وطبقة الأبوة تحجب طبقة الأخوة وهذه تحجب طبقة الأجداد وهكذا على أن كل طبقة من هذه الطبقات استحققت الإرث تأخذ ما بقى من التركة بعد استيفاء الفرض المقرر للزوج المورث إذا كان له زوج على قيد الحياة . أما إذا كان الزوج قد توفي من قبل فتأخذ التركة كلها .

الطبقة الأولى : الفروع

مادة ٢٤٥ : فروع المورث مقدمون على غيرهم من الأقارب في الميراث فيأخذون كل التركة أو مابقى منها بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة ، فإذا تعددت الفروع وكانوا من درجة واحدة قسمت التركة فيما بينهم أنصبة متساوية لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى . فإذا ترك المورث ، ابناً وبنات أخذ كل منهما النصف وإذا ترك ثلاثة من أبناء الدرجة الثانية كابن ابن وبنات بنت وابن بنت أخذ كل منهم الثلث .

أما إذا كانوا من درجات مختلفة وكان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص على قيد الحياة حبسهم ذلك الشخص ، فإذا مات شخص على ابن وعن ابن لذلك الابن ورث الابن وحده دون ابنه .

أما إذا كان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص مات قبله فإنهم يحلون محل ذلك الشخص المتوفى ويأخذون النصيب الذي كان يؤول إليه لو كان حياً . فإذا مات المورث عن ابن على قيد الحياة وأولاد ابن مات من قبله قسمت التركة إلى نصفين أحدهما للابن الحى يرثه بصفته هذه والثانى لأولاد الابن المتوفى يرثونه بطريق النيابة عن أبيهم المتوفى .

والإرث بالنيابة يتعدى من فرع إلى آخر فلا يقف عند حد وهو راجع إلى المبدأ المتقدم ذكره فى الفقرة السابقة وهوان الفرع لا يحجبه إلا أصله الموجود على قيد الحياة . فإذا خلف شخص ولدين مرقص ويطرس فبقى مرقص على قيد الحياة وتوفى بطرس تاركاً ولدين بولس وحنا ثم توفى حنا عن ولد أو عدة أولاد ومات المورث بعد ذلك فإن التركة تقسم أولاً إلى نصفين أحدهما يأخذه ، مرقص والثانى يؤول إلى فروع بطرس المتوفى ثم يقسم نصيب بطرس إلى قسمين أحدهما يأخذه بولس الباقى على قيد الحياة والثانى يأخذه ابن أو أبناء حنا المتوفى .

الطبقة الثانية : الوالدان

مادة ٢٤٦ : إذا لم يكن للمورث فرع يرثه فإن باقى التركة بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة يؤول إلى أبيه وأمه الأب بحق الثلثين والأم بحق الثلث فإن كان أحدهما ميتاً يقسم نصيبه على أولاده الذين هم أخوة المورث بالتساوى فيما بينهم ، وإن كان أحد هؤلاء الأخوة أو الأخوات متوفى تؤول حصته إلى أولاده .

الطبقة الثالثة : الأخوة وفروعهم

مادة ٢٤٧ : إذا لم يكن للمورث فرع ولا أب ولا أم فإن صافى تركته بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة يؤول إلى أخوته وأخواته ويقسم بينهم حصصاً متساوية متى كانوا متحدين في القوة بأن كانوا كلهم أخوة أشقاء أو أخوة لأب أو أم لا فرق في ذلك بين الأخ والأخت .

فإذا اختلف الأخوة في القوة بأن كان بعضهم أشقاء وبعضهم أخوة لأب وأخوة لأم فإن صافى التركة يقسم بينهم بحيث يكون لكل من الأخوة الأشقاء ثلاثة أسهم ولكل من الأخوة لأب سهمان ولكل من الأخوة لأم سهم واحد ، فإذا كان للمورث مثلاً أخ شقيق وأخ وأخت لأب وأخت لأم فيقسم صافى التركة على ستة أسهم فيكون للشقيق أو الشقيقة ثلاثة أسهم أى النصف ولأخيه أو أخته من أبيه سهمان أى الثلث ولأخيه أو أخته من أمه سهم واحد أى السدس .

وإن كان للمورث ثلاثة أخوة أشقاء واثنان لأب وأخ لأم فلكل من الأشقاء ثلاثة أسهم فيكون للثلاثة تسعة أسهم ولكل من الأخين لأب سهمان فيكون للأخين أربعة أسهم وللأخ لأم سهم واحد ، أى أن صافى التركة يقسم في هذه الحالة على أربعة عشر سهماً .

وإذا لم يكن للمورث أخ شقيق بل كان له مثلاً أخ لأب وأخ لأم فللأخ لأب الثلثان وللأخ لأم الثلث وقس على ذلك ، وإذا كان بين الأخوة أو الأخوات المذكورين من توفي قبل المورث فإن حصته تؤول إلى أولاده بالتساوى بدون تفرقة بين الذكر والأنثى ثم تؤول حصة كل من الأولاد بعد وفاته إلى فروع طبقه بعد طبقه مهما نزلوا وتسرى على فروع الأخوة الأحكام المبينة في المادة ٢٤٥ فيما يختص بالإرث بالنسبة وبأن الفرع لا يحجبه إلا أصله الموجود على قيد الحياة .

الطبقة الرابعة : الأجداد

مادة ٢٤٨ : وإذا لم يوجد أحد من أخوة المورث وأخواته ونسلهم فإن الميراث بعد فرض الزوج أو الزوجة ينتقل إلى أجداده الثلثان للجد والجدة لأب بالتساوى فيما بينهما والثلث للجد والجدة لأم بالتساوى أيضاً ، وأى الأجداد توفي تؤول حصته إلى أولاده فإن لم يكن له نسل يرث الجد الآخر نصيبه .

الطبقة الخامسة : الأعمام والأخوال وفروعهم

مادة ٢٤٩ : إذا لم يكن للمورث أحد ممن ذكره قبل تؤول التركة بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى الأعمام والعمات والأخوال والخالات ، الثلثان للأعمام والعمات والثلث للأخوال ، والخالات ويراعى فى التقسيم بين الأشقاء والمنتسبين إلى الأب فقط أو إلى الأم فقط ما نص عليه فى المادة ٢٤٧ بالنسبة للأخوة ، ومن كان منهم قد توفى تؤول حصته إلى أولاده ، وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقة بعد طبقة .

الطبقة السادسة : أبناء الأجداد

مادة ٢٥٠ : إذا لم يوجد أحد ممن ذكره تؤول التركة بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى أبناء الجدود والجدات الثلثان لوالدى الجد ووالدى الجدة لأب بالتساوى فيما بينهم والثلث لوالدى الجد ووالدى الجدة لأم بالتساوى أيضا . ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه .

الطبقة السابعة : أعمام الأبوين وأخوالهما

مادة ٢٥١ : إذا لم يوجد أحد ممن ذكروا فالثلثان لأعمام وعمات الأبوين بالتساوى فيما بينهم والثلث لأخوال ، وخالات الأبوين ، ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقة بعد طبقة .

(ثانياً)

الأرمن الأرثوذكس

طائفة الأرمن الأرثوذكس من أصل أرمنى ويدينون بالطبيعة الواحدة ورئيسهم الدينى يتبع بطرك الآستانة .

وفى مصر تتبع الكنيسة الأرمنية أحكام الشريعة الإسلامية فى كل المسائل الخارجة عن الزواج والطلاق ، أما بالنسبة للزواج والطلاق فتتبع القوانين الكنسية الثابتة للكنائس الشرقية ، وقد وضع لهم تقنين خاص فى عام ١٩٤٠ ، قانون الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة ، وكانت أحكامه معمولاً بها قبل إلغاء المجالس المليية ، وهو ينظم الزواج وما يتصل به وفسخه وإجراءاته والطلاق وأثاره وإثبات النسب والتبني والنفقات والسلطة الأبوية والحضانة .

قانون الأحوال الشخصية لطانفة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة « فى الزواج »

الصفات والشروط اللازمة لعقد الزواج :

مادة (١) : يشترط فى الزواج بلوغ الرجل ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وبلوغ المرأة ست عشرة سنة ميلادية كاملة .

مادة (٢) : إنما يجوز للرئيس الطانفة الدينى بالقطر المصرى أن يعفى المتعاقدين عن شروط السن لأسباب خطيرة .

مادة (٣) : لازواج بغير رضاء العاقدين .

مادة (٤) : لا يجوز لشخص لم يبلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أن يعقد زواجاً بغير رضاء والديه ، وعند اختلاف الوالدين فى رأى يكفى برضاء الأب .
وإذا توفى أحد الوالدين أو استحال عليه إظهار إرادته اكتفى برضاء الآخر .
وإذا استحال عليهما معاً إظهار إرادتهما أو كانا متوفين يكون التصريح من صاحب السلطة الأبوية على القاصر .

مادة (٥) : لا يجوز أن يعقد زواج ثان قبل فسخ الزواج الأول .

مادة (٦) : لا يجوز الزواج بأصول الشخص ولا بفروعه - شرعيين كانوا أو طبيعيين - كذلك لا يجوز الزواج بأصول الزوج الآخر ولا بفروعه .

مادة (٧) : لا يجوز للشخص أن يتزوج بأقربائه لغاية الدرجة الخامسة ، كما لا يجوز له أن يتزوج بأصهاره لغاية الدرجة الرابعة مع احتساب الغاية .

مادة (٨) : يجوز للرئيس الدينى فى الحالات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يبيح الزواج بالأقارب لغاية الدرجة الرابعة وبالأصهار لغاية الدرجة الثالثة بصفة استثنائية .

مادة (٩) : لا يجوز الزواج بين المتبنى والمتبنى .

مادة (١٠) : يشترط لعقد الزواج أن يكون العاقدان مسيحيين .

كذلك يشترط أن يكونا تابعين لمذهب الأرمن الأرثوذكس. وعلى كل حال فمجرد الاحتفال بالزواج في الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية يعد قبولاً من المتعاقدين بمذهبيهما .

مادة (١١) : لا يجوز الزواج إذا كان أحد العاقدين مصاباً بمانع طبيعي أو عرضي يجعله غير صالح بواجباته الزوجية كالعنة والخنثى والخصاء .
أما عقم الرجل أو المرأة فلا يجعل العقد باطلاً .

مادة (١٢) : المرأة التي انفسخ زواجها لا يجوز لها أن تعقد زواجاً ثانياً قبل مضي ثلاثماية يوم من تاريخ الفسخ ، إنما يجب تقصير هذا الأجل إذا ولدت المرأة بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ الزواج .

كذلك يصبح تقصير هذا الأجل إذا ثبت ثبوتاً قاطعاً استحالة حصول اتصال زوجي بسبب غياب الزوج .

إجراءات الاحتفال بالزواج :

مادة (١٣) : لا يصح الاحتفال بالزواج بغير تصريح يصدره الرئيس الديني بعد أن يقدم إليه الكاهن عريضة بناء على طلب راغبي الزواج مشفوعة بالمستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تشمل العريضة على البيانات التي تسمح للرئيس الديني أن يتحقق من أن العاقدين حائزان لشروط الزواج التي يتطلبها القانون .

مادة (١٤) : يقام سر الزواج علناً في الكنيسة بواسطة كاهن من طائفة الأرمن الأرثوذكس مسموح له بذلك من وزارة العدل ومعين في التصريح الذي يصدره الرئيس الديني . كذلك يجب أن تكون إجراءات الزواج على طقوس الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية وبحضور الشابين وشاهدين ويجوز الاحتفال بالزواج في منزل أحد الزوجين بناء على تصريح خاص من الرئيس الديني .

مادة (١٥) : يحرر الكاهن محضر الاحتفال بالزواج من ثلاث نسخ ينص فيها على رضا الزوجين وتسلم إحدى هذه النسخ إلى الزوج والثانية إلى الزوجة وتحفظ الثالثة في محفوظات دار البطريركية .

وتسجل صورة من هذا المحضر في سجل الرواح المحفوظ في البطريركية .

مادة (١٦) : يجب تسجيل صورة عقد الزواج الذي تم خارج القطر في سجل الزواج بالبطريركية الكائن بدانترتها محل الزوجية وذلك في خلال سنة أشهر من عودة الزوجين أو أحدهما إلى هذا المحل .

طلب بطلان عقد الزواج :

مادة (١٧) : إذا عقد الزواج بغير رضا الزوجين أو بغير رضا أحدهما فلا يجوز الطعن فيه إلا من الزوجين أو من الزوج الذي لم يكن حراً في رضائه .

وإذا شاب العقد عيب من عيوب الرضاء ولا سيما الغلط في شخص المتعاقد أو الغش في بكارة الزوجة أو خلوها من الحمل فلا يجوز الطعن فيه إلا من الطرف الذي وقع في الغلط .

مادة (١٨) : لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إذا استمرت المعاشرة مدة شهر من وقت أن أصبح الزوج منتمعاً بكامل حريته أو من وقت أن ثبت له الغلط وعلى كل حال لا تكون الدعوى مقبولة بعد مضي ستة أشهر ولو لم تحصل معاشرة .

ويجب فوق ذلك أن يبلغ النزاع في شأن البكارة إلى البطريركية في خلال أربع وعشرين ساعة من الاتصال الجنسي .

مادة (١٩) : الزواج الذي يتعقد بغير رضا الوالدين في الأحوال التي يلزم فيها رضاؤهما لا يجوز الطعن فيه إلا ممن كان يجب أخذ رضائه أو من الزوج الذي كان يلزمه الحصول على هذا الرضاء .

مادة (٢٠) : لا تقبل دعوى البطلان من الزوجين ولا من الوالدين اللذين كان يلزم رضاؤهم إذ أقرا هذا الزواج إقراراً صريحاً أو ضمناً أو إذا مضى شهر على علمهما بالزواج . وكذلك لا يجوز رفع هذه الدعوى من المتعاقدين بعد مضي شهر على بلوغه السن الذي يحق له فيها عقد الزواج بنفسه .

مادة (٢١) : كل زواج يعقد على خلاف ما تقتضى به المواد ١ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ (فقرة أولى) و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ ويجوز الطعن فيه دائماً إما من

الزوجين وإما من ذى مصلحة فى هذا الطعن وإما من الرئيس الدينى ، والبطلان المنصوص عليه فى هذه المادة مطلق ولا يمكن أجازته بأى عمل كان .

مادة (٢٢) : إنما إذا حصل الزواج بين شخصين لم يبلغا السن المقررة للزواج أو لم يبلغ أحدهما هذه السن فلا يجوز الطعن فيه :

(١) إذا كان قد مضى ستة أشهر على بلوغهما أو على بلوغ القاصر منهما من الزواج .

(٢) إذا حملت الزوجة التى كانت دون السن قبل مضى ستة أشهر على بلوغ السن .

مادة (٢٣) : الزواج الذى حكم ببطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره المدنية بالنسبة للزوجين أو ذريتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية .

مادة (٢٤) : أما إذا كان حسن النية مقصوراً على أحد الزوجين فلا ينتج الزواج آثاره المدنية إلا بالنسبة لهذا الزوج وللأولاد المرزوقين له من هذا التاريخ .

الالتزامات الناشئة من الزواج

فى حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة (٢٥) : على كل من الزوجين أن يبادل الآخر الأمانة والنجدة والمعونة .

مادة (٢٦) : يجب على الزوج أن يحمى زوجته ويجب على الزوجة أن تطيع زوجها .

مادة (٢٧) : يجب على الزوجة أن تسكن مع زوجها ، وأن تتبعه إلى أى مكان يراه مناسباً لإقامته وعلى الزوج أن يسكنها معه وأن يقدم إليها كل ما يلزم للمعيشة على قدر طاقته وألا يحكم عليه بأن يدفع لها نفقة ابتداء من اليوم الذى توقف عن الإنفاق ، ويعفى الزوج من هذا الالتزام إذا غادرت الزوجة منزل الزوجية بغير إذنه .

مادة (٢٨) : إذا كان الزوج معوزاً وعاجزاً عن كسب عيشه لمرض أو شيخوخة وجب على الزوجة أن تنفق عليه إنا سمحت حالها المالية بذلك .

مادة (٢٩) : لا يترتب على الزواج اتحاد أموال الزوجين ، ويظل كل منهما مالكاً لأمواله الخاصة .

الالتزامات على المتزوجين نحو أولادهما

مادة (٣٠) : بالزواج يلتزم الزوجان باطعام أولادهما والمحافظة عليهم وتربيتهم التربية المناسبة لمركزهما الاجتماعي وحالتهم المالية ، وعلى الزوجين أيضا نحو أولادهم واجب التهذيب الخلقى والتتقيف الفعلى .

وإذا امتنعا عن القيام بهذه المصروفات جاز الحكم عليهما بنفقة لأولادهما .

مادة (٣١) : الالتزام المنصوص عليه فى المادة السابقة يظل باقياً إلى أن يستطيع القاصر القيام بأوده ، وتجب النفقة على الوالدين لولدهما البالغ إذا كان عاجزاً عن كسب عيشه لمرض مزمن أو عاهة ، أو لسبب انشغاله بتلقى العلم .
وتجب النفقة للبتت إلى أن تتزوج وعند انحلال زواجها .

مادة (٣٢) : ليس للولد أن يرفع دعوى على والديه بطلب رأس مال خاص للزواج أو لغير ذلك .

مادة (٣٣) : الالتزام المنصوص عليه فى المادة ٣٠ يقع بصفة أساسية على الأب ، فإذا استحال عليه القيام بذلك انتقل الالتزام إلى أصل من أصول الولد قادر على القيام بهذه النفقات إلى الأم والأجداد ، أو إلى عدة أصول بنسبة أنصبتهم بالعيث، فإذا لم يوجد أصل قادر على هذه النفقة وقع الالتزام على الأخ والأخت ثم على الأعمام والأخوال والعلمات والخالات .

مادة (٣٤) : تحمل على الأولاد نفقة أبيهم وأمههم وغيرهما من الأصول المصيرين حتى ولو كانوا قادرين على الكسب .

فسخ الزواج

مادة (٣٥) : الزواج الصحيح ينحل بأحد أمرين :

(١) ب وفاة أحد الزوجين

(٢) بصور حكم صحيح بالطلاق .

الطلاق

مادة (٣٦) : لا يقضى بالطلاق إلا لأسباب خطيرة ولا سيما إذا وجد أولاد من الزوا ج المطلوب فسخه .

مادة (٣٧) : يحرم على الزوجين أن يتفقا مما على الطلاق ، وكل سبب يتخذه الزوجان للتحايل على هذه القاعدة يكون مرفوضاً .

مادة (٣٨) : زنا أحد الزوجين يبيح للآخر طلب الطلاق .

مادة (٣٩) : يجوز الحكم بالطلاق بعد مضي ثلاث سنوات من إصابة أحد الزوجين بجنون لا يشفى .

مادة (٤٠) : إذا صدر حكم نهائي على أحد الزوجين بعقوبة مقيدة للحرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات جاز للزوج الآخر طلب الطلاق .

مادة (٤١) : شروع أحد الزوجين في قتل الآخر يبرر الطلاق .

مادة (٤٢) : يجوز لأحد الزوجين أن يطلب الطلاق إذا أرتد الزوج الآخر عن دينه .

مادة (٤٣) : إذا أنى أحد الزوجين الاحتلاط الزوجي جاز للآخر طلب الطلاق .

مادة (٤٤) : كذلك يجوز طلب الطلاق إذا رفض أحد الزوجين الاتصال الجنسي أثناء الزواج لغير مانع شرعى مالم يكن هذا الرفض ناشئاً عن سلوك الزوج الآخر .

مادة (٤٥) : ويقضى أيضاً بالطلاق إذا قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والنجدة والحماية التي يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر .

مادة (٤٦) : يجوز الطلاق إذا رفض أحد الزوجين معاشرة الآخر مالم يكن لهذا الرفض مبرر .

مادة (٤٧) : ويجوز الطلاق لغياب أحد الزوجين مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بغير مبرر .

مادة (٤٨) : إصابة أحد الزوجين بمرض سرى أثناء الزواج يجيز للآخر طلب الطلاق .

مادة (٤٩) : يقضى بالطلاق إذا عمل أحد الزوجين على البقاء في حالة عقم وعلى الأخص عند اتخاذ وسائل للاجهاض .

كذلك يقضى بالطلاق إذا استبدل الزوج بالطريق الطبيعي للاتصال الجنسي طريقاً مخالفاً للطبيعة وللقانون .

مادة (٥٠) : يحكم بالطلاق بناء على طلب الزوجة إذا فسدت أخلاق الزوج وخصوصاً إذا دفع زوجته إلى الرذيلة بقصد المناجرة بغافها .
ولا يقبل طلب الطلاق من الزوج في هذه الحالة

مادة (٥١) : ويحكم أيضاً بالطلاق إذا تكرر اعتداء أحد الزوجين على شخص الآخر أو إذا سلك أحدهما سلوكاً معيباً لا يتفق مع الاحترام الواجب للزوج الآخر، ولو لم تكن هناك أدلة على الزنا ، أو إذا أضر أحد الزوجين بالمصالح المالية للزوج الآخر ضرراً بليفاً بسوء القصد .

مادة (٥٢) : كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طباع الزوجين يجعل اشتراكهما في المعيشة مستحيلاً .

إجراءات الطلاق

مادة (٥٣) : يجب على راغب الطلاق أن يقدم بنفسه طلباً مفصلاً إلى الرئيس الديني ، وإذا ثبت وجود مانع لدى راغب الطلاق من الحضور بنفسه يرسل الرئيس الديني نائباً عنه إلى منزله ، ويسلم الطلب إلى رئيس المحكمة الذي يأمر بحضور الطرفين بإعلان بسيط في اليوم والساعة الذين يحددهما لذلك .

مادة (٥٤) : إذا لم يسلم الإعلان إلى الخصم شخصياً ولم يحضر في الجلسة فللمحكمة أن تأمر قبل نظر الموضوع بنشر إعلان في الجرائد التي تعينها لإشعار هذا الخصم بطلب الطلاق ، كذلك إذا لم يحصل إعلان الحكم الابتدائي للمحكم ضده شخصياً بأمر الرئيس - بناء على طلب بسيط - يدرج ملخص هذا الحكم في الجرائد التي تعينها .

مادة (٥٥) : لكل من الزوجين ولو كان قاصراً أن يطب الطلاق دون أن يستعين في ذلك بوصيه .

مادة (٥٦) : طبقاً لمعادنات الكتيبة يجب على المحكمة المرفوع إليها طلب الطلاق أن تسعى في الإصلاح بين الزوجين ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ويجب عليها قبل نظر الموضوع أن توجّل الدعوى للصالح بشرط أن لا تزيد مدة التأجيلات

على ستة أشهر من وقت رفع الدعوى ، ويجوز أن يعين الرئيس أو أحد الأعضاء للمصالحة إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك .

مادة (٥٧) : يجب على المحكمة أن تفصل في المسائل الوقفية التي يطلبها الزوجان أثناء نظر الدعوى مثل الانفصال مع تعيين المحل الذي يجب أن تقيم فيه الزوجة ، ومنح الزوجة نفقة مؤقتة وتسليم الأمتعة الخاصة الخ .

على المحكمة أيضاً بناء على طلب الزوجين أو أحد أعضاء العائلة أو من تلقاء نفسها أن تفصل في جميع الإجراءات الوقفية التي تظهر ضرورتها للأولاد كالحضانة والنفقة .

مادة (٥٨) : على المرأة أن تثبت إقامتها في المسكن المعين لها كلما طلب منها ذلك .

فإذا عجزت عن الإثبات كان للزوج أن يمتنع عن دفع النفقة وله أن يطلب عدم قبول دعوى الزوجة إذا كانت هي طالبة الطلاق .

مادة (٥٩) : يتبع في إجراء التحقيق - عند لزومه - نصوص قانون المرافعات ويجوز سماع شهادة أقارب الزوجين ماعدا الزوج وشهادة خدمهما .

مادة (٦٠) : إذا رفع طلب الطلاق لأي سبب كان عدا السبب المنصوص عليه في المادة (٣٩) فللمحكمة ألا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق ، وفي هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين إذ تبقى هذا الإجراء إذا كان قد سبق لها اتخاذ ، وذلك لمدة لا تزيد على سنة ، ويتعين على المحكمة أن تأمر أولاً بانفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٢) فإذا انقضى الأجل الذي حددته المحكمة دون أن يتصالح الزوجان كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور إلى المحكمة لسماع الحكم بالطلاق .

مادة (٦١) : حكم الطلاق لا يكون نافذاً إلا إذا أصبح نهائياً وبعد تصديق الرئيس الديني عليه ، ويعلن هذا التصديق أيضاً بواسطة محضر .

مادة (٦٢) : يسجل منطوق الحكم النهائي القاضي بالطلاق والمصدق عليه من الرئيس الديني في سجل الزواج بالبطريركية الكائن في دائرتها المحل الذي احتفل فيه بالزواج ويحصل التسجيل بناء على طلب الزوج الذي قضى له بالطلاق

ويجب على البطيريركية إجراء هذا التسجيل في خلال ثمانية أيام على الأكثر من وقت تقديم الطلب إليها ، وعلى طالب التسجيل أن يقدم كل المستندات التي تثبت توفر شروط المادة (٦١) في الحكم المطلوب تسجيله .

إذا لم يطلب الزوج الذى قضى له بالطلاق تسجيل الحكم في خلال شهر من وقت استيفاء ذلك الحكم لكل الشروط المنصوص عليها في المادة (٦١) يكون للزوج الآخر أن يطلب هذا التسجيل في خلال الشهر التالي ، فإذا مضى شهران دون أن يطلب الزوجان تسجيل الحكم المستوفى لشروط المادة (٦١) يكون الطلاق باطلا وعديم الأثر ، والحكم الذى سجل تسجيلاً صحيحاً ينتج آثاره فيما بين الزوجين من تاريخ تقديم طلب الطلاق .

مادة (٦٣) : تنقضى دعوى الطلاق إذا تصالح الزوجان سواء حصل هذا الصلح بعد الوقائع المدعى بها أو بعد تقديم طلب الطلاق ، وفي كلتا الحالتين يقضى بعدم قبول دعوى طالب الطلاق إنما يجوز له أن يرفع دعوى جديده لسبب طرأ أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند إلى الأسباب القديمة في تأييد دعواه الجديدة .

كذلك تنقضى دعوى الطلاق بوفاة أحد الزوجين قبل أن يصبح الحكم باننا في سجلات الزواج .

مادة (٦٤) : في الأحوال التي يصح بها طلب الطلاق يجوز للزوجين أن يطلبوا الانفصال .

مادة (٦٥) : نراعى في رفع هذه الدعوى وفي تحقيقها والحكم فيها إجراءات دعوى الطلاق بما في ذلك إجراءات الصلح طبقاً للمادة (٥٣) وما بعدها .

مادة (٦٦) : وللزوجين في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يعدلا طلب الطلاق إلى طلب الانفصال .

آثار الطلاق

مادة (٦٧) : حكم الطلاق المستوفى لشروط المادة (٦٢) يفسخ رابطة الزواج .

مادة (٦٨) : يعود إلى المرأة قانوناً وحتماً اسم أسرتها .

مادة (٦٩) : لا يجوز للزوجين المحكوم بطلاقهما أن يتزوجا معاً من جديد إذا كان أحدهما قد عقد بعد الطلاق زواجاً انتهى أيضاً بالطلاق ، وفي حالة المراجعة تتبع الإجراءات الدينية التي تقتضيها قوانين الكنيسة ، ولا يقبل منها - بعد المراجعة- أى طلب جديد بالطلاق لأى سبب كان عدا صدور حكم بالحبس المنصوص عليه في المادة (٤٠) بعد المراجعة .

مادة (٧٠) : إذا قضى بالطلاق لعله الزنا فلا يحل للزوج المذنب أن يتزوج بشريكه .

مادة (٧١) : فسخ الزواج بمقتضى حكم صادر بالطلاق لا يحرم الأولاد المرزوقين من هذا الزواج من أية مزية من المزايا التي كانت تكفلها لهم القوانين أو التي منحها لهم الوالدان ولكن لا تظهر حقوق هؤلاء الأولاد إلا بنفس الطريقة وفي نفس الظروف التي كانت تظهر فيها لو لم يكن هناك طلاق .

مادة (٧٢) : الزوج الذى صدر عليه حكم الطلاق يفقد جميع المنافع التي قدمها له الزوج الآخر سواء فى أثناء الزواج أو قبله ويقصد الزواج كالهبات المنقولة أو العقارية .

مادة (٧٣) : الزوج الذى صدر لمصلحته حكم الطلاق يستبقى المنافع التي قدمها له الزوج الآخر حتى ولو كان متفقاً على أن تكون تبادلية .

مادة (٧٤) : إذا بنى الطلاق على خطأ من الزوجين يفقد كل منهما المنافع التي قدمها الآخر .

مادة (٧٥) : للمحكمة أن تقضى للزوج الذى صدر له حكم الطلاق بنفقة يدفعها له الزوج الآخر ويمكن القضاء بهذه النفقة فى الحكم الصادر بالطلاق أو فى حكم لاحق ، والحكم بالنفقة واجب حتماً فى الحالة المنصوص عليها فى المادة (٣٩) وتسقط النفقة إذا تزوج الشخص الممنوحة له مرة ثانية .

مادة (٧٦) : دين النفقة المؤس على المادة (٧٥) يبقى مستحقاً للزوج حتى بعد وفاة الزوج الآخر المطلق ، ولكن يجب إنقاص النفقة إلى الحد الذى تتحمله التركة .

فى الدوطة وفى الجهاز

مادة (٧٧) : يقصد بالدوطة الأموال التى يأخذها الزوج من زوجته لتعينه على أعباء الزواج ، وهذه الدوطة قد تقررها الزوجة نفسها أو أحد أصولها أو شخص أجنبى .

مادة (٧٨) : وفى الحالتين الأخيرتين تعتبر الدوطة هبة للزوجة من مقررها ولا رجوع فى هذه الهبة .

مادة (٧٩) : وتقرير الدوطة يثبت بقيده فى سجل الزواج بالبطريركية قبل الاحتفال بالزواج أو بعده وعلاوة على ذلك يسجل العقد الرسمى المقرر للدوطة فى قلم الرهون المختص إذا كان محلها عقاراً .

مادة (٨٠) : الدوطة ملك الزوج وللزوج حق الإدارة وليس للزوج أن يتصرف فى العقار موضوع الدوطة أو يرهنه بغير رضاء الزوجة ، إنما للزوج أن يتصرف فى المبالغ المسلمة إليه بصفة دوطة بشرط أن يقدم عنها حساباً للزوجة .

مادة (٨١) : عند فسخ الزواج يكون للزوجة دائماً الحق فى استرداد الدوطة بجملتها ومع ذلك فلمحكمة أن تمنح الزوج أجلاً لردّها .

مادة (٨٢) : المنقولات والملبوسات التى تحضرها الزوجة تكون لها وتعود إليها عند فسخ الزواج .

مادة (٨٣) : عند الخلاف على الأمتعة الموجودة ببيت الزوجية فما كان منها خاصاً بالنساء يكون للمرأة إلا أن يثبت الزوج ملكيته له ، وما كان منها خاصاً بالرجال أو بالجنسين جميعاً يكون للرجل إلا إذا ثبتت الزوجة ملكيته له .

مادة (٨٤) : إذا قام نزاع على متاع من الأمتعة الموجودة ببيت الزوجية بين أحد الزوجين وورثة الآخر فما كان صالحاً لاستعمال الزوجين من هذه الأمتعة يكون للحى منهما إلا إذا ثبت العكس .

إثبات النسب

مادة (٨٥) : الولد المولود أثناء الزواج ينسب إلى الزوج ويعد مولوداً أثناء الزواج الولد المولود بعد مائة وثمانين يوماً من الاحتفال بالزواج .

مادة (٨٦) : إنما للزوج أن ينكر الولد إذا أثبت أنه بسبب البعد عن زوجته أو بسبب مرض أو حادث كان يستحيل عليه الإنصال بزوجه اتصالاً جنسياً في المدة مابين ثلاثماية يوم ومائة وثمانين يوماً قبل ولادة الولد .

مادة (٨٧) : لا يستطيع الزوج أن ينكر الولد بدعوى عجزه الطبيعي عن إتيان زوجته بل ولا يمكن أن ينكره بسبب الزنا إلا إذا أخفيت عنه ولادته إذ يجوز له عندئذ أن يعرض كل الوقائع التي تثبت أن ذلك الولد ليس له كأن يسود بين الزوجين بغض شديد يجعل اتصالهما مستحيلاً .

مادة (٨٨) : الولد المولود قبل اليوم المائة والثمانين من الزواج ، يعد شرعياً مالم ينكره الزوج ولا يجوز هذا الإنكار في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا علم الزوج بأن المرأة حامل من قبل الزواج .

(٢) إذا حضر كتابة شهادة الميلاد أو حضر عماد الطفل ووقع الشهادات بنفسه أو أشتملت هذه الشهادات على إقراره بأنه لا يستطيع التوقيع .

مادة (٨٩) : يعد شرعياً الولد المولود في مدة الثلاثماية يوماً اللاحقة لفسخ الزواج أو لحكم الانفصال بين الزوجين ، ولكن يجوز للزوج إنكاره إذا كان هناك حائل طبيعى يمنع اتصاله بزوجه في المدة السابقة على فسخ الزواج بحيث إذا أضيفت هذه المدة إلى المدة اللاحقة على الفسخ لغاية الولادة بلغت ثلاثمائة يوم .

مادة (٩٠) : يجب على الزوج في كل الأحوال المتقدمة أن يرفع دعوى الإنكار في خلال شهر إذا كان موجوداً في محل ولادة الطفل ، فإذا كان غائبا ففي خلال شهرين إذا أخفيت عنه ولادة الطفل كان له أو يرفع الدعوى في خلال شهرين من اكتشاف الغش

مادة (٩١) : الأولاد المولودون قبل الزواج يعدون شرعيين إذا تزوج

والداهم واعترافاً بهم أمام الكاهن المختص قبل الزواج أو عند حصوله ، وفي الحالة الأخيرة يحذر الكاهن إقرار الوالدين في عقد مستقل .

مادة (٩٢) : لا تعترف الكنيسة بغير الأولاد الشرعيين ، ولا يجوز إثبات البنوة الطبيعية .

المتبنى

مادة (٩٣) : الشخص الواحد لا يتبناه عديدون اللهم إلا إذا كانوا زوجين ولا يجوز لزوج أن يتبنى بغير رضاء الزوج الآخر .

مادة (٩٤) : لا يجوز التبنى إلا إذا كان عمر المتبنى أربعين سنة على الأقل ولم يكن له أولاد ولا أحفاد عند التبنى وكان يكبر المتبنى بما لا يقل عن عشرين سنة .

مادة (٩٥) : إذا كان المتبنى قاصراً فلا يجوز التبنى بغير رضاء والديه أو أحدهما إذا كان الآخر متوفى ، فإذا كان الوالدان مجهولين أو متوفين يكفي برضاء الرئيس الديني .

مادة (٩٦) : يثبت التبنى بمحضر يسجل في البطريركية ويكون موقعاً عليه من الكاهن المعين لذلك من وزارة العدل والقائم بعمل موثق العقود ومن المتبنى ومن المتبنى أنفاً إذا كان بالغاً وممن يلزم الحصول على رضائهم بذلك التبنى حسب المادة السابقة ومن شاهدين .

مادة (٩٧) : يعطى المتبنى لقب المتبنى ويضاف هذا اللقب إلى اسم المتبنى ويصبح له ما للولد الشرعي من حقوق .

مادة (٩٨) : يحتفظ المتبنى بكل الحقوق التي يستمدّها من أسرته الطبيعية .

مادة (٩٩) : لا يكتسب حق إرث ما في أموال أقارب المتبنى ، ولكن يكون له في تركة المتبنى نفس الحقوق التي تكون للولد المولود من الزواج حتى ولو ولد للمتبنى أولاد من بعد التبنى .

فى النفقات

مادة (١٠٠) : تمنح النفقة على حسب حالة من يطلبها ويسار من يلتزم بها وذلك فى جميع الحالات التى ينص عليها القانون ، وتشمل النفقة كل ما هو ضرورى للحياة من طعام ومسكن وملبس ومصروفات المرض الخ .

مادة (١٠١) : تلتفى النفقة عند عدم الحاجة إليها ، كذلك يمكن تعديلها على حسب حاجة من حكم له بها وثروة من التزم بأدائها .

مادة (١٠٢) : إذا امتنع المحكوم عليه بالنفقة عن أدائها يلجأ إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو المحكمة الكائن بدانترتها محل التنفيذ ، فإذا ثبت أنه قادر على الأداء قضت المحكمة بحبسه لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، ويجب على المحكمة إعفائه من العقاب إذا أدى ما عليه أو قدم كفيلاً موسراً ، وكان هذا لا يمس الحق فى تنفيذ حكم النفقة بالطرق العادية .

السلطة الأبوية والحضانة

مادة (١٠٣) : للأب مباشرة السلطة الأبوية على ولده إلى أن يبلغ من الرشد .

مادة (١٠٤) : إذا أشاء الوالد استعمال سلطته فلألم أن تلجأ إلى المحكمة بما لها من حق الرقابة .

مادة (١٠٥) : إذا استحال على الأب من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية مباشرة السلطة الأبوية انتقلت هذه السلطة إلى الأم بقوة القانون ، وعند وفاة الأب تكون السلطة الأبوية للأم حتى ولو لم تكن وصية ، والأم التى تتزوج مرة ثانية لا تسقط عنها السلطة الأبوية بهذا السبب وحده .

مادة (١٠٦) : إذا توفى الأب أو الأم تكون السلطة الأبوية لمن يعينه من مات منهما أخيراً ، أو لأبْنَى الأقرباء إلى الولد بالترتيب الآتى : الجد الصحيح - الجد لأم - الأخ - العم - الخال - ولولاد من ذكروا بنفس الترتيب ، وعند عدم وجود أحد من هؤلاء تكون للشخص الذى تعينه المحكمة .

مادة (١٠٧) : عند حصول طلاق وعند انقضاء السن المحددة فى المادة (١٠٩) يعهد بالسلطة الأبوية إلى الزوج الذى حصل على الطلاق إلا إذا رأت المحكمة من الأنفع للولاد أن تأمر - من تلقاء نفسها أو بناء على طلب العائلة أو الرئيس الدينى

- أن يعهد بهم جميعاً أو بعضهم إلى الزوج الآخر ، أو إلى أحد الأقرباء أو إلى شخص أجنبي .
مادة (١٠٨) : يجب أن يوكل في كل من السلطة الأبوية والحضانة إلى شخص بالغ مسيحي له من التمييز وحسن الخلق ما يجعله قادراً على تربية الولد وضمان حمايته .

مادة (١٠٩) : تحضن الأم ولداها أثناء الزواج وبعد فسخه إلى أن يبلغ السابعة إذا كان ذكراً وإلى التاسعة إذا كان أنثى ، وللمحكمة أن ترفع سن الحضانة إلى التاسعة بالنسبة للذكر وإلى الحادية عشرة بالنسبة للأنثى .

مادة (١١٠) : إذا لم تتوفر في الأم شروط الحضانة أو إذا توفيت كانت الحضانة للأقرب من النساء إلى الولد بالترتيب الآتي : الجدة لأم - الجدة لأب - الأخت الخالة - العم ، وبنات الخالة ، وبنات العم الخ .

مادة (١١١) : إذا لم يكن للولد أقرباء من جنس النساء كانت الحضانة لأقربائه من الرجال المنصوص عليهم في المادة (١٠٦) .

مادة (١١٢) : إذا لم يوجد أقارب حائزين للشروط المذكورة تختار المحكمة امرأة مأمونة لحضانة الولد .

مادة (١١٣) : لا يجوز للأم التي طلقت أن تنقل الولد من محل حضانته بغير رضا أبيه إلا إذا نقلت محل إقامتها لتعيش مع أهلها بشرط أن لا يكون هذا المحل خارج القطر المصري .

مادة (١١٤) : ولا يجوز لأي شخص آخر مكلف بالحضانة أن يغير محل حضانة الولد بغير رضا أبيه أو وليه .

مادة (١١٥) : ولا يجوز للأب أو أى شخص آخر كلف بحضانة الولد أن يغير محل حضانته بغير رضا أمه في حالة ما إذا كانت غير حاضنة .

مادة (١١٦) : وعند الخلاف على محل إقامة الولد تعين المحكمة ذلك المحل .

مادة (١١٧) : يحتفظ الأب والأم بحق مراقبة أولادهما وحفظهم وتربيتهما بل يلزمان بالمساهمة في هذا كل على قدر طاقته مهما كان الشخص المكلف بهؤلاء الأولاد .

مادة (١١٨) : كل الإجراءات الخاصة بحضانة الولد وقفية بطبيعتها وقابلة للتعديل الذي قد تتطلبه مصلحة الأولاد .

(ثالثاً)

الروم الأرثوذكس

يعتبر الروم الأرثوذكس من سكان الجزء الأوربي من الامبراطورية الرومانية ،
وتتبع هذه الطائفة الكنيسة اليونانية .

وفي مصر صدر لهذه الطائفة لائحة للزواج والطلاق والبائنة في ١٥ مارس
١٩٣٧ مكونة من ثلاثين مادة عالجت إنشاء الزواج ، وموانعه وأسباب الطلاق
ونفائه ، وقد شملت هذه اللائحة تعديلات في ١١ فبراير ١٩٥٠ ، وكانت هذه
اللائحة معمولاً بها قبل إلغاء المجالس المليية .

لائحة الزواج والطلاق والبائنة

للمروم الأرثوذكس^(٥) إنشاء الزواج

مادة ١ : يقتضى لإنشاء الزواج الصحيح ، إجتماع الشروط الآتية :

- (أ) الأهلية باعتبار السن .
- فالسن لعقد الزواج هي ١٨ سنة كاملة للرجل ، و ١٥ سنة كاملة للنساء .
- (ب) قبول القادمين على الزواج قبولاً حراً فلا ينشأ إذا كان هناك اكراه أو خوف
أو خطأ أو غش .
- (ج) عدم وجود مانع من الزواج
- (د) الإنن الأسقى .
- (هـ) أن يقوم بالأكليل كاهن من الكنيسة الأرثوذكسية بالشرق تخول له قوانين الكنيسة
حق القيام به .

(١) صدرت في ١٩٣٧/٣/١٥ و عدلت في ١٩٥٠/٢/١١ وقد أصدرها بطريرك هذه الطائفة (نيقولاوس)
بابا وبطريك الاسكندرية واستراً قريباً بعد القرار الصادر بالاجماع مع المجمع المقدس ، وقد نشرت هذه
اللائحة بملحق مجلة (بانندوس) البطريركية بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٩ العدد ٣٣ .

• ويلاحظ أنه صدرت في ١٩٣٧/٣/١١ لائحة لإجراءات سميت بلائحة محاكم الكرسي البطريركي
الاسكندري مكونة من (٤٤٦) مادة فضلاً عن مادة أخيرة ألغت بموجبها كل لائحة سابقة ، وقد اشتمل
القسم الثالث منها على القضايا بين الزوجين .

موانع الزواج

مادة ٢ : الموانع القطعية للزواج هي التي تمنع الزواج بوجه عام ، والنسبية هي التي تمنعه بالنسبة لأشخاص معينة .

مادة ٣ : الموانع القطعية للزواج هي :

- (أ) قيام زواج سابق .
- (ب) وجود زواج ثالث سابقاً .
- (ج) الشرطونية والانخراط في سلك الرهبنة .
- (د) الزواج مع غير المسيحيين .
- (هـ) مرور عشرة شهور للزوجة ابتداء من فسخ زواجها السابق ، بسبب وفاة الزوج ، أو الطلاق .

(و) الزنا بين مرتكبيه ، إذا كان هناك حكم صدر بشأنه وأثبتته .

مادة ٤ : الموانع النسبية هي :

- (أ) القرابة بالدم مهما بعدت إذا كانت بخط مستقيم وإلى الدرجة الخامسة وبما فيها هذه الدرجة إذا كانت بخط غير مستقيم .
- (ب) القرابة بالمصاهرة مهما بعدت إذا كانت بخط مستقيم وإلى الدرجة الرابعة وبما فيها هذه الدرجة إذا كانت بخط غير مستقيم .
- (ج) القرابة بالمصاهرة :
- لا يجوز زواج زوج الأم مع كنته ، وزوجة الأب مع صهرها .
- (د) القرابة الروحية :

لا يجوز زواج العراب مع من هو عرابها ، ولا مع والدتها ولا مع ابنتها .

(هـ) التبني : لا يجوز الزواج في أثناء التبني بين المتبني والمتبني .

وللبطيريك في المجمع حق الإعفاء ، فيصرح بالزواج عندما يكون من الزوجات التي لا يحرمها صريحاً قانون مجمع مسكوني .

مادة ٥ : يصرح بزواج الأرثوذكسي بمسيحي من غير مذهبه عند ما يأخذ

الطرف غير الأرثوذكسي عهداً على نفسه كتابياً .

(أ) بأن يقوم بمراسيم زواجه كاهن أو أرثوذكسي .

(ب) بأن يصير تعميد وتعليم أولاده حسب المذهب الأرثوذكسي .

(ج) وبأن الاختصاص القضائي يكون للكنيسة الأرثوذكسية في حالة وقوع نزاع بين

الزوجين .

أسباب الطلاق

مادة ٦ : لا يحكم بالطلاق إلا للأسباب الواردة في هذه اللائحة ويصدر بحكم قضائي لا رجوع فيه .

مادة ٧ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لسبب زنا الآخر ، أو إقدامه على عقد زيجة أخرى ولا تقبل دعوى الزوج الذى وافق على الزنا أو على عقد قرينه زيجته ثانية .

مادة ٨ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لتعدى الآخر على حياته .

مادة ٩ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عندما يتركه الآخر عن قصد سئ مدة ثلاث سنوات .

مادة ١٠ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عند اختفاء الآخر لمدة ثلاث سنوات .

مادة ١١ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق فى حالة ما يصاب الآخر فى قواه العقلية لدرجة تجعل حياة قرينه معرضة للخطر ولا يكون لهذه العلة أى أمل بالشفاء ، وتكون قد دامت ثلاث سنوات أثناء الزواج . ولكل من الزوجين أن يطلب أيضاً الطلاق إذا أصيب الآخر بالجنام .

مادة ١٢ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعدم مقدرة الآخر على استيفاء فرض الزواج بالجماع ، وإذا كانت هذه العلة موجودة حين عقد الزواج ، وكان يجهلها الطالب ، ودامت ثلاث سنوات من حين الزواج ، واستمرت إلى وقت رفع الدعوى .

وللزوجة أن ترفع دعوى الطلاق ولو قبل فوات الثلاث سنوات ، فى حالة ما تكون عنه الزوج مستمرة ، وغير قابلة للشفاء ، ومثبتة بفحص طبي قانونى .

مادة ١٣ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا حكم على الآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٤ : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق فى حالة أرتداد الآخر عن الديانة المسيحية .

مادة ١٤ مكرر^(١) : لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا تزعزعت الحياة الزوجية بسبب الآخر تزعزعاً شديداً يستحيل معه استمرار الحياة الزوجية على طالب الطلاق . لاحقاً في الطلاق لصالح الطالب إذ حتى لو كان الخطأ المنسوب للزوجين معاً ولكن تزعزع الروابط الزوجية راجع إلى المدعى في الغالب .

مادة ١٥ : للزوج أن يطلب الحكم بطلاقه من زوجته :

(أ) إذا لم يجدها بكرة يوم زواجه ، وفي هذه الحالة يلزمه أن يعلن الأمر حالاً للسلطة الكنيسة العليا بجهته وأن يقوم بإثباتها .

(ب) إذا كانت زوجته رغم إرادته تقضى لئاليها خارج منزل الزوجية ، مالم تكن قد طردت منه من زوجها ، أو كانت تقيم طرف أبيها أو أمها ، أو حين عدم وجودها طرف أقاربها بتصريح من السلطة الكنسية .

(ج) إذا كانت الزوجة تطرح بارادتها حملها من زوجها .

مادة ١٦ : للزوجة أن تطلب الحكم بطلاقها من زوجها :

(أ) إذا كان الزوج يجتهد معتدياً في ذلك على عفافها ، فيدفعها لتزنى مع آخرين .

(ب) إذا اتهم الزوج زوجته أمام سلطة رسمية أو محكمة بارتكاب الزنا ، ولم يتمكن من إثباته .

مادة ١٧ : في الأحوال المنصوص عنها في المواد ٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ يسقط بالصفح الحق بالطلاق ، ويصح الصفح قبل أو بعد رفع الدعوى .

مادة ١٨ : في الحالات المنصوص عليها في المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ، ١٦ تسقط دعوى الطلاق بمرور عام واحد من حين علم الطرف المهان بسبب الطلاق وإلا

فيمرور عشرة أعوام من يوم وجود سبب الطلاق .

وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر سقوط الدعوى .

مادة ١٩ : بعض الأمور التي لن يصح أن تبني عليها دعوى الطلاق ،

وبعض الأمور التي أحدثت في علاقات الزوجية تعكيراً عظيماً لدرجة قد أصبح من المؤكد أن استمرار الحياة الزوجية لا يمكن أن يحتمله الزوجان ، قد تساعد على تأييد دعوى تكون مبنية على أسباب أخرى .

(١) المادة (١٤ مكرر) مضافة بالتعديل الصادر في ١١/٢/١٩٥٠

مادة ٢٠ : إذا فسخ الزواج لأحد الأسباب الواردة في المواد ٧ إلى ١٦ يذكر في الحكم بأن الطلاق قضى به بسبب المدعى عليه .

ويجوز أن يحكم بالطلاق بسبب المدعى بناء على طلب المدعى عليه إذا استند هذا الأخير على أمور واردة في المواد ٧ إلى ١٦ وكان يحق له أن يطلب الطلاق .
وهكذا إذا كان مثل هذا السبب من المدعى عليه لتأييد طلبه الطلاق ساقطاً بمضى المدة أو بالصفح كما تقدم ، ولكنه لم يكن ساقطاً عند ما وجد السبب الذي يستند عليه المدعى .

مادة ٢١ : عند ما يقضى بفسخ زواج مسيحيين أرثوذكس من جنسية أجنبية بحكم نهائي اكتسب قوة الشيء المحكوم به صدر من المحكمة المدنية للدولة التابعين لها تحكم محاكم الكرسي البطريركي الكنسية تدبيرياً بالطلاق بناء على عريضة من أحد الطرفين وبعد تقديم المستندات الخاصة بذلك .

نتائج الطلاق

مادة ٢٢ : يعود للزوجة المطلقة اسم عائلة أبيها .

مادة ٢٣ : بعد فسخ الزواج بالطلاق ترجع للزوجة بانئنها وأما الهبة قبل الزواج ، السابقة على الزواج ، فتبقى للزوج ، مالم يكن هناك أولاد فتبقى البائنة للزوج لتستعمل في تربية الأولاد وتلقيهم .
وكل اتفاق بين الزوجين يخالف ذلك باطل .

مادة ٢٤ : على من يحكم عليه من الزوجين بأنه المتسبب وحده بالطلاق أن يدفع حسب قدرته المالية نفقة للآخر إذا كان هذا محتاجاً .

وإذا كان الحكم بالطلاق مبنياً على إصابة أحد الزوجين بقواء العقلية يكون الآخر ملزماً بأن يقدم له نفقة كما لو كان قضى بالطلاق بسببه وحده وتزول ملزومية دفع النفقة عندما يعقد المنتفع بالنفقة زواجاً جديداً ولكنها لا تسقط بموت المنتزم بالنفقة ويجوز قضاء النفقة بدفعة واحدة بناء على طلب من له الحق فيها إذا وجدت لذلك أسباب قوية ، وخلاف ذلك تطبيق قواعد النفقة الاعتيادية التي ينص عليه القانون .

مادة ٢٥ : إذا كان الأمر الذي دفع للطلاق قد وقع في ظروف كان منها أن نتج للزوج غير المسلول أمانة جسيمة فلمحكمة أن تقضى في حكمها الصادر

بالطلاق بملزومية الزوج المسئول وحده عن الطلاق بأن يدفع للآخر مبلغاً من المال بمثابة تعويض أدبي .

مادة ٢٦ : حضانة الأولاد للزوج غير المسئول عن الطلاق ، وإذا كان هذا الزوج نابعاً لمذهب غير أرثوذكسي فالمحكمة أن تقضى في مصير الأولاد .

وإذا كان حكم بالطلاق بسبب الزوجين فلأم حضانة البنت والابن الذي يبلغ من العمر أقل من ثمانى سنوات وللأب حضانة الابن الذي يبلغ من العمر زيادة عن ثمانى سنوات ، يتجوز أن تقضى المحكمة بما يخالف ذلك وأن يقضى بها فى الأحوال المستعجلة رئيس الكتسية المختص إذا دعت إليه مصلحة الأولاد ، وبأن تقضى خصوصاً بتسليم الحضانة للغير .

ويتجوز للمحكمة ولرئيس المحكمة فى الأحوال المستعجلة القضاء بما ذكر فى الفقرة السابقة ولو بعد الحكم النهائى عند حدوث أمور جديدة .

يبقى للزوج الذى ليس له حضانة الولد حق الاتصال شخصياً به .

وللمحكمة أن ترسم الخطة لتنفيذ هذا الأمر إذا حصل خلاف بشأنه .

مادة ٢٧ : يتحمل الزوجان مصاريف تربية الأولاد كل واحد منهما حسب قدرته المالية .

وتقضى المحكمة بحكم الطلاق بجميع الوسائل التى ترى القضاء به لحماية الأولاد .

نصوص ختامية

مادة ٢٨ : تلغى هذه اللائحة الصادرة بالمجمع كل تشريع مخالف .

مادة ٢٩ : فى القضايا القائمة ، التى لم يصدر فيها حكم لا رجوع فيه لغاية العمل بهذه اللائحة ينظر فى أسباب الطلاق بالاستناد إلى القانون الذى كان معمولاً به عند رفع الدعوى ، وفى النتائج بالاستناد إلى هذه اللائحة ، وإنما لكل من الزوجين أن يتمسك أيضاً بأسباب الطلاق الواردة فى هذه اللائحة ، وإذا حدثت أمور قبل العمل بهذا القانون تعتبر أسباباً للطلاق بمقتضاه ، فيصح طلب الطلاق بالاستناد عليها .

مادة ٣٠ : يعمل بهذه اللائحة من يوم نشرها بمجلة البطريركية «باندنوس» ،

الاسكندرية فى ١٥ مارس ١٩٣٧ .

(رابعا) السريان الأرثوذكس

السريان في الأصل أهل سوريا ، وكانوا تابعين أولاً لبطرك الروم في انطاكية ، وبعد انفصال الكنيستين الشرقية والغربية تبع بطاركة انطاكية الروم إلى مذهب الطبيعيين فتبعهم السريان إلى أن تمكنوا من الانفصال عن بطريرك الروم الانطاكي واتباعوا مذهب الطبيعية الواحدة ويقال لهم اليعاقبة ، وبعد فتح العرب الشام ساعدهم السريان اليعقوبيون لينموا انفصالهم عن الروم واستقلالهم الديني في البلاد .

وفي مصر كان للسريان في القرون الوسطى علاقات كبيرة علمية ودينية مع الأقباط وكان لرهبانهم أديرة منها دير مشهور في وادي النطرون ما زال موجوداً للآن .

ولا يوجد فرق في العقائد الدينية بين السريان الأرثوذكس والأقباط الأرثوذكس ، والظاهر أنهم كانوا تابعين في القضاء لطائفة الأقباط إلى أن صدر لهم في عام ١٩١٣ موافقة بتعيين وكيل بطريرك لهذه الطائفة بمصر .

والسريان في مصر أقل الطوائف غير الإسلامية عدداً ، ولهم مجموعة للأحوال الشخصية أعدها الراهب يوحنا دولبانى على نسق القوانين المصرية طبعت في القدس عام ١٩٢٩ وهو معتمد لدى الطائفة ، ولا تختلف كثيراً عن القواعد الخاصة بالأقباط الأرثوذكس .

مستخرج من مجموعة قانون الأحوال الشخصية

للسريان الأرثوذكس

والتي طبعت بالقدس سنة ١٩٢٩ (٥)

مادة ١١ : متى تصبح الخطبة صحيحة يصح الزواج .

مادة ١٢ : الموانع الشرعية في الخطبة والزواج الواجب الفحص عنها

قبل مباشرة للخطبة وهي :

أولاً : أن لا يكون أحد الخطيبين مخطوباً لآخر أو مرتبطاً بزيجة أخرى .

ثانياً : أن لا يكون بينهم قرابة .

ثالثاً : ألا تكون مطلقة .

رابعاً : ألا يكونا دون السن المحدودة ، أي لا يكون الذكر في أثناء الخطبة دون

السادسة عشر والأنثى دون الثانية عشر ، وفي أثناء الاكليل الذكر دون

الثامنة عشر والأنثى دون الرابعة عشر .

خامساً : ألا يكون فيهما عيوب جسمية كالأمراض السرية والممانعة من الزيجة .

سادساً : مخالفة الأيمان .

سابعاً : إن كانا أرمله أو أرمل يقتضى أن يكون قد أكملتا المدة التي فيها تسمح لهما

الشرعية بالخطبة ، وهي للمرأة عشرة أشهر بعد وفاة زوجها وللرجل مدة

حدها الأصغر أربعين يوماً بعد انتقال امرأته .

مادة ١٣ : القرابة أربعة أقسام : طبيعية ونسبية ووضعية وروحية .

مادة ١٤ : للقرابة الطبيعية تحد بأحد عشر بالأم والبنت وابنة الأخت وابنة

الأخ والعمة والخالة وابنة العم وابنة الخال وابنة العمة وابنة الخالة .

.....

مادة ١٦ : القرابة النسبية تقسم إلى قسمين الأول قرابة الخطيبة التي

توفيت أو فصلت لسبب شرعى ، والثاني قرابة الأنساب للجنسين .

مادة ١٧ : من القرابة الوضعية الرضاعية ، وهي أن ترضع المرأة

ولدين مدة سنتين كاملتين حليب كسبته من رجل واحد .

(٥) جمع هذه المجموعة الرابع يوحنا دولابني من كتاب الهدايات لغير يزيروس أبى الفرج المعروف بابن العبري ومن غيره ، وجاء في مقدمتها أن البطرك الطائفة الحق في تعديل مولده حسب اقتضاء الحال والحكم القلمى في المسائل المختلف فيها لأن كثيراً من أحكامها وردت على سبيل الترجيح لا القلع .

.....
.....
مادة ١٩ : القرابة الروحية نوعان : قرابة العماد وقرابة الأكليل .
.....
.....

مادة ٢١ : مانع المخالفة في الدين هو ألا يتزوج المؤمن بغير المؤمن ولا بالمخالف له في المذهب خشية من أن يجتذبه ذاك إلى رأيه ، ولكن إن آمن ذلك وأمل أن يجتذب الغير المؤمن إلى الايمان ، فعندئذ يجوز التفسيح ، وعلى كل فالتعهد باتباع الأولاد مذهب الوالد الارثوذكسى شرط جوهرى تجب مراعاته .
.....
.....

مادة ٢٣ : بعد حصول الإذن الرسمى بإجراء الخطبة من الرئيس الروحى، مطران الأبرشية أو وكيله المفوض ، يحضر كاهن وشماس وشاهدان من المؤمنين على الأقل ووكيل العروس أب كان أو غيره ، والعريس أو وكيله ومعه خاتم وصليب ، ويعد أن يعلن الرضا أمام الطرفين ، يحضر الكاهن والشهود ، حينئذ الكاهن يصلى صلاة البركة على الخاتم ، ثم يذهب فيضعه فى أصبع العروس ويعلق الصليب فى عنقها ثم يباركها بالصلاة وينصرف .
.....
.....
.....

مادة ٣٣ : إذا كتب الرجل لامرأته مهراً ولم يدفعه لها لا تلزمه الشريعة بتأديته إلا عند الموت أو لدى الفصل الشرعى .

مادة ٣٤ : لا يحل للمرأة أن تتصرف فى أموال الدوطة (الجهاز) أو تعطىها لمن تريد دون إذن زوجها ، ولكن يسمح لها بذلك متى عملت وصيتها سواء رضى أم لم يرض .
.....
.....

مادة ٣٨ : مسموح للمرأة فى بعض الأحوال أن تأخذ من زوجها أموال الدوطة (الجهاز) وتسلمها لمن تريد ، وذلك :

(١) إذا كانت تخاف من أن الرجل سيتلفها .

(٢) إذا أرادت أن تدفعها للتجارة بقصد الربح لأن زوجها لا يستطيع أن يتاجر بها .

.....

.....

مادة ٤٦ : الرجل هو رأس المرأة فيقتضى عليها أن تظهر له الخصر التام .

.....

.....

مادة ٤٨ : إذا افتقر وكانت هي موسرة تلزم بمساعدته على قدر إمكانها .

.....

.....

مادة ٥٠ : إذا اعتقدت الخطبة على أحد الوجوه المانعة فإن كانت الأسباب المانعة في المرأة وكان الرجل عالماً بها قبل تقديم الهدية والأريون ورضى بذلك ، ثم فيما بعد أراد الفسخ فيغرم كل ما دفعه ولا يستحق عند المرأة شيئاً ، وإن كانت الأسباب المانعة في الرجل وكانت المرأة عالمة بها وكذلك وليها وأرادت هي أو وليها الفسخ فتدفع للرجل كل ما وصل لجهتها من قبله من هدية وغيرها بغير ضعف ، أما الأريون فيرد إليها مضاعفاً .

مادة ٥١ : وإن كان الراغب في الفسخ لا يعلم بتلك الأسباب المانعة فلا يغرم شيئاً أي إن كان الراغب في الفسخ هو الرجل فيرد إليه كل ما دفعه ، وإن كانت المرأة فلا تدفع إلا قيمة ما أخذته فقط

.....

.....

مادة ٥٦ : لا يجوز فسخ عقد الزواج الشرعى كيفما أتفق إن لم يكن لأسباب شرعية أو طبيعية تثبت لدى الحاكم الشرعى .

.....

.....

مادة ٥٩ : الأسباب الشرعية هي : (١) الزنا (٢) المروق عن الدين (٣) موانع القرابة (٤) العجز أو العيوب المانعة عن الزواج (٥) العيوب الكريهة (٦) الرهينة (٧) الغش .

.....

.....
مادة ٦٣ : الحجج الذي تؤيد زنا المرأة أربع :

أولاً : إذا حبلى وزوجها غائب أو كان حاضراً ولم يذن منها .

ثانياً : إذا فضحت بزنا ظاهر مع واحد أو أكثر .

ثالثاً : إذا أقرت بلسانها أنها قد زنت .

رابعاً : إن شهد عليها أكثر من شاهدين ثقة من المؤمنين بأنهما قد شاهداها مع غريب

تحت الرداء بطريق الفجور .

وترجع شهادة النساء متى كانت التي وشى بها يتولا .

مادة ٦٤ : ليس كل زنا حجه طلاق المرأة لأنها إن كان لم يتم لها أربع

عشر سنة وزنت لا تطلق ، وهكذا إن سيقّت غصباً وصرخت ، أو كانت خرساء ،

وقهرت ، أو إن غلظت أى أنها رأت في فراشها رجل غريباً فظنت أنه زوجها ودخلت

عليه ، ولما غرقت في النوم بوغتت وهي غراقل

.....

.....

مادة ٦٧ : فسخ الزواج بسبب المروق عن الدين مبني على أن المنفصل

مات حكماً أو تقديراً .

.....

.....

مادة ٧٢ : العيوب التي توجب الفسخ سبعة : أربعة منها تمنع الجماع ،

واثنان منها في الرجال وهما الخنوثة والقطع واثنان في النساء هما الانطباق والسدة ،

وثلاثة منها تشمل الزوجين وهي الجرب والجذام والجنون .

.....

.....

مادة ٧٦ : الجرب الذي يوجب الفسخ هو الجرب العتيق الذي ينتشر في أكثر الجسم .

مادة ٧٧ : الجزام الموجب للفسخ هو الذي يقبح الوجه ويحفظ العينين

ويختلف رؤس الأعضاء .

مادة ٧٨ : الجنون الذي يوجب الفسخ يريد به المشرعون داء الصرع الغير

قابل للشفاء ، وبعضهم ينتظرون سنة وآخرون أربع سنين وغيرهم سبع سنين .

مادة ٧٩ : إذا أراد الرجل أو المرأة أن يلبس اسكيم الرهينة ، فإن وافق الآخر لبس ويترهب ورفيقه يتزوج إن إراد رجلا كان أو امرأة ، لأن الراهب يعد فى حكم الميت .

مادة ٨٠ : الفسخ بسبب الفسح سواء كان من جهة الدين أو الخطبة أو البكارة أو الارتباط بالزيجة أو من جهة الرتبة أو السن ، فيترتب الفسخ بموجببه على كونه مخالفا لشرف الزواج الشرعى .

مادة ٨١ : إن كان الاقتران وقع بفسح وجب الفسخ ، فإذا كان الفسح من جهة البكارة كمن يخطب واحدة على إنها بكر ثم يجدها على خلاف ذلك وينكر عليها ويشنكى منها ويبتعد عن مخالطتها من بادئ الأمر ولا يعتزج معها كزوج قطعيًا ، فذلك موجب للفسخ .

فإذا ثبت أن عدم وجود غشاء البكارة كان بأسباب الفسق فسخ الزوج ، وإن كان يعارض من المعارض الطبيعية وأن المرأة طاهرة الزيل ، كان الزواج صحيحاً لا يمكن فسخه وهذا لا يمكن إثباته إلا بشهادة الأطباء .

مادة ٨٢ : إذا كان الفسح من جهة الخطبة كمن يخطب فلانة ثم يظهر أن المعقود عليها الأكليل غيرها يفسخ الزواج ويتكلف الفاسح بما يترتب على ذلك من الأضرار .

.....
.....

مادة ٨٧ : وماعدا ما ذكر إذا حدث ما يضر بنظام الزواج كوقوع الشر والخصام المتواصلين المؤديين من أحد الزوجين للآخر فى استيفاء حقوقه الشرعية التى له على قرينه فمجرد حصول هذا لا يوجب الفسخ لأنه ربما يكون ناشئا عن خبث نيه من الفاعل بقصد أكراه قرينه على المفارقة ، وإنما فى هذه الحالة ينبغى للرئيس تدارك الأمر بتحقيق التعدى والتصدى الواقعين ، ونصح المغتبرى ، وتوبيخه وتأييده على ما تقتضيه الحال إلى أن يصطلحا ويتفقا فى العشرة الزوجية .

مادة ٨٨ : وإذا كان الخلاف واقعا من الفريقين معاً ويرى الرئيس أنهما مشتركان فى التعدى فليؤدبهما بالتأديب الروحى ، حتى يتوبيا وينصلا أمرهما .

مادة ٨٩ : أما إذا كان الخلاف صادرا من أحدهما دون الآخر ، ولم يكف المخالف عن فعله لا بالنصح ولا بالتوبيخ ولا بالتأديب الروحى ، وثبت للرئيس امتناعه عن قرينه وانحرام هذا القرين عن حقوقه الشرعية الزوجية مدة ثلاث سنين متواصله ، وتوسط الكهنة ورئيس الكهنة فى ذلك التوسط الكافى ، ولم يهتد المغتبرى

منهما ويرجع عن شره ورغب المظلوم حله من رباط الزيجة ، وترجح بالنظر الدقيق أنه لا وسيلة لامتزاجها ثانية ، فحينئذ للرئيس الروحي أن يمنع الظالم عن شركة الكنيسة حتى يتوب ، وإن لم يتب ، يحسب كالوثني والعشار ، ويحكم بفسخ الزيجة حيث يباح للمظلوم بالزواج ، أما الظالم فلا يباح له ، ويعتبر مطلقاً .

مادة ٩٠ : إذا تحيل الرجل على إفساد عفة زوجته لأى أمر كان وبأية وسيلة كانت ، أو تحيل على إفساد عقيدتها النصرانية ، أو عرضها لخطر ذلك ، فهذا موجب لفسخ الزواج بينهما وتخليص المرأة منه .

وكذلك إذا تعادت المرأة فيما يوجب إيقاعها فى الفساد خلافاً لشروط الزيجة المسيحية ، أى إن سكرت ولهت مع رجال أجنب أو ترددت إلى أماكن اللهو بدون إذن زوجها ، أو ما جرى مجرى ذلك مما يشين عرضها ، ويعرضها لخطر الفساد ولم تنته ولم تنكب بل استمرت مواظبة على قيامها حتى بعد استماع النصيح والتوبيخ والردع من الرئيس الروحي أكثر من ثلاث مرات - يكون ذلك موجباً لفصلها من الرجل بفسخ الزيجة .

.....
.....

مادة ٩٢ : إذا تحيل أحد الزوجين على الإضرار بحياة الآخر بأية وسيلة كانت أو علم بأن آخرين يسعون فى ذلك فيكتمه أو لم يظهره لقرينه ثم انكشف الأمر وثبت ذلك يفسخ الزواج ويفارق الخائن .

مادة ٩٣ : إذا غاب أحد الزوجين عن وطنه بالأسر أو بغيره بحيث لا يعلم مقره ولا حياته من عدمها واستمر أمره هكذا مجهولاً من خمس سنوات إلى سبع سنوات ولم يحتمل قرينه الانتظار أكثر من ذلك ، ويرغب بعد مضي هذه المدة فى التصريح له بالزواج ، يجاب إلى ذلك بشرط أن يتحقق لدى الرئيس الشرعى غياب الزوج الآخر سبع سنين أو أقله خمس سنين ولم يظهر له خبر كل هذه المدة ولم يبق لقرينه طاقة على الاحتمال أو رغبة فى الانتظار أكثر .

مادة ٩٤ : أما إذا كانت حياة الغائب أو الأسير محففة غير مشكوك فيها ومقره معلوماً ، فلا يفسخ الزواج اللهم إلا إن طالت المدة التى تجاوزت سبع سنين أو ثبت أن الغائب قد تزوج ، أو إن كان الغائب هو الرجل ولم يبعث لامرأته نفقة كل هذه المدة وتشكى القرين الآخر من ذلك ، فالرئيس الروحي تدبير أمره فى جهة الزواج حسبما تستدعيه حالته مما لا يضاد الشرع .

مادة ٩٥ : إذا حكم على أحدهما بحكم جنائي أوجب إبعاده عن وطنه أو إقليمه فإن كانت مدة الحكم لا تزيد عن سبع سنوات فالزواج باق وانتظرت عودته ، وإن كانت تزيد عن ذلك زيادة لا يحتملها قرينه أو كان الحكم بإبعاده مدة عمره إلى حيث لا ترجى عودته فالخيار لقرينه إن شاء الزوج بأخر يصرح له بذلك بعد ثبوت الموجب .

مادة ٩٦ : والنتيجة أنه يعتبر في حالة الغائب المجهول أمره أو المعلوم مدة خمس سنوات إلى سبع سنوات ، ومتى مضت مدته ولم يطق قرينه الاحتمال ورغب الانفصال فالرئيس الروحي النظر في إجابته ، بينما بعضهم يرى بخلاف ذلك ، أي أن المرتبطة بالرجل ما دام حياً حسب تصريح الكتاب ، فإن ثبت موته ، ولو حكماً رخص للباقي بالزيجة ، أما إذا اثبت بقاء الغائب على قيد الحياة انتظره الآخر حتى يعود اتباعاً لأمر الكتاب .

مادة ١٠٠ : المرأة المطلقة التي ليس لها أولاد من المطلق الحق في الحصول على ما يوازي ثلث المهر إذا كان سبب الطلاق راجعاً إلى خطأ الزوج ، وذلك بالإضافة إلى مهرها والهدية المقدمة نلعرس .

.....

مادة ١٠٢ : إن نفاذ الحكم فيما ذكر مما يقاس عليه وما يترتب على ذلك من جهة الجهاز والمهر والنفقة منوط بالرئيس الروحي الأكبر الذي لم يثبت الفسخ بينهم .

مادة ١٠٣ : للبرئ من الزوجين شرعاً أن يحتفظ بالأولاد ذكوراً أو أنثى حتى لا يقعوا في هوة بسبب تركهم في يد المجرم ، وهذا من المبادئ الأساسية التي تجب أن يحافظ عليها الرؤساء .

.....

.....

مادة ١٠٦ : إذا كان السبب حاصلاً من الفريقين ، كاثنتين لهما قرابة مانعة وتزوجا ثم خلفا أولاداً ، أو كاثنتين ترهبنا بعد الزواج ، فالرضاعة للأُم والنفقة والتربية على الوالد .

.....

.....

مادة ١١٥ : الرجل يلتزم لامرأته بالقوت والكسوة والسكنى والخدمة في حالة المرض والضعف وذلك حسب الحال .

.....
.....
مادة ١١٧ : لا يلتزم الرجل بتأدية النفقة للمرأة التي تحرد بدافع خلقها
السيئ وإن لم تخرج من بيته وكذلك لمن تمنع عن شركته بدون باعث مرضى شرعى .
.....
.....

مادة ١١٩ : الزوج الذى يتقاضى عن امرأته بغضاً أو تباخلاً ، يحكم عليه
رئيس الكهنة بنفقة لزوجته أو يسلمه إلى المحكمة النظامية فتطرحه فى السجن حتى يطيع .
مادة ١٢٠ : أبناء الجنس الذين تحق لهم النفقة هم الأولاد وأولادهم والآباء
ووالدهم البائسون الذين لا يمكنهم العمل ، سواء كان بسبب الصبوة أو الشيخوخة أو
بداعى مرض قد اعتراهم .
.....
.....

مادة ١٣٣ : الابن المؤمن يلتزم بالنفقة على أبيه وأجداده الغير مؤمنين ،
أما الأب والأم والأجداد المؤمنون فلا يلتزمون بالنفقة على غير المؤمن .
مادة ١٣٤ : الابنة التى كبرت ولم تتزوج ، فإن تلتى نفقتها يؤديها الأب
والثالث الآخر توبيه الأم ، وإذا كان أحدهما معسراً فالنفقة على المورس .
.....
.....

مادة ١٣٩ : أقل مدة للحمل ستة أشهر .
مادة ١٤٠ : إذا أنزل الزوج نسبة المولود إليه ولو كان أقل من ستة أشهر صح قوله .
.....
.....

مادة ١٤٣ : إذا أقر البالغ العاقل بنسب لحقه ، مالم يكذبه الحص أو البينة ،
كمن يقول : « إن هذا ولدى ، إلا أنهما يكونان متقاربين فى العمر ، أو يكون للمقر له
نسب آخر معروف محقق ، أو يقيم ورثته المقر له بالبينة على إبطال الإقرار .
.....
.....

مادة ١٤٥ : يشترط للتبنى أن لا يكون للمتبنى أولاد شرعيون عند التبنى ،
وأن يكون المتبنى مجهول النسب ، وأن يرزى كلاهما بالتبنى وأن يوثق التبنى بمحضر رسمى .

القسم الثانى لدى الكاثوليك

* مستخرج من القانون الصادر من البابا يوحنا
بولس الثانى (بابا روما) فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٠
والذى يطبق على الطوائف الكاثوليكية الشرقية

المذهب الكاثوليكي

نتيجة الانقسام بين الكنيسة الغربية والكنيسة الشرقية والذي نشأ عن الخلاف بين كنيسة القسطنطينية وكنيسة روما حول من تكون لها رئاسة العالم المسيحي ، فما لبث هذا الخلاف أن اتخذ صورة الخلاف المذهبي واتهام كل كنيسة الأخرى بأنها خرجت عن الدين القويم كان من تداعياته أن تم الانفصال بين الكنيستين عام ١٠٥٤ ميلادية .

وغلب على الكنيسة الغربية اسم الكنيسة الكاثوليكية (الجامعة) ، وغلب على الكنيسة الشرقية اسم الكنيسة الأرثوذكسية (صاحبة الرأي المستقيم) .

وكان قد سبق هذا الانفصال انفصال الكنيسة المصرية عن كنيسة القسطنطينية وكنيسة روما منتهزة في ذلك فرصة صدور قرار مجمع خلقيدونية بشأن طبيعة السيد المسيح بأنه ذو طبيعتين ، وأعلنت عدم موافقتها لهذا القرار لمخالفته العقيدة الدينية ، واستقلت بذلك مالياً وإدارياً .

ونشأت من الكاثوليك طوائف الكاثوليك الشرقية . وهم في الغالب من أصل غير مصري . الروم والاقباط والأرمن والسريان خرجوا عن المذهب الأرثوذكسي ، كما تبع المذهب الكاثوليكي الموارنة وهم من أصل لبناني ، واللاتين وهم من أصل أوربي من سلالة الصليبيين ، والكلدان وهم من أصل عراقي .

وكانت تطبق في شأن طوائف الكاثوليك قواعد الإرادة الرسولية التي أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ ، إلا أن البابا يوحنا بولس الثاني أصدر في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ قانوناً يطبق على كافة الطوائف الكاثوليكية الشرقية بما ذلك مصر ، وهو القانون الذي يتعين العمل به الآن لدى تلك الطوائف .

مجموعة قوانين الكنائس الشرقية الكاثوليكية ،

الصادرة في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ (*)
الزواج

مادة ٧٧٦ : البند ١ : إن عهد الزواج الذى وضعه الخالق وحسنه بشريته وبه يُقيم الرجل والمرأة ، برضاها الشخصى لا رجعه فيه ، شركة بينهما تشمل الحياة بأسرها ، مرتّب بطبيعة أمره لخير الزوجين وإنجاب البنين وتربيتهم .

البند ٢ : بتريب من المسيح ، الزواج الصحيح بين المعمدين هو سرّ بذات الفعل ، به يجمع الله بين الزوجين على مثال الاتحاد السرمدى بين المسيح والكنيسة ، ونعمة السر تمنحها نوعاً من التكريس والحصانة .

البند ٣ : للزواج خاصتان جوهريتان : الوحدة وعدم الانحلال ، وتكتسب كلتاها ، بفضل السرّ ، استقراراً خاصاً فى الزواج بين المعمدين .

مادة ٧٧٧ : بالزواج تنشأ بين الزوجين حقوق وواجبات متساوية ، فى ما يخص شركة الحياة الزوجية .

مادة ٧٧٨ : يوسع الجميع أن يتزوجوا ، ما لم يمنعهم الشرع .

مادة ٧٧٩ : ينعم الزواج بحماية للشرع ، ولذلك فى حال الشك يجب الأخذ بصحة الزواج ، إلى أن يثبت العكس .

مادة ٧٨٠ : البند ١ يحكم زواج الكاثوليك حتى إذا كان طرف واحد كاثوليكياً ، لا للشرع الإلهى فحسب ، بل القانون الكنسى أيضاً ، مع عدم الإخلال باختصاص السلطة المدنية فى ما يتعلق بآثار الزواج المدنية المحض .

(*) نصوص مواد هذه المجموعة والتى تبلغ (٩١) مادة مستخرجة من قوانين الكنائس الشرقية التى أصدرها البابا يوحنا بولس الثانى فى عام ١٩٩٠ ، وذلك نقلاً عن الأصل اللاتينى ، والمترجم بمعرفة اللجنة المصرية التى أنشأها بطريرك الاسكندرية للاقباط الكاثوليك ، والمجموعة من منشورات المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية المسيحية ، القاهرة ١٩٩٥ .

البند ٢ : الزواج بين طرف كاثوليكي وآخر معمد غير كاثوليكي ، مع عدم الإخلال بالشرع الإلهي ، يحكمه أيضاً :

(١) الشرع الخاص بالكنيسة أو الطائفة الكنسية التي ينتمي إليها الطرف غير الكاثوليكي إذا كان لهذه الطائفة قانون زواج خاص .

(٢) الشرع الذي يخضع له الطرف غير الكاثوليكي ، إذا لم يكن للطائفة الكنسية التي ينتمي إليها قانون زواج خاص .

مادة ٧٨١ : عندما يجب على الكنيسة أن تحكم في صحة زواج معمدين من غير الكاثوليك :

(١) في ما يخص الشرع الذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج يعمل بالقانون ٧٨٠ البند ٢ :

(٢) في ما يتعلق بصيغة الاحتفال بالزواج ، الكنيسة تعترف بأية صيغة يقررها أو يقبلها الشرع الذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج ، بشرط أن يكون قد عبر عن الرضى على وجه علني ، وإذا كان ولو أحد الطرفين مؤمناً من كنيسة شريكه غير كاثوليكية ، أن يكون الاحتفال بالزواج ، قد تم بطقس مقدس .

مادة ٧٨٢ : البند ١ : إن الخطبة التي يحبذ أن تسبق الزواج ، بناء على تقليد الكنائس الشرقية العريق في القدم ، يحكمها الشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي .

البند ٢ : لا مجال لدعوى المطالبة بالاحتفال بالزواج بناء على الوعد به لكن هناك مجال لـ (دعوى) التعويض من الاضرار إذا لزم الأمر .

العناية الرعوية وما يجب أن يسبق الاحتفال بالزواج

مادة ٧٨٣ : البند ١ : يجب على رعاية النفوس ، أن يعنوا بإعداد المؤمنين للحالة الزوجية :

(١) بالوعظ والتعليم المسيحي الملائمين للشبان والبالغين ، ليتقن المؤمنون معنى الزواج المسيحي وواجبات الزوجين المتبادلة ، وحق الوالدين الأساسى وواجبهما في العناية بتربية الأبناء تربية ودينية وأدبية واجتماعية وثقافية قدر المستطاع .

(٢) بإرشاد المخطوبين شخصياً عن الزواج ، لإعدادهم لحالتهم الجديدة .

المبحث ٢ : يرجى المخطوبون الكاثوليك كل الرجاء أن يتناولوا القريان الأقدس عند الاحتفال بالزواج .

المبحث ٣ : أما بعد الاحتفال بالزواج ، فعلى رعاة النفوس أن يساعدوا الأزواج لكي يحافظوا بأمانة على عهد الزواج ويحموه ، بلوغاً إلى حياة عائلية تزاد قداسة وكمالاً يوماً بعد يوم .

مادة ٧٨٤ : تحدد في الشرع الخاص بكل كنيسة متمتعة بحكم ذاتي - بعد استشارة الأساقفة الإيباشيين للكنائس الأخرى المتمتعة بحكم ذاتي ممن يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة - قواعد لاستجواب المخطوبين ووسائل للتحري الأخرى ، الواجب إتباعها قبل الزواج ، لا سيما ما يتعلق بالعماد وإطلاق الحال ، وبعد العمل بذلك بدقة يمكن الشروع في الاحتفال بالزواج .

مادة ٧٨٥ للمبحث ١ : يجب على رعاة النفوس ، وفقاً لاحتياجات المكان والزمان ، اتخاذ الوسائل الملائمة لدرء جميع الأخطار المؤدية إلى الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح وغير جائز ، ولذلك يجب قبل الاحتفال بالزواج ، أن يتضح عدم وجود ما يحول دون صحة الاحتفال به وجوازه .

المبحث ٢ : في حال خطر الموت ، إذا تعذر الحصول على بيانات أخرى ، يكفي ، ما لم تكن هناك دلائل مخالفة ، إقرار المخطوبين - وإذا دعت الحاجة اداؤهما اليمين - أنهما معصدان وخاليان من أى مانع .

مادة ٧٨٦ : يجب على جميع المؤمنين أن يكشفوا الراعى أو الرئيس الكنسى المحلى ، قبل الاحتفال بالزواج ، عن الموانع التى قد يكون لهم علم بها .

مادة ٧٨٧ : على الراعى الذى قام بالتحريات ، أن يبلغ نتيجتها فوراً بوثيقة رسمية ، إلى الراعى الذى تعود إليه مباركة الزواج .

مادة ٧٨٨ : إذا ما استمر بعد التحرى الدقيق شك ما فى وجود أحد الموانع ، فعلى الراعى أن يحيل الأمر إلى الرئيس الكنسى المحلى .

مادة ٧٨٩ : الاحتفال بالزواج على وجه صحيح ، وإن كان ممكناً فى حد ذاته ، إلا إنه لا يجوز للكهنة أن يباركه بدون ترخيص من الرئيس الكنسى المحلى فى الحالات التالية ، فضلاً عن الحالات الأخرى التى يحددها الشرع :

- (١) زواج الرجل .
- (٢) الزواج الذى لا يمكن وفقاً للقانون المدنى الاعتراف به أو مباشرته .
- (٣) زواج من عليه واجبات طبيعية نحو طرف ثالث ، أو نحو الأبناء المولدين من اقتران سابق مع هذا الطرف .
- (٤) زواج الابن القاصر الذى فى رعاية والديه ، بدون معرفتهما أو ضد إرادتهما .
- (٥) زواج من هو محظور عليه بحكم كنسى أن يتزوج مرة أخرى ، مالم يتم بعض الشروط .
- (٦) زواج من جحد الايمان الكاثوليكي علناً ، حتى وإن لم ينتقل إلى كنيسة أو طائفة كنسية غير كاثوليكية ، فى هذه الحال على الرئيس الكنسى ألا يمنح الترخيص إلا بعد العمل بالقانون رقم ٨١٤ مع التسويات اللازمة .

الموانع المبطلّة على وجه عام

مادة ٧٩٠ البند ١ : المانع المبطل يجعل الشخص غير أهل للاحتفال بالزواج على وجه صحيح .

البند ٢ : المانع وإن تعلق بواحد فقط من الطرفين إلا أنه يجعل الزواج غير صحيح .

مادة ٧٩١ : يُعدّ المانع علينا إذا أمكن إثباته فى المحكمة الخارجية ، وإلا فهو خفى .

مادة ٧٩٢ : لا تُسنّ فى الشرع الخاص بكنيسة متمتعة بحكم ذاتى موانع مبطلّة ، إلا لأسباب بالغة الأهمية وبعد تبادل الآراء مع الاساقفة الإيباشيين المعنيين بالأمر ، من كنائس أخرى متمتعة بحكم ذاتى ، واستشارة الكرسي الرسولى ، على أن أى سلطة أدنى لا يسعها أن تسن موانع مبطلّة جديدة .

مادة ٧٩٣ : تزدل كل عادة تعتمد مانعاً جديداً ، أو تخالف الموانع القائمة .

مادة ٧٩٤ : البند ١ : يوسع الرئيس الكنسى المحلى فى حالة خاصة ، لكن لمدة محدودة فقط ولسبب هام وما دام (هذا السبب) قائماً ، أن ينهى عن الزواج المؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا ، وكذلك سائر مؤمنى كنيسته المتمتعة بحكم ذاتى المقيمين حالياً ضمن حدود منطقة الإيباشية .

البند ٢ : إذا تعلق الأمر برئيس كنسى محلى يمارس سلطانه ضمن حدود منطقة الكنيسة البطريركية ، يمكن أن يضيف إلى مثل هذا النهى بنداً مبطلاً البطريرك ، أما فى سائر الحالات فالكرسى الرسولى وحده .

مادة ٧٩٥ : البند ١ : يوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يفسح فى موانع الشرع الكنسى للمؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا ، ، وكذلك لسائر المؤمنين المنتمين لكنيسته المتمتع بحكم ذاتى ، المقيمين حالياً ضمن حدود منطقة الإيبارشية ماعدا (الموانع) التالية .

(١) الدرجة المقدسة .

(٢) نذر العفة العلنى الدائم المؤدى فى مؤسسة رهبانية ، مالم يتعلق الأمر بجمعيات رهبانية ذات حق إيبارشى .

(٣) قتل الزوج .

البند ٢ : التفسيح فى هذه الموانع محفوظ للكرسى الرسولى ، نكن بوسع البطريرك أن يفسح فى موانع قتل الزوج ونذر العفة العلنى الدائم المؤدى فى جمعيات رهبانية أيا كان وضعها القانونى .

البند ٣ : لا يفسح قط فى موانع قرابة الدم فى خط المستقيم ، أو فى الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

مادة ٧٩٦ : البند ١ : عند خطر الموت الملح يوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يفسح للمؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا ، وكذلك لسائر المؤمنين المقيمين حالياً فى حدود منطقة الإيبارشية ، فى صيغة الاحتفال بالزواج التى قررها الشرع ، وفى موانع الشرع الكنسى كلها وبعضها علنية كانت أو خفية ، ماعدا موانع درجة الكهنوت المقدسة .

البند ٢ : وفى الظروف نفسها وفى تلك الحالات فقط التى يتعذر فيها الاتصال حتى بالرئيس الكنسى المحلى يملك سلطان التفسيح ذاته الراعى ، وكاهن آخر حائز على صلاحية مباركة الزواج ، والكاهن الكاثوليكي المذكور فى القانون ٨٣٢ بند ٢ أما إذا تعلق الأمر بموانع خفى فلمعرف نفس السلطان فى المحكمة الاطنية ، سواء كان فى أثناء سر الاعتراف أو خارجاً عنه .

البند ٣ : يُعتبر الاتصال بالرئيس الكنسي المحلي متعذراً ، إذ لم يمكن هذا الاتصال إلا بطريقة غير المراسلة أو العقابلية الشخصية .

مادة ٧٩٧ : البند ١ : إذا اكتشف مانع ما وقد أعد كل شيء للاحتفال بالزواج ، ولا يمكن تأجيل الزواج بدون احتمال وقوع ضرر جسيم ، ريثما يتم الحصول على التفسيح من السلطة المختصة فسلطان التفسيح في كل الموانع - ما عدا الواردة في القانون ٧٩٥ البند ١ المعددين ١ و ٢ يعود للرئيس الكنسي المحلي ، وإذا كانت الحالة خفية فجميع المنصوص عنهم في القانون ٧٩٦ البند ٢ ، مع العمل بالشروط المفروضة فيه .

البند ٢ : يسرى هذا السلطان لتصحيح الزواج أيضا ، إذا كان في التأخير الخطر نفسه ، ولا يتوفر وقت للاتصال بالسلطة المختصة .

مادة ٧٩٨ : على الكهنة الوارد ذكرهم في القانون ٧٩٦ البند ٢ ، والقانون ٧٩٧ البند ١ ، أن يعلموا فوراً الرئيس الكنسي المحلي ، بما منحوه في المحكمة الخارجية من تفسيح أو تصحيح ، ويدونوه في سجل الزواج .

مادة ٧٩٩ : التفسيح في المانع الخفي الممنوح في المحكمة الباطنية بعيداً عن سر (التوبة) يجب أن يدون في أرشيف الدائرة الإيبارشية السري ، ولا حاجة لتفسيح آخر في المحكمة الخارجية ، وإن أصبح المانع الخفي فيما بعد علنياً ، مالم يرد خلاف ذلك في مرسوم الكرسي الرسولي ، أو (مرسوم) البطريرك أو الرئيس الكنسي المحلي ، كل منهما في حدود اختصاصه .

الموانع على وجه خاص

مادة ٨٠٠ : البند ١ : لا ينع الرجل قبل تمام السادسة عشرة من عمره ولا المرأة قبل تمام الرابعة عشرة من عمرها ، الاحتفال بالزواج على وجه صحيح .

البند ٢ : يعود للشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي تحديد سن أكبر للاحتفال بالزواج على وجه جائز .

مادة ٨٠١ : البند ١ : العجز السابق والدائم عن المجامعة ، سواء كان من طرف الرجل أو من طرف المرأة ، مطلقاً كان أو نسبياً يبطل بطبيعته الزواج .

البند ٢ : إذا كان مانع العجز مشكوكاً فيه ، سواء كان الشك من حيث الشرع أو من حيث الواقع ، فلا يمنع الزواج ، ولا يعلن بطلانه ما دام الشك قائماً .

البند ٣ : العقم لا يحرم الزواج ولا يبطله مع سريان القانون ٨٢١ .

مادة ٨٠٢ البند ١ : غير صحيح محاولة الزواج من قبل من هو مقيد بوثاق زواج سابق .

البند ٢ : وإن كان الزواج السابق غير صحيح أو منحللاً لأي سبب كان ، فلا يجوز الاحتفال بزواج آخر قبل أن يتضح شرعاً وبقيناً عدم صحة (الزواج) السابق أو انحلاله .

مادة ٨٠٣ البند ١ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح من غير معدين .

البند ٢ : إذا كان أحد الطرفين عند الاحتفال بالزواج يُعتبر في العرف العام معمداً ، أو إذا كان عماده مشكوكاً فيه ، تفترض صحة الزواج وفقاً للقانون ٧٧٩ إلى أن يثبت يقيناً أن طرفاً كان معمداً والآخر غير معمد .

البند ٣ : في ما يخص شروط التفسيح ، يطبق القانون ٨١٤ .

مادة ٨٠٤ : غير صحيح محاولة الزواج من قبل من هو مقام في درجة مقدسة .

مادة ٨٠٥ : غير صحيحة محاولة الزواج من قبل من أدى نذر العفة العلني الدائم في مؤسسة رهبانية .

مادة ٨٠٧ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح مع شخص مخطوف أو على الأقل محجوز بقصد الاحتفال بالزواج معه ، إلا إذا اختار الزواج طوعاً ، بعد فصله عن خطفه أو حجزه ، ووضعه في مكان أمين وظليق .

مادة ٨٠٧ البند ١ : من - بقصد الاحتفال بالزواج من شخص معين - يقتل زوج هذا الشخص أو زوجه هو ، محاولة زواجه هذه غير صحيحة .

البند ٢ : كذلك غير صحيحة محاولة الزواج من قبل من تعاونوا على قتل زوج أحدهما تعاوناً مادياً أو معنوياً .

مادة ٨٠٨ البند ١ : غير صحيح الزواج في الخط المستقيم من قرابة الدم بين الجميع صعوداً ونزولاً .

البند ٢ : غير صحيح الزواج في الخط المنحرف حتى الدرجة الرابعة بالتضمن .

البند ٣ : لا يسمح بالزواج قط ما دام هناك شك في وجود قرابة الدم بين الطرفين ، في إحدى الدرجات من الخط المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

البند ٤ : مانع قرابة الدم لا يتعدد .

مادة ٨٠٩ : البند ١ : تبطل قرابة المصاهرة الزواج في أي درجة من الخط المستقيم وفي الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

البند ٢ : مانع قرابة المصاهرة لا يتعدد .

مادة ٨١٠ : البند ١ : ينشأ مانع الحشمة العننية :

(١) عن زواج غير صحيح بعد مباشرة الحياة المشتركة .

(٢) عن التسرى المشتهر أو الطنى .

(٣) عن مباشرة حياة مشتركة بين طرفين حاولا الزواج أمام موظف مدنى أو أمام خادم غير كاثوليكي ، مع كونهما ملازمين بصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً.

البند ٢ : يبطل هذا المانع الزواج في الدرجة الأولى من الخط المستقيم بين الرجل وأقارب المرأة بالدم ، وكذلك بين المرأة وأقارب الرجل بالدم .

مادة ٨١١ البند ١ : تنشأ عن المعمودية قرابة روحية بين الإشبين (من جهة) والمعمد والديه (من جهة أخرى) وهى تبطل الزواج .

البند ٢ : إذا أعيد العماد تحت شرط ، لا تنشأ قرابة روحية إلا إذا كان الإشبين هو هوفى المرة الثانية .

مادة ٨١٢ : لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح ، لمن تربطهم قرابة شرعية ناشئة عن التنبى ، وذلك في الخط المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخط المنحرف .

الزيجات المختلطة

مادة ٨١٣ : يحرم الزواج بدون سابق ترخيص من السلطات المختصة، بين شخصين معمدين ، أحدهما كاثوليكي والآخر غير كاثوليكي .

مادة ٨١٤ : بوسع الرئيس الكنسى المحلى ، منح هذا الترخيص لسبب صوابى، لكن لا يمنحه فالتمت الشروط التالية :

(١) أن يعلن الطرف الكاثوليكي عن استعدادة لدفع خطر ترك الإيمان ، ويعد وعداً صادقاً بأنه سيبدل كل ما فى وسعه لتعميد جميع أبنائه وتربيتهم فى الكنيسة الكاثوليكية .

(٢) أن يحاط الطرف الآخر فى حينه علماً بهذه الوعود ، الواجب أن يؤديها الطرف الكاثوليكي ، ليتضح أن ذلك الطرف أدرك حقاً وعود الطرف الكاثوليكي وواجباته .

(٣) يجب تلقين الطرفين أهداف الزواج وخصائصه الجوهرية التى يجب ألا يستبعدا أى من المخطوبين .

مادة ٨١٥ : تُقرّر فى الشرع الخاص بكل كنيسة متمتعة بحكم ذاتى ، الطريقة التى بها تتم هذه التصريحات والوعود التى لا بدّ منها ، وتحدد طريقة إثباتها فى المحكمة الخارجية وتبليغها إلى الطرف غير الكاثوليكي .

مادة ٨١٦ : على الرؤساء الكنسيين المحليين وغيرهم من رعاة النفوس أن يُعَوِّبَ أياً يعوز الزوج الكاثوليكي والأبناء المولودين من زواج مختلط العن الروحى للإيفاء بواجبات ضميرهم ويساعدوا الزوجين على تعزيز الوحدة فى شركة الحياة الزوجية والعائلية .

الرضى فى الزواج

مادة ٨١٧ : البند ١ : الرضى فى الزواج هو فعل إرادى به الرجل والمرأة يهب كلاهما ذاته للآخر ويقبله بعهد لا رجعة فيه ، لإقامة الزواج .

البند ٢ : ليس فى إمكان أى سلطان بشرى أن يعوض من الرضى فى الزواج .

مادة ٨١٨ : غير مؤهل للاحتفال بالزواج :

(١) من ينقصه الإدراك الكافى .

(٢) من يعانى من نقص جسيم فى التمييز والحكم على الحقوق والواجبات الزوجية الجوهرية الواجب على كليهما تقديمها وقبولها .

(٣) من لا يستطيع تولى واجبات الزواج الجوهرية لأسباب ذات طابع نفسى .

مادة ٨١٩ : لكى يكون ثمة رضى فى الزواج لا بد بأقل تقدير ألا يجهل من يحتفل بالزواج أنه شركة دائمة بين الرجل والمرأة ، يترتب عليه إنجاب البنين عن طريق مشاركة ما جنسية .

مادة ٨٢٠ : البند ١ : الغلط فى الشخص يجعل الزواج غير صحيح .

البند ٢ : الغلط فى صفة الشخص ، حتى وإن كان سبب الزواج ، لا يبطل الزواج ، ما لم تكن هذه الصفة مقصودة بطريقة مباشرة ورئيسية .

مادة ٨٢١ : يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح من وقع فى خدعة دبرت له لنيل رضاه ، متعلقة بإحدى صفات الطرف الآخر التى قد تنقص بطبيعتها شركة الحياة الزوجية على نحو خطير .

مادة ٨٢٢ : الغلط فى ما يخص وحدة الزواج أو عدم انحلاله أو كرامته كسر (مقدس) لا يفسد الرضى الزوجى ، ما لم يكن هو الدافع للإرادة .

مادة ٨٢٣ : العلم أو الاعتقاد أن الزواج باطل ، لا يستبعدان بالضرورة الرضى الزوجى .

مادة ٨٢٤ البند ١ : يفترض أن رضى النفس الباطنى مطابق للالفاظ أو الإشارات المستخدمة لدى الاحتفال بالزواج .

البند ٢ : لكن إذا استبعد أحد الطرفين أو كلاهما ، بفعل إرادى صريح ، الزواج نفسه أو أحد عناصر الزواج الجوهرية أو إحدى خصائصه الجوهرية ، يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح .

مادة ٨٢٥ : غير صحيح الزواج المحتفل به بسبب إكراه أو خوف شديد (مصادر) عن علة خارجية ولو بدون قصد ، أرغم أحد على اختيار الزواج للتخلص منها .

مادة ٨٢٦ : الزواج بشرط لا يمكن الاحتفال به على وجه صحيح .

مادة ٨٢٧ : وإن كان قد تم الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح بسبب مانع أو عيب فى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة فى الشرع ، يفترض استمرار الرضى الذى أبدى إلى أن يثبت العدول عنه .

صيغة الاحتفال بالزواج

مادة ٧٢٨ البند ١ : ليست زيجات صحيحة إلا التى يحتفل بها بطقس مقدس ، أمام الرئيس الكنسى المحلى أو الراعى المحلى ، أو الكاهن الذى منحه أحدهما صلاحية مباركة الزواج ، وأمام شاهدين لا أقل ، لكن وفقاً لأحكام القوانين النائية ، ومع عدم الإخلال بالاستثناءات المذكورة فى القانون ٨٣٢ والقانون ٨٣٤ البند ٢ .

البند ٢ : بالطقس المقدس يعنى هنا اشتراك الكاهن بحضوره وبركته .

مادة ٨٢٩ : **البند ١ :** إن الرئيس الكنسى المحلى والراعى المحلى ، منذ الحياة القانونية لتوظيفتهما ، وما داما يمارسانها على وجه شرعى ، يباركان الزواج على وجه صحيح فى كل مكان داخل حدود منطقتهما ، سواء كان الطرفان من الخاضعين لهما ، أو من غير الخاضعين بشرط أن يكون ولو أحدهما منتعياً إلى كنيسهما المتمتعة بحكم ذاتى .

البند ٢ : الرئيس الكنسى والراعى الشخصى ، بحكم وظيفتهما وفى نطاق ولايتهما ، لا يباركان الزواج على وجه صحيح إلا إذا كان ولو أحد الطرفين خاضعاً لهما .

البند ٣ : بحكم الشرع نفسه ومع العمل بالأمر الأخرى التى يقتضيها الشرع ، للبطريرك صلاحية مباركة الزيجات بنفسه فى جميع أنحاء العالم ، بشرط أن يكون لو أحد الطرفين منتعياً إلى الكنيسة التى يرئسها .

مادة ٨٣٠ : **البند ١ :** بوسع الرئيس الكنسى المحلى والراعى المحلى ، ما داما يمارسان وظيفتهما على وجه شرعى ، أن يمنحا كهنة من أية كنيسة متمتعة بحكم ذاتى ، بما فى ذلك الكنيسة اللاتينية صلاحية مباركة زواج معين ، داخل حدود منطقتها .

البند ٢ : أما الصلاحية العامة لمباركة الزيجات ، فبوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يمنحها دون سواء ، مع سريان القانون ٣٠٢ البند ٢ .

البند ٣ : منح صلاحية مباركة الزيجات لكي يكون صحيحاً ، يجب أن يعطى لكهنة معينين صراحة ، بل كتابة إذا تعلق الأمر بالصلاحية العامة .

مادة ٨٣١ : البند ١ : يبارك الرئيس الكنسي المحلي أو الراعي المحلي الزواج على وجه جائز :

(١) بعد التأكد من الموطن أو شبه الموطن أو المكوث لمدة شهر ، أو في حلة الرحل - من مكوث أحد الطرفين حالياً في مكان الزواج .

(٢) بعد الحصول - إذا لم تتوفر هذه الشروط - على ترخيص من الرئيس الكنسي أو راعي موطن أو شبه موطن أحد الطرفين ، مالم يعف عن ذلك سبب صوابي .

(٣) في مكان ولو مقصور على كنيسة أخرى متمتعة بحكم ذاتي - مالم يرفض ذلك صراحة الرئيس الكنسي الذي يمارس سلطانه في ذلك المكان .

البند ٢ : يحتفل بالزواج أمام راعي العريس ، مالم يقتض الشرع الخاص غير ذلك ، أو أعفى عن الأمر سبب صوابي .

مادة ٨٣٢ البند ١ : إذا لم يمكن بدون مشقة جسيمة ، حضور الكاهن المختص وفقاً للشرع أو الاتصال به ، بوسع الراغبين في زواج حقيقي أن يحتفلوا به على وجه صحيح وجائز أمام الشهود فقط :

(١) في خطر الموت .

(٢) بعيداً عن خطر الموت ، بشرط أن يرجح بحكمة استمرار الظروف نفسها لمدة شهر .

البند ٢ : إذا توفر في كلتا الحالتين وجود كاهن آخر فليدع - إذا أمكن لمباركة الزواج مع بقاء الزواج صحيحاً أمام الشهود وحدهم ، وفي كلتا الحالتين يمكن دعوة حتى كاهن غير كاثوليكي .

البند ٣ : إذا تم الاحتفال بالزواج أمام الشهود فقط ، فلا يهمل الزوجان قبول بركة الزواج من الكاهن في أقرب وقت .

مادة ٨٣٣ البند ١ : بوسع الرئيس الكنسي المحلي منح أى كاهن كاثوليكي صلاحية مباركة زواج مؤمني أى كنيسة شرقية غير كاثوليكية ، لا يمكنهم بدون مشقة جسيمة الاتصال بكاهن من كنيستهم ، إذا طلبوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، ويشترط عدم وجود ما يحول دون صحة أو جواز الاحتفال بالزواج .

البند ٢ : على الكاهن الكاثوليكي تبليغ الأمر ، إذا أمكن ، إلى السلطة المختصة بهؤلاء المؤمنين قبل مباركة الزواج .

مادة ٨٣٤ البند ١ : يجب الالتزام بصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، إذا كان ولو أحد الطرفين المحتفلين بالزواج معمداً في الكنيسة الكاثوليكية أو منضماً إليها .

البند ٢ : أما إذا احتفل الطرف الكاثوليكي المنتمي لأية كنيسة شرقية متمتعة بحكم ذاتي بالزواج من طرف تابع لكنيسة شرقية غير كاثوليكي ، فصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً يعمل بها من حيث الجواز فقط ، أما من حيث الصحة فتتزم مباركة الكاهن مع العمل بالأمور الأخرى التي يقتضيها الشرع .

مادة ٨٣٥ : التفسير في صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً محفوظ للكرسي الرسولي أو للبطريرك ، على ألا يمنحه إلا لسبب بالغ الأهمية .

مادة ٨٣٦ : للاحتفال بالزواج يجب مراعاة مراسيم الكتب الطقسية والعادات المشروعة ماعدا حالة الضرورة .

مادة ٨٣٧ البند ١ : لصحة الاحتفال بالزواج ، لا بد أن يحضر الطرفان معاً ، وأن يعبر الواحد للآخر عن رضاه بالزواج .

مادة ٨٣٨ البند ١ : يحتفل بالزواج في كنيسة الرعية ، أو - بترخيص من الرئيس الكنسي المحلي أو الراعي المحلي - في مكان مقدس آخر لكن في أماكن أخرى لا يمكن الاحتفال به إلا بترخيص من الرئيس الكنسي المحلي .

البند ٢ : في ما يتعلق بوقت الاحتفال بالزواج ، يجب العمل بالقواعد المقررة في الشرع الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي .

مادة ٨٣٩ : سواء قبل أو بعد الاحتفال على وجه قانوني ، يحظر القيام باحتفال ديني آخر بنفس الزواج لإبداء أو لتجديد الرضى في الزواج ، كما يحظر الاحتفال الديني الذي يطلب فيه كاهن كاثوليكي وخادم غير كاثوليكي معاً الرضى من الطرفين .

مادة ٨٤٠ البند ١ : لسبب هام وملح ، بوسع الرئيس الكنسي المحلي أن يأذن بالاحتفال بالزواج سراً ، ويترتب على ذلك واجب جسيم بكتمان السر ، يلزم

الرئيس الكنسى المحلى والراعى والتاخر الحائز على صلاحية مباركة الزواج والشهود وأحد الزوجين إذا كان الآخر غير راض بإفشاء السر .

البند ٢ : يزول واجب الرئيس الكنسى المحلى فى كتمان السر إذا نتج عن هذا الكتمان عثراً خطيراً أو امتهان جسيم لقدسية الزواج .

البند ٣ : الزواج المحتفل به سراً إنما يدون فى سجل خاص يحفظ فى أرشيف الدائرة الإيبارشية السرى ، مالم يحل دون ذلك سبب بالغ الأهمية .

مادة ٨٤١ البند ١ : بعد الاحتفال بالزواج ، على راعى مكان الاحتفال أو من ينوب عنه حتى وإن لم يبارك أى منهما الزواج - أن يدون فى أقرب وقت فى سجل الزيجات ، أسماء الزوجين ، والكاهن الذى بارك ، والشهود ، ومكان ويوم الاحتفال بالزواج ، والتفسيح - إذا اقتضى الأمر - فى صيغة الاحتفال بالزواج أو فى الموانع - وموانع التفسيح ، مع ذكر المانع ودرجته والصلاحية الممنوحة لمباركة الزواج ، وكذلك الأمور الأخرى حسب الطريقة التى يقرها أسقف الإيبارشى .

البند ٢ : علاوة على ذلك ، على الراعى المحلى أن يدون فى سجل العماد أن الزوج احتفل بالزواج فى يوم كذا فى رعيته ، أما إذا كان الزوج قد تعمد فى مكان آخر ، فيجب على الراعى المحلى أن يرسل بنفسه أو عن طريق الدائرة الإيبارشية شهادة الزواج إلى الراعى المدونة لديه معمودية ذلك الزوج ، ولا يطمئن إلى أن يبلغه نبأ تسجيل الزواج فى سجل العماد .

البند ٣ : إذا احتفل بالزواج وفقاً للقانون ٨٣٢ ، فعلى الكاهن - إذا كان هو الذى باركه - ألا فعلى الشهود والزوجين - أن يعنوا بتسجيل الاحتفال بالزواج فى السجلات المقررة فى أقرب وقت .

مادة ٨٤٢ : إذا صحح الزواج فى المحكمة الخارجية ، أو أعلن بطلانه أو انحل على وجه شرعى - ماعدا الوفاة - يجب إبلاغ راعى المكان الذى احتفل فيه بالزواج ، ليسجل ذلك فى سجلي الزواج والعماد .

تصحيح الزواج

(١) التصحيح العادى

مادة ٨٤٣ البند ١ : لتصحيح زواج غير صحيح بسبب مانع مَبطل ، يلزم أن يزول المانع أو يفسح فيه ، وأن يجدد الرضى ولو الطرف الذى له علم بالمانع .

البند ٢ : هذا التجديد مطلوب لصحة التصحيح ، حتى وإن كان الطرفان قد أبديا رضاهما فى البداية ولم يعدلا عنه فيما بعد .

مادة ٨٤٤ : تجديد الرضى يجب أن يكون فعلاً إرادياً جديداً فى الزواج الذى يعلم أو يعتقد الطرف المجدد أنه كان غير صحيح منذ البداية .

مادة ٨٤٥ : البند ١ : إذا كان المانع علنياً وجب على الطرفين تجديد رضاهما ، وفقاً لصيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً .

البند ٢ : إذا كان المانع خفياً ، يكفى أن يجدد الرضى على حدة وسراً وذلك من قبل الطرف الذى له علم بالمانع بشرط أن يستقر الطرف الآخر على الرضى الذى أبداه ، أو من قبل الطرفين إذا كان المانع معروفاً لدى كليهما .

مادة ٨٤٦ البند ١ : يصحح الزواج غير الصحيح بسبب عيب فى الرضى ، إذا الطرف الذى لم يرض ، عاد ورضى بشرط أن يستقر الطرف الآخر على الرضى الذى أبداه .

البند ٢ : إذا لم يمكن إثبات العيب فى الرضى ، يكفى الطرف الذى لم يرض أن يبدى رضاه على حدة وسراً .

البند ٣ : إذا كان إثبات عيب الرضى ممكناً ، فلا بد من تجديد الرضى حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً .

مادة ٨٤٧ : لتصحيح الزواج غير الصحيح بسبب عيب فى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة فى الشرع ، يجب الاحتفال من جديد حسب هذه الصيغة .

(٢) التصحيح من الأصل

مادة ٨٤٨ البند ١ : التصحيح من الأصل لزواج غير صحيح هو تصحيحه بدون تجديد الرضى ، تمنحه السلطة المختصة ويتضمن التفسير فى المانع إن وجد وفى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة فى الشرع إن لم يعمل بها ، كما (يتضمن) مفعولاً رجعيًا للآثار القانونية بالنسبة إلى الماضى .

البند ٢ : يتم التصحيح منذ منح الإنعام ، أما المفعول الرجعى فيعتبر عائداً إلى حين الاحتفال بالزواج ، مالم يستدرك غير ذلك صراحة عند منح (الأنعام) .

مادة ٨٤٩ البند ١ : يمكن منح تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح ، حتى بدون علم أحد الطرفين أو كليهما .

البند ٢ : لا يمنح التصحيح من الأصل إلا لسبب هام وعلى أن يكون هناك احتمال أن الطرفين يريدان الاستقرار فى شركة الحياة الزوجية .

مادة ٨٥٠ البند ١ : يمكن تصحيح الزواج غير الصحيح ، بشرط أن يستقر رضى الطرفين .

البند ٢ : الزواج غير الصحيح بسبب مانع من شرع إلهى لا يمكن تصحيحه على وجه صحيح إلا بعد زوال المانع .

مادة ٨٥١ البند ١ : إذا خلا من الرضى الطرفان أو أحدهما لا يمكن تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح سواء خلا الرضى منذ البداية أو أبدى فى البداية ثم عدل عنه .

البند ٢ : أما إذا خلا الرضى فى البداية ثم أبدى فيما بعد ، فيمكن منح تصحيح الزواج منذ إبداء الرضى .

مادة ٨٥٢ : بوسع البطريرك والأسقف الإيبارشى منح التصحيح من الأصل فى حالات فردية ، إذا حال دون صحة الزواج عيب فى صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، أو مانع بوسعهما التفسير فيه ، وفى الحالات المحددة فى الشرع بعد استيفاء الشروط المنصوص عنها فى القانون ٨١٤ وفى سائر الحالات ، وإن تعلق الأمر بمانع من شرع إلهى وقد زال فالتصحيح من الأصل يمكن أن يمنحه الكرسي الرسولى دون سواء .

انفصال الزوجين

(١) حل الوثائق

مادة ٨٥٣ : إن وثائق سر الزواج بعد اكتمال الزواج ، لا يمكن حلّه بأى سلطان بشرى ولأى سبب كان ، ماعدا الموت .

مادة ٨٥٤ البند ١ : للزواج المبرم بين طرفين غير معمدين ، ينحل بحكم الشرع بناء على الامتياز البولسى ، فى صالح إيمان الطرف الذى يقبل العماد ، إذا احتفل هذا الطرف بزواج جديد وبشرط أن يهجره الطرف غير المعمد :

(١) إن كان يريد هو أيضا قبول العماد .

(٢) إن كان يريد ولو مساكنة الطرف المعمد بسلام وبدون إهانة الخالق .

البند ٢ : هذا الاستجواب يجب أن يتم بعد المعمودية ، ولكن بوسع الرئيس الكنسى المحلى أن يأذن لسبب هام بأن يتم الاستجواب قبل المعمودية ، بل بوسعه أيضاً أن يفسخ فى الاستجواب ، سواء قبل أو بعد المعمودية ، إذا تبين له عن طريق إجراء ولو مختصر وغير قضائى أن ذلك غير ممكن أو غير مفيد .

مادة ٨٥٦ البند ١ : يتم الاستجواب عادة على يد سلطة الرئيس الكنسى المحلى التابع له الطرف المهتدى ، على أن تمنح للطرف الآخر مهلة للرد إذا طلبها ، مع تنبيهه أن سكوته يعتبر بعد انقضاء المهلة بدون جدوى رداً سلبياً .

البند ٢ : الاستجواب الذى يقوم به الطرف المهتدى ولو على انفراد صحيح بل جائز ، إذا لم يمكن العمل بالصيغة المقررة أعلاه .

البند ٣ : فى كلتا الحالتين يجب أن يتضح على وجه شرعى فى المحكمة الخارجية إجراء الاستجواب ونتيجته .

مادة ٨٥٧ : يحق للطرف المعمد أن يحتفل بزواج جديد من طرف كاثوليكي :

(١) إذا أجاب الطرف الآخر بالنفى على الاستجواب .

(٢) إذا أعمل الاستجواب على وجه شرعى .

(٣) إذا كان الطرف غير المعمد - سواء تم استجوابه أو لا - واصل في البداية المساكنة بسلام ، لكنه هجر في وقت لاحق بدون سبب صوابي ، وفي هذه الحال يجب أن يسبق الاستجواب (الزواج) وفقاً للقانونين ٨٥٥ و ٨٥٦ .

مادة ٨٥٨ : ومع ذلك بوسع الرئيس الكنسي المحلي أن يسمح لسبب هام للطرف المعمد الذي أفاد من الامتياز البولسي ، أن يحتفل بالزواج مع طرف غير كاثوليكي ، معمداً كان أو غير معمد ، مع العمل أيضاً بأحكام القانون في الزيجات المختلطة .

مادة ٨٥٩ البند ١ : غير المعمد الذي له في آن واحد عدة زوجات غير معمدات بعد قبوله العمد في الكنيسة الكاثوليكية ، إذا شق عليه أن يبقى الأولى منهم ، له أن يحتفظ بإحدها ونسرح الأخريات ونفس الأمر يسرى على المرأة غير المعمدة التي لها في آن واحد عدة أزواج غير معمدين .

البند ٢ : في هذه الحال يجب الاحتفال بالزواج ، حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً ، مع العمل أيضاً بالأمر الأخرى التي يقتضيها الشرع .

البند ٣ : على الرئيس الكنسي المحلي أن يعني بتلبية احتياجات ، الذين سرحوا بما يكفي وفقاً لقواعد العدل والمحبة والانصاف ، مع أخذ حالة الأماكن والأشخاص الأدبية والاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار .

مادة ٨٦٠ : غير المعمد الذي قبل العمد في الكنيسة الكاثوليكية ، ولا يمكنه استئناف مساكنة الزوج غير المعمد بسبب السجن أو الاضطهاد ، يجوز له أن يحتفل بزواج آخر ، حتى وإن قبل الطرف الآخر في أثناء ذلك المعمودية ، مع سريان القانون ٨٥٣ .

مادة ٨٦١ : عند الشك يتمتع امتياز الإيمان بحماية القانون .

مادة ٨٦٢ : بوسع الحبر الروماني لسبب صوابي أن يحل الزواج غير المكتمل بناء على طلب كلا الطرفين أو أحدهما ، وإن رفض الآخر .

(٢) الانفصال مع بقاء الوثائق

مادة ٨٦٣ البند ١ : يرجى الزوج كل الرجاء ألا يأبى - بدافع المحبة والحرص على خير الأسرة - الصفح عن القرين الزانى ، وألا يقطع شركة الحياة الزوجية ، أما إذا لم يعف له عن الذنب صراحة أو ضمناً ، فيحق له حل شركة الحياة الزوجية ، مالم يكن قد رضى بالزنى أو أتاح له سبباً ، أو أقرّف هو نفسه الزنى .

البند ٢ : العفو الضمنى يحصل إذا عاشر الزوج البرئ الزوج الآخر بعطف زوجي من تلقاء نفسه بعد علمه بالزنى لكنه يفترض إذا حافظ لمدة ستة أشهر على شركة الحياة الزوجية بدون رفع الأمر إلى السلطة الكنسية أو المدنية .

البند ٣ : إذا حل الزوج البرئ شركة الحياة الزوجية من تلقاء نفسه يجب عليه فى غضون ستة أشهر ، أن يحيل قضية الانفصال إلى السلطة المختصة ، التى عليها بعد التحقيق فى جميع الظروف أن تقر إن كان ممكناً حمل الزوج البرئ على العفو عن الذنب وعدم التمدادى فى الانفصال .

مادة ٨٦٤ البند ١ : إذا جعل أحد الزوجين حياة زوجة أو أبنائه المشتركة فى خطر أو بالغة المشقة ، فإنه يتيح للطرف الآخر سبباً مشروعاً للهجر بقرار من الرئيس الكنسى المحلى ، أو حتى بمبادرته الشخصية إذا كان فى التأخير خطر .

البند ٢ : فى الشرع الخاص للكنيسة المتمتعة بحكم ذاتي ، يمكن أن تُقرر أسباب أخرى ملائمة للشعوب وآدابها والأماكن وظروفها .

البند ٣ : فى كل الحالات يجب استئناف شركة الحياة الزوجية لدى زوال سبب الانفصال ، مالم تقرر السلطة المختصة غير ذلك .

مادة ٨٦٥ : عند انفصال الزوجين يجب دائماً اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمعيشة الأبناء وتربيتهم .

مادة ٨٦٦ : بوسع الزوج البرئ وجدير به أن يقبل من جديد الزوج الآخر فى شركة الحياة الزوجية ، وفى هذه الحال يتنازل عن حق الانفصال .

القسم الثالث لدى البروتستانت

- * الأمر العالى بشأن الإنجليين الوطنيين الصادر عام ١٨٧٨
- * قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر
الصادر عام ١٩٠٢

الإنجليين الوطنيين

طائفة البروتستانت أحدث الطوائف المسيحية نشواً في التاريخ ، انتشرت في الدولة العلية وفي مصر في القرن التاسع عشر بمساعي من المرسلين الأمريكان الذين أقاموا كنائس ومدارس كثيرة بها . واعترفت بها الدولة العلية في عام ١٨٥٠ وفي مصر في ٤ يوليو ١٨٧٨ ، فصدر في هذا التاريخ أمر عال بتعيين أول وكيل للطائفة الذي أجمع عليه كلمة الكنائس الإنجيلية ومجرد الاعتراف بالطائفة يكسبها ولاية القضاء طبقاً للخط الهمايوني .

وعلى الرغم من تعدد شيع المذهب البروتستانتي إلا أنهم اعتبروا في مصر طائفة واحدة - سميت بطائفة الإنجليين الوطنيين - وهي التي صدر بتنظيمها أمر عال سنة ١٩٠٢ .

ومما هو جدير بالذكر أن المذهب البروتستانتي يتميز عن المذاهب الأخرى بأنه لا يعترف بمصدر للشرعية الدينية غير الكتاب المقدس ولا يرى للكنيسة سلطاناً في إصدار تعاليم أو قوانين يلتزم بها المسيحيون ويرى أن باب الاجتهاد في الكتاب المقدس مفتوح أمام كل مسيحي وليس لرجل الدين مهما علت مرتبته سلطان يزيد عن سلطان الشخص العادي .

قانون المجلس العمومي الإنجيلي للطائفة الإنجيلية في مصر (*)

(صورة ترجمة الفرمان العالي الشاهاني)
الصادر من شوكتلو السلطان عبد المجيد خان
في حق من كان من رعاياه من طائفة البروتستانت

الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب
متمم مهام الآنام بالرأى الصائب مهيد بنيان الدولة والاقبال مشيداً كان السعادة
والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى مشير ضبطية باب عالي سعادتي
حالا ووزيرى محمد باشا أدام الله تعالى جلالة .

عند وصول أمرى العالى الشاهانى إليك ليكن معلوماً لديك أن طائفة النصارى
من رعايا دولتى الذين تبعوا مذهب البروتستانت وسلخوا فيه حيث أنهم لغاية الآن ليسوا
تحت نظارة مستقلة وأن بطارقة ورؤساء مذاهبهم القديمة التى تركوها بالطبع لم يعد
لهم أن ينظروا أشغالهم ولذلك حاصل لهم الآن بعض المضايقة والعسر وقد اقتضت
أفكارنا الخيرية ومرحمتنا السامية الملوكية المشهورة فى حق كافة رعايانا من سائر
الطوائف بأن لا ترضى عدالتنا الشاهانية بحصول التعب والاضطراب لأى طائفة
موحيث إن المذكورين هم عبارة عن جماعة متفرقة من سائر المذاهب وبقي لإصلاح
أمورهم والحصول على استتباب راحتهم وأمنيتهم تعيين وكيل لهم من طائفة
البروتستانت يكون شخصاً معتمداً وأميناً من أهل العرض والذمة ينتخب منهم بمعرفتهم
ويكون فى معية مشير الضبطية . ودفاتر تعداد نفوس الطائفة المذكورة تكون تحت
مأمورية الوكيل المذكور ومحفوظة تحت يده الضبطية وإحصائية المولودين والمتوفين
منهم يصير قيدها بها بمعرفته وكذلك تذاكر الطريق ورخص الزواج وسائر المعاملات

(*) حدث عند تنظيم المجلس على طائفة الإنجليين أن روى وضع قانون للأحوال الشخصية ، نشر مع
الديكرتو الصادر بإنشاء مجلس على طائفة الإنجليين . وجاء بمذكرة ، نظارة الحاقانية ، التى أوضحت فيها
أغراضها من إصدار ديكرتو ١٩٠٢ بإنشاء مجلس على طائفة الإنجليين فى شأن قانون الأحوال الشخصية
للإنجليين ما يأتى : . وقانون الأحوال الشخصية الذى صار الاتفاق عليه هو المنبع بالكنيسة المتحدة
المصرية ... وهو مأخوذ من قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطائفة القبطية التى كان تابعاً لها فى
الأصل معظم متشيعى هذه الكنيسة ولكنه أقرب من بعض الوجهه إلى قانون الأحوال الشخصية الخاص
بالمسلمين . . .

الخصوصية المتعلقة بالباب العالى وسائر المحال التابعة إليه تكون بمقتضى عرائض مخصوصة وعليها ختم الوكيل تعرض ويتأثر عليها بالأمر العالى فهذا ما اقتضته إرادتنا الشاهانية . وبناء عليه قد أصدرنا أمراً بذلك من ديواننا الهمايونى بهذا الفرمان المعنون بالحق والعدالة .

فالحالة هذه أنت يا مشيرى المشار إليه عليك أن تجرى بمقتضى هذا الترتيب حرفاً بحرف . وحيث أن مواد إعطاء تذاكر المرور وتوزيع الجزية هى تحت نظام مخصوص فيلزم أن لا يجرى شئ خارجاً عن ذلك وكذلك إعطاء أذونات عقود الزواج وقيد تعداد النفوس لا يؤخذ منهم عليها رسم ولا خراج وتباشرون جميع مصالحهم مثل سائر الطوائف من رعايانا ولذلك تسهلون لهم جميع ما يلزم لمحال عبادتهم وأشغالهم الأهلية والدينية ولا يعارضهم أحد فى شئ من ذلك ، وبالجملة فالمقصود هو الدقة والالتفات لا عطائهم تمام الأمنية والراحة وأن وكيلهم المذكور مأذون بأن يعرض للباب العالى طرفنا ما يلزم له من ذلك على حسب مقتضى إرادتنا السنية وبناء على ذلك قد أصدرنا أمراً بهذا لقيده بمحل الاقتضاء وتسليمه ليدهم للإجراء بمقتضاه .

تحريراً فى أواسط شهر محرم الحرام سنة ١٢٦٧ سبعة وستون ومائتان وألف .

أمر عال بشأن الإنجليين الوطنيين نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الفرمان الهمايونى الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضى بجعل الإنجليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها .

وبعد الاطلاع على الإرادة الخديوية السنية الصادرة فى ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل لهذه الطائفة فى القطر المصرى (توفى من عهد قريب) .

وحيث إنه من الضروري تعيين الشروط اللازم توفرها فى من يكون عضواً بالطائفة المذكورة تعييناً أدق وأوضح مما هو عليه الآن وإيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة فى إدارة شئون هاته الطائفة .

فبناء على ما عرضه علينا ناظرنا الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا ونأمر بما هوأت :

الباب الأول

أحكام أولية

المادة الأولى

تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام فى القطر المصرى ما عدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسمياً لها سلطات ذات اختصاص بمواد الأحوال الشخصية وما عدا الهيئات التى تكون تابعة لهيئة دينية أكبر منها لها نظام فى هذا القطر .

المادة الثانية

لا تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية معترف بها إلا التى يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا .

المادة الثالثة

يعتبر بصفة إنجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطناً أو مقيماً عادة فى القطر المصرى وحائزاً لأحد الشروط الآتية وهى :
أولاً : أن يكون عضواً متشيعاً لكنيسة إنجيلية معترف بها .
ثانياً : أن يكون معروفاً شخصياً بصفة إنجيلي بالكيفية المقررة بأمرنا هذا .
ثالثاً : أن يكون إنجيلي الأصل من جهة الأب على الأقل وأن لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً فى هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير إنجيلية .

الباب الثانى

ترتيب وتشكيل المجلس العمومى

المادة الرابعة

يشكل مجلس عمومى لطائفة الإنجليس الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الإنجيلية المعترف بها التى يكون ناظر الداخلية خولها الحق فى انتخاب أو تعيين مندوبين فى المجلس المذكور .

المادة الخامسة

مندوبو كل كنيسة إنجيلية معترف بها ومخول لها الحق فى الاستبانة عنها بالمجلس العمومى ينتخبون أو يعيّنون وينفصلون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة .

ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز للثمانى سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التى تخول لهم الحق فى إعادة إنتخابهم أو إعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب إلا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم إذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما فى حالة التعيين فيجوز تخويل حق إجراء التعيين لأية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قصت الضرورة بذلك .

المادة السادسة

يشترط فى من ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومى أن يكون حائزاً للشروط الآتية وهى :

- أولاً : أن يكون إنجالياً وطنياً ذكراً بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل .
- ثانياً : أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية .
- ثالثاً : أن لا يكون حكم عليه مطلقاً بعقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضاً بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الآداب .
- رابعاً : أن لا يكون مغسلاً .

المادة السابعة

انتخاب أو تعيين مندوبى المجلس العمومى يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخب أو عين مندوباً وبما يحصل فى الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ فى الشكل ولم يكن نص على حلها فى القواعد التى نبه على وضعها فى المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار إليه .

المادة الثامنة

يؤلف المجلس العمومى من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثنى عشر مندوباً ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب . وذلك بدون الإخلال بحق الانتخاب الذى يجوز تخويله فيما بعد لكتائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة .

المادة التاسعة

على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة إنجيلية بإيجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومى أو عند التصريح لكنيسة بإزدياد مندوبيها أن يراعى عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسّس الوطنيين الموجودين بالكليسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائبين عن الوطنيين فى إدارة شؤونها .

المادة العاشرة

لا يجوز تخويل إحدى الكنائس أكثر من مندوبين اثنين إذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومى تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشيعي هذه الكليسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين لكافة الكنائس التى لها مندوبون بالمجلس .

ومع ذلك إذا كان فى العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يحسب بواحد وتوصلاً لتطبيق هذه العادة يعين ناظر الداخلية عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات .

المادة الحادية عشرة

لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق فى الاستنابة عنها بالمجلس العمومى ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أية كنيسة إلا من بعد أخذ رأى المجلس العمومى .

المادة الثانية عشرة

مصاريف المجلس العمومى تقوم بها الكنائس التى لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفى حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجب على ناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومى أن يحررها من حقها فى الانتخاب .

الباب الثالث

الوكيل أو النائب

المادة الثالثة عشرة

وكيل الطائفة يكون حتماً رئيساً للمجلس العمومى وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضواً بالمجلس العمومى .

المادة الرابعة عشرة

يقوم النائب مقام الوكيل فى أعماله فى حالة موته أو تغيبه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها .

المادة الخامسة عشرة

ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومى لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف .

ولا يجوز انتخاب أحد وكيلاً أو نائباً إلا إذا كان حائزاً للشروط المقررة للتعيين بصفه عضو بالمجلس ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية .

المادة السادسة عشرة

إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومى وكيلاً أو نائباً فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلو بسبب عرضى .

المادة السابعة عشرة

يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب إذا رأى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه فقد الشروط التى تزهله لعضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته .

المادة الثامنة عشرة

إذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأى سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومى خلفاً له حائزاً للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف إلى أن تنتضى المدة التى كان معيناً لها الوكيل أو النائب .

الباب الرابع

فيما للمجلس العمومى وما عليه من الواجبات

المادة التاسعة عشرة

يختص المجلس العمومى بمنح عنوان (كنيسة إنجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة إنجيلية الوارد فى المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومتشيعين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين . ويراعى المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المتشيعين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التى يحتمل استدامته فيها .

المادة العشرون

يختص المجلس العمومي أيضاً بمنح لقب إنجيلي وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب إنجيلي من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشعنين لكنيسة إنجيلية معروفة رسمياً وداخلة في التعريف الوارد في المادة الثانية من أمرنا هذا .

ويتخذ المجلس سجلاً لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجيليين طبقاً لأحكام هذه المادة .

المادة الحادية والعشرون

يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس إنجيلية أو بين إنجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد .

على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص غير إنجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الوارث الخالية من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور .

المادة الثانية والعشرون

يتبع المجلس العمومي في مواد الأحوال الشخصية التي من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس إنجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يترتب على أى نص من هذه النصوص ولا على أى حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي طبقاً لها إلزام أحد من القس بأن يعقد زواج شخصين يكون لأحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو إلزام كنيسة غير التي يكون عقد الزوج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لغرض ديني محض .

المادة الثالثة والعشرون

التصريح بعقد اكليل الزواج بين الإنجليس الوطنيين يسوغ إعطاؤه بمعرفة المجلس العمومي لكل رئيس كنيسة إنجيلية ليس لها قس مأذون بناء على طلب هذه الكنيسة .

المادة الرابعة والعشرون

يتخذ المجلس سجلاً لعقود الزواج التي تحصل بين الإنجليين الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لإرسال شهادات الزواج المقتضى تسجيلها في السجل المذكور .

وتعطى في كل وقت ملخصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقرر بعد .

المادة الخامسة والعشرون^(١)

يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس ويسوح له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف إليها ما يرى إصافته .

المادة السادسة والعشرون

يضع المجلس العمومي قواعد بشأن الإجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المخولة له بأمرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف إليها ما يرى إضافته .

وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة أن يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان في جهات مخصوصة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الإحالة بمقتضى لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التي تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام المجلس العمومي بأجمعه .

المادة السابعة والعشرون

كل لائحة وضعها المجلس العمومي أثناء تأدية وظائفه المخولة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها .

(١) كان قد صدر في عام ١٩١٦ لائحة بالإجراءات الداخلية للمجلس العمومي الطائفة الإنجيلية ، إلا أن هذه اللائحة إلغيت في عام ١٩٩١ واستبدلت بأخرى صدق عليها وزير الداخلية بالقرار رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٩١ (الوقائع المصرية في ١٨/١٢/١٩٩١ - العدد ٢٨٧) ، والآتي نص قرار التصديق ولائحة الإجراءات الداخلية للمجلس المذكور :
==

== وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٢ بشأن الإنجليبين الوطنيين ؛
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٩ يونيو ١٩١٦ بالتصديق على لائحة الإجراءات الداخلية للمجلس
المعسمى للطائفة الإنجيلية الوطنية ؛
وعلى المشروع الذي وضعه المجلس الإنجيلي العام بجمهورية مصر العربية للائحة الداخلية بجلسته
المعقودة بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٩ ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

- مادة ١ - تصدق على اللائحة الداخلية للمجلس الإنجيلي العام بجمهورية مصر العربية ، والعشمل على سبعة
عشر مادة والمرفقة بهذا القرار .
مادة ٢ - يلغى القرار الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩١٦ المشار إليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الداخلية .

اللائحة الداخلية للمجلس الإنجيلي العام
بجمهورية مصر العربية
الباب الأول
المذاهب والكنايس الإنجيلية
المادة الأولى

الكنيسة في المفهوم العقائدي والطائفي

يختص المجلس الإنجيلي العام بالنظر فيما يتعلق بالمذاهب الإنجيلية على اختلافها وما يتبعها من
كنايس محلية متحدة طبقاً للفرمان الهمايوني الصادر في ديسمبر ١٨٥٠ والقاضي بحل الإنجليبين الوطنيين
طائفة قائمة بذاتها ، والأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠٢ ويتعين في المفهوم العقائدي والطائفي توفر ما
يلي :

- ١ - يتكون المذهب بالمفهوم الإنجيلي من الكنائس المحلية المنتظمة المتماثلة في عقيدة واحدة تنفق راسم ولقب
هذا المذهب .
- ٢ - لا يجوز إعطاء اسم للكنيسة أو الإبقاء على اسمها ما لم يتوفر لها مقومات البقاء الطائفي والعقدي بأن
يكون لها في حياتها ونظامها وعقيدتها ما يميزها عن أي كنيسة أخرى .

المادة الثانية

الكنيسة المحلية

يشترط في الكنيسة المحلية ما يلي :

- ١ - أن تتكون من عدد من الأعضاء المسجلين في دفاترها والغير مرتبطين بأي كنيسة أخرى .
- ٢ - يجب على الكنيسة إمسك سجلات خاصة بالصنوية ومحاضر جلساتها وحساباتها على وجه منظم .
- ٣ - أن يكون للكنيسة مجلس من أعضائها مسئول عن أعمالها والتزاماتها في حدود اللوائح الخاصة بها وفقاً
لقانونها المكتوب والمحدد لعلاقتها بالكنيسة العامة التي تنسب إليها .
- ٤ - أن يكون للكنيسة مكان للعبادة .
- ٥ - أن يكون للكنيسة إمكانية مالية تواجه التزاماتها على نحو معقول .
- ٦ - أن تتوفر في القسيس الذي يعين للصلاحيات للخدمة حسب القواعد التي يقرها المجلس على ==

المادة الثالثة

عنوان كنيسة إنجيلية

يمنح المجلس ، عنوان كنيسة إنجيلية ، وفقاً للمادة الأولى ، والثانية وللتاسعة عشر ، من الأمر العالي ، وما لحقها من قرارات المجلس ويرواى الآتى :

- ١ - يعتمد المجلس الإنجيلي العام المذاهب الإنجيلية .
- ٢ - على محامع المذاهب الإنجيلية التابعة للمجلس أن تودع لدى المجلس بياناً بالكنائس المحلية التابعة لها ، وأسماء القساوسة ورعاة الكنائس والخدام التابعين لها .
- ٣ - يمنح المجلس بعد الفحص شهادات بأسماء الكنائس والمجامع والقساوسة والخدام المعتمدين منه وفقاً للقرارات المنظمة لذلك .

المادة الرابعة

لقب إنجيلي

يمنح المجلس لقب عصر إنجيلي وطني طبقاً للمادة العشرين من الأمر العالي وذلك لكل شخص تتوفر له الصفات التالية :

- ١ - أن يعتقد بالمذهب الإنجيلي ، يستقر فيه عقيدة ومذهباً وله علاقة دائمة بالكنيسة الإنجيلية .
- ٢ - يقبل بصفة عضو في الكنيسة الإنجيلية كل من يثبت بعد الفحص والامتحان قبوله العقيدة الإنجيلية دون سواها ويلزم تلك الكنيسة التي تقبله في عضويتها أن تتحقق من أنه مشهود له بالأخلاق القويمة والسلوك السليم ، وأن طلبه للعضوية الإنجيلية خالص لمعناه الروحي ودون أى قصد آخر .
- ٣ - أبناء الأعضاء الإنجيليين مالم يدخلوا في عضوية كنائس أخرى .
- ٤ - إذا أدخل المصروف على الكنيس التي تقبله الفس أو حدث خطأ جوهري جسيم مما ترتب عليه قبوله عضواً ، يجوز لمجلس الكنيسة المحلية التي قبلته الحكم ببطلاق عضويته بطلاناً مطلقاً ويترتب على البطلاق شطب اسمه في عضوية الكنيسة وسائر سجلاتها وعدم الاعتراف بعضويته من تاريخ قبوله عضواً ولبطال جميع ما يترتب على عضويته من آثار .
- ٥ - يجوز لمجلس الكنيسة المحلية أن يشطب اسم أى عضو مجهول الإقامة من دفتر العضوية إذا انقطع سنة واحدة من الكنيسة دون أى اتصال بها وإذا خرج على نظمها ومبادئها ومناهج السلوك القويمة الواجب الالتزام بها . ويتم هذا للنظام الكنيسي بعد الإعلان .
- ٦ - على جميع الكنائس إيداع المجلس الإنجيلي العام سجلاً بأسماء الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجيليين .
- ٧ - يصدق المجلس الإنجيلي العام على الشهادات الممنوحة لأعضاء الكنائس المحلية وفق هذا السجل وبعد التحقق من صحة العضوية .
- ٨ - يجوز للنظم للمجلس من القرارات الصادرة من مجالس الكنائس المحلية بمنع أو منع هذه الشهادات الخاصة بالعضوية لكل ذي مصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بها ويكون قرار المجلس بعد ذلك نهائياً .

المادة الخامسة

اختصاصات المجلس

يختص المجلس وفقاً للفرمان الهمايوني الصادر من شهر ديسمبر عام ١٨٥٠ والقاضى بجعل الإنجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها والأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠٢ ما يلي :

- ١ - رسم النظام العام والدخلى للطائفة والإقناء فى القضايا العامة التى تتعلق بمصالح الإنجلييين وممارسة النشاط الخدمى الذى يراه المجلس مناسباً للطائفة الإنجيلية أو بالاشتراك مع الطوائف الأخرى .
- ٢ - تشكيل الطائفة أمام الهيئات الرسمية والقضائية والكنسية وغيرها .
- ٣ - إتخاذ كافة الإجراءات القانونية التى تطلبها الجهات الإدارية الرسمية من الكنائس الإنجيلية والقسوسة والرعاة والأعضاء الإنجلييين وذلك فيما يختص بالشئون الطائفية .
- ٤ - اعتماد الكنائس الإنجيلية بالمفهوم المتأدى المذهبى أو الكنائس المحلية وفقاً للأمر المالى واللائحة .
- ٥ - منح لقب إنجيلى وطنى وفقاً للأمر المالى واللائحة ونظام الكنسى وقيد الأعضاء الإنجلييين فى سجلات الطائفة والتصديق على الشهادات الخاصة بهم على النحو المقرر فى المادة الخامسة من هذه اللائحة .
- ٦ - التصريح بالرسمى الدينية فى الخطبة والزواج وقيداً فى سجلات الطائفة وفق نظام المجلس وقراراته .
- ٧ - اعتماد القسوسة والرعاة والخدم وقيد أسمائهم فى سجلات الطائفة ورعاية أمورهم وخدمتهم الدينية وفقاً لنظام العام والقوانين الكنسية المنظمة فى هذا الشأن .
- ٨ - اعتماد كنائس بروتستانتية أو إنجيلية أجنبية لرعاية الأجانب البروتستانت بمصر واعتماد قسوسها متى كانوا خاضعين للنظام المذهبى فى حدود هذه اللائحة ومعنى كان من بين أعضائها إنجلييين وطنيين .
- ٩ - الفصل فى المنازعات الكنسية التى تقوم بين الإنجلييين الوطنيين والكنائس التى تخضع لولاية المجلس سواء كانوا قسوسة أو علمانيين أو بين الكنائس بعضها والبعض .
- ١٠ - الحكم فى كافة الطلبات المرفوعة ضد القرارات الصادرة من مجالس الكنائس بمنح أو منع الشهادات الخاصة بالصنوية .
- ١١ - الحكم بالمنح أو المنع بما للمجلس من ولاية على كافة للكنائس وحققا فى البقاء أو الإلغاء .
- ١٢ - ينظم المجلس السجلات اللازمة لسير عمله .

المادة السادسة

ترتيب وتشكيل المجلس الإنجيلى العام

- ١ - يشكل المجلس الإنجيلى العام طبقاً للقانون برئاسة رئيس الطائفة ونائباً له ، ومن اثنى عشر عضواً إنجيلياً مشيخاً نصفهم من القساوسة ونصفهم من الطمانيين من أبناء الطائفة ومن مندوب الرسالة الهولندية . ومندوب من كل من الكنائس المصلحة بخلاف المشيخية : الإصلاح ، والإخوة ، والرسولية وكنيسة الله ، وللمجلس الحق فى زيادة الممثلين للكنائس التابعة له طبقاً للقانون .
- ٢ - ينتخب المجلس من بين أعضائه أميناً عاماً للسندوق .

المادة السابعة

جلسات المجلس

يعقد المجلس جلسات دورية أو عند الحاجة ويكون مقره الرسمى مدينة القاهرة . على أن له عقد جلسات خارج القاهرة بقرار المجلس ، ويجوز عند الضرورة دعوته على وجه الاستعجال وتم الدعوة بناء على طلب من رئيس الطائفة أو نائبه أو طلب خمسة من أعضائه على الأقل .

المادة الثامنة

رئاسة المجلس

يقربلى رئيس الطائفة رئاسة جميع الجلسات ويقوم النائب مقامه فى حالة تنحيه عن الرئاسة أو موته أو غيابه أو فله أو لأى سبب لا يمكنه من رئاستها .

المادة التاسعة

قانونية الجلسة

١ - تعتبر الجلسة قانونية إذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس . وتعتبر قراراته صحيحة إذا صدرت بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح القرار الذي صوت إلى حاضره رئيس الطائفة .

٢ - وفي حالة انتخاب رئيس الطائفة أو النائب يتطلب الأمر حضور ثلثي الأعضاء الباقين على قيد الحياة .

المادة العاشرة

لجان المجلس

١ - اللجنة التنفيذية

تتكون من سبعة أعضاء من المجلس برئاسة رئيس الطائفة وعضوية نائبه وأمين السر والصندوق وثلاثة من الأعضاء تشهيد الأعمال التي يفوضها المجلس للقيام بها والأعمال الطارئة أو العاجلة التي لا تحتاج التأجيل على أن تقدم عنها تقريراً للمجلس في أول انعقاد له بعد القيام بها .

٢ - لجان أخرى

عند تكوين أي لجنة من المجلس ، فالمجلس له أن يحدد اختصاصاتها ويعين رئيسها وأمين سرها ، ويحدد مديتها ، ويحلل إليها كل الأوراق أو الأمور التي تتعلق باختصاصاتها وعلى كل لجنة أن تقدم تقريرها للجلس .

المادة الحادية عشر

رئيس الطائفة

وكيل الطائفة هو رئيسها ورئيس المجلس الإنجيلي العام ، والممثل الرسمي والقانوني للطائفة أمام الدولة وكافة الهيئات والمسند لقرارات المجلس ، وترفع باسمه أو منه بصفته الدعاوى الخاصة بالمجلس أو الطائفة .

المادة الثانية عشر

نائب رئيس الطائفة

يقوم النائب مقام رئيس الطائفة في كافة أعماله ، وفي حالة موته ، أو تنحيه أو انفصاله من وظيفته ، أو عدم قدرته على تأديتها ، وفي حالة وجود نواب بالأقاليم يتولى العمل النائب الأول .

المادة الثالثة عشر

شروط عامة لانتخاب أعضاء المجلس

يشترط فِيمَن ينتخب رئيس الطائفة أو نائباً له أو عضواً من أعضاء المجلس :

١ - أن يكون إنجيلياً وطنياً عاملاً مشهوداً له بالاستقامة وحسن السير والقيام بجميع الفرائض الدينية .

٢ - أن لا يكون مخالفاً للشروط المنصوص عليها في المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٢ .

المادة الرابعة عشر

انتخاب رئيس الطائفة ونائبه

١ - ينتخب رئيس الطائفة أو نائبه لمدة ثماني سنوات كاملة ويجوز انتخابه من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم ممن تنطبق عليهم شروط الانتخاب ويصدق وزير الداخلية على الانتخاب وينشر في الجريدة الرسمية .

- ٢ - إذا خلت وظيفة رئيس الطائفة أو النائب بسبب غير انقضاء المدة كالوفاة أو الاستقالة أو العزل ، ينتخب من يخلفه لتكملة المدة الباقية من الثماني سنوات لسلقه .
- ٣ - يستمر رئيس الطائفة أو النائب في تأدية وظيفته حتى يتم التصديق على انتخاب الخلف .
- ٤ - يجوز إجراء عملية الانتخاب خلال الستين يوماً السابقة على انقضاء مدة رئيس الطائفة أو النائب .
- ٥ - تجري العملية الانتخابية في جلسة قانونية لاجتماع المجلس بحضورها ثلاثة أرباع عدد الأعضاء الموجودين على قيد الحياة .
- ٦ - يقتصر حق الاقتراع على الأعضاء الحاضرين في الجلسة ولا يجوز الاقتراع بالنيابة .
- ٧ - يرشح علانية من تنطبق عليهم شروط الانتخاب فإذا كثر عدد المرشحين تؤخذ الأصوات للاقتراع على الاثنين الحاضرين على أكثر الأصوات .
- ٨ - يرشح علانية من تنطبق عليهم شروط الانتخاب فإذا كثر عدد المرشحين تؤخذ الأصوات للإقتراع على الاثنين الحاضرين على أكثر الأصوات .
- ٩ - تعتبر باطلة كل ورقة بيضاء أو يوقع عليها من المقترح ، أو لا يكون فيها اسم المرشح أو تحمل اسماً لآخر من غير المرشحين المقترح عليهم .
- ١٠ - تعين لجنة من المجلس لفرز الأصوات ، ويوقف المجلس للاستراحة ويعود للانعقاد ليسمع تقرير اللجنة أثر انتهائها من فرز الأصوات .
- ١١ - يعتبر فائزاً من يهوز على أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .
- ١٢ - يقرر المجلس النتيجة ويدونها في محضر المجلس ، ويرفع القرار مصحوباً بالأوراق إلى وزير الداخلية للتصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة عشر **انتخاب أعضاء المجلس**

يتم الانتخاب وفقاً للمادة الخامسة من الأمر العالي والقواعد المصدق عليها من وزير الداخلية لكل كنيسة على النحو التالي :

- ١ - يتم الانتخاب في اجتماع قانوني للمجامع الكنسية .
- ٢ - يتم انتخاب المندوب لمدة ثماني سنوات تنتهي بانقضاءها . فإذا انقضت مدته قبل ذلك بسبب آخر ، كأن يخلو مكان المندوب بانتخابه رئيساً أو نائباً للرئيس ، أو الوفاة ، أو الاستقالة أو العزل ، ينتخب من يخلفه لتكملة مدته .
- ٣ - يخطر المجلس المذاب الإنجيلية بانتهاء مدة المندوب سواء بانقضاء المدة أو لأي سبب آخر لانتخاب من يخلفه في الاجتماع القانوني العام التالي لهذا الاخطار .

المادة السادسة عشر

خلو مكان رئيس الطائفة أو النائب أو العضو

- يخلو مكان رئيس الطائفة أو النائب أو العضو وذلك وفقاً للمواد السادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر من الأمر العالي والقواعد الانتخابية المصدق عليها للأسباب الآتية :
- ١ - إذا خلا مكان العضو بانتخابه رئيساً للطائفة أو نائباً للرئيس .
 - ٢ - الوفاة .
 - ٣ - إذا انقطع بغير عذر عن الحضور في الجلسات ثلاث مرات متوالية وينذره المجلس فإذا انقطع مرتين آخرين متوالتين بغير عذر مقبول يعتبر مستقياً .

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون

الكنيستان الآتى بيانهما تعتبران بموجب أمرنا هذا كنيستين إنجيليتين وهما :
الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية .
الرسالة الهولندية فى قليوب .

المادة التاسعة والعشرون

يبدأ المجلس العمومى فى أعماله من التاريخ الذى يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الإمكان من تاريخ انتخاب المندوبين الأولين فى المجلس العمومى للكنائس المبينة فى المادة الثامنة من أمرنا هذا .

المادة الثلاثون

ينتخب المجلس العمومى فى اجتماعه الأول وكيلاً ونائباً يبقيان فى العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحالى بوظيفة وكيل ووظيفة نائب إلى أن يصدق على الانتخاب المذكور .

المادة الحادية والثلاثون

القرارات التى تصدر من المجلس العمومى فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الإدارة .

المادة الثانية والثلاثون

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
صدر بسراى عابدين فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٣١٩ (أول مارس سنة ١٩٠٢) .

٤ - الاستقالة وقبولها .

٥ - الفصل إذا غير عقيدته الإنجيلية أو صدر حكم كنسى بالقطع من الكنيسة التابع لها أو أصبح غير كفء لنادية وظيفته أو فقد شروط الصلاحية المبينة فى المادة السابقة من اللائحة .
٦ - يتم انتخاب الخلف وفقاً للقواعد المقررة فى الأمر المالى ولللائحة .

المادة السابعة عشر

حكم ختامى

تلقى جميع اللوائح السابقة على هذه اللائحة واللائحة الداخلية السابقة للمجلس .
تحريراً فى ١٩٩١/٣/٢٩ .

قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر أحكام ابتدائية انطباق القانون

« مادة ١ » يسرى هذا القانون على الإنجليين الوطنيين فى الديار المصرية ويعمل به مجلس الطائفة العمومى فى كافة المسائل التى يكون فيها جميع ذوى الشأن إنجليين وطنيين .

يقصد بلفظ « السلطة المختصة » عند استعماله فى هذا القانون المجلس العمومى أو أى لجنة مشكلة منه خول لها من قبله (بموجب المادة ٢٦ من الأمر العالى الصادر بتشكيله) حق النظر فى الموضوع .

الجزء الأول فى الخطبة والزواج والمفارقة والطلاق

الباب الأول فى الخطبة

« مادة ٢ » الخطبة هى طلب التزوج وتتم بحصول اتفاق بين ذكر وانثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكيفية والشروط المعروفة فى باب عقد الزواج كما سيأتى وتثبت الخطبة بكتابة محضر ممضى بشهادة شاهدين على الأقل .

« مادة ٣ » إذا عدل أحد الخطيبين عن عقد الزواج بعد الخطبة بدون سبب كاف حكمت عليه السلطة المختصة للآخر بالتعويضات ويخضع من التعويضات المذكورة ما يكون قد دفع نقداً من أحد الخطيبين . وأما الهدايا العينية فتضيق على الناكث وتبقى للآخر .

« مادة ٤ » السبب الكافى لفسخ الخطبة هو « أحد الأسباب الآتية » :
أولاً : إذا ظهر فساد فى أخلاق أحدهما فى ما يختص بالعبقة ولم يكن معلوماً للآخر قبل الخطبة .
ثانياً : إذا ظهرت بأحدهما عاهة سابقة على الخطبة ولم تكن معلومة للآخر .
ثالثاً : إذا وجد بأحدهما مرض قاتل معد .
رابعاً : إذا اعتنق أحدهما ديناً آخر بعد الخطبة .

خامساً : إذا ارتكب أحدهما جريمة مهينة للشرف مهما كان الحكم المدني الذى حكم به عليه بسببها .
سادساً : إذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف حكم عليه بسببها بالحبس سنة فأكثر .
سابعاً : إذا غاب أحد الخطيبين إلى جهة غير مطومة للآخر أو بدون رضاه وطالت مدة الغياب حتى بلغت سنة علاوة على الأجل المحدد للزواج .

« مادة ٥ » إذا مات أحد الخطيبين وكانت الخطبة تمت بصفة رسمية فللخطيب الآخر أن يسترجع ما أعطاه للمتوفى من مهر أو هدايا ما عدا ما استهلك بشرط رد ما يكون أخذه من المتوفى .

الباب الثانى

فى الزواج

« مادة ٦ » الزواج هو اقتران رجل واحد بامرأة واحدة اقتراناً شرعياً مدة حياة الزوجين .
« مادة ٧ » فى حالة خلو الشرائع الروحانية للكنيسة التابع لها الطرفان من نص صريح يحدد درجات القرابة المحرمة للزواج .

لا يحل للمرأة أن تتزوج

- (١) بأبى أبيها .
- (٢) بأبى أمها .
- (٣) بأبى زوجها . (حميها) .
- (٤) بأبيها .
- (٥) بأخى أبيها . (عمها) .
- (٦) بأخى أمها . (خالها) .
- (٧) بأخى زوجها .
- (٨) بأخيها (شقيقها) .
- (٩) بزوجة جدتها .
- (١٠) بزوجة أمها .
- (١١) بزوجة عمتها .
- (١٢) بزوجة خالتها .
- (١٣) بزوجة بنت أخيها .
- (١٤) بزوجة بنت أخيها .
- (١٥) بزوجة بنت أختها .

لا يحل للرجل أن يتزوج

- (١) بأبى أبيه .
- (٢) بأبى أمه .
- (٣) بأبى زوجته . (حماته) .
- (٤) أمه .
- (٥) أخت أبيه . (عمته) .
- (٦) أخت أمه . (خالته) .
- (٧) أخت زوجته . (١)
- (٨) أخته . (شقيقته) .
- (٩) زوجة جده .
- (١٠) زوجة أبيه .
- (١١) زوجة عمه .
- (١٢) زوجة خاله .
- (١٣) زوجة أخته .
- (١٤) زوجة ابن أخيه .
- (١٥) زوجة ابن أخته .

(١) صدر قرار المجلس العلى الانجيلى العام فى ١٩٢٤/٧/٥ بالتصريح بزواج أخت الزوجة المتوفاة .

(١٦) زوجة ابنه (كنته) .	(١٦) يزوج بنتها .
(١٧) بنت أمه .	(١٧) بابن أمها .
(١٨) بنت أبيه .	(١٨) بابن أبيها .
(١٩) بنت أخيه .	(١٩) بابن أخيها .
(٢٠) بنت أخته .	(٢٠) بابن أختها .
(٢١) بنت أخى زوجته .	(٢١) بابن أخى زوجها .
(٢٢) بنت أخت زوجته .	(٢٢) بابن أخت زوجها .
(٢٣) بنته .	(٢٣) بابنها .
(٢٤) ببنت بنته .	(٢٤) بابن ابنها .
(٢٥) ببنت ابنه .	(٢٥) بابن بنتها .
(٢٦) بنت زوجته .	(٢٦) بابن زوجها .
(٢٧) بنت بنت زوجته .	(٢٧) بابن بنت زوجها .
(٢٨) بنت ابن زوجته .	(٢٨) بابن ابن زوجها .
(٢٩) بنت زوجة أبيه .	(٢٩) بابن زوج أمها .

مادة ٨ ، لا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا عقد بين ذكر وأنثى كاملي الأعضاء والقوة التي تؤهلها للزواج الفعلي .

مادة ٩ ، لا يجوز أن يعقد الزواج إلا بعد الرضا بالإيجاب والقبول بين الزوجين .

مادة ١٠ ، (١) لا يجوز أن يعقد زواج الشاب إلا إذا بلغ من العمر ست عشرة سنة على الأقل . والصبيبة أربع عشرة سنة على الأقل . (٥)

مادة ١١ ، لأجل أن يكون الزواج صحيحاً يجب أن يكون مستوفياً للشرائط المقررة لدى الكنيسة التابع لها الطرفان أما إذا كان الطرفان تابعان لكنيستين مختلفتين فيجب أن يكون مستوفياً لكامل شروط الصحة المتبعة لكل من الكنيستين .

مادة ١٢ ، لا يعقد اكليل الزواج إلا لقمس المرسومون قانوناً أو مرشدو الكنائس الإنجيلية الذين يمنح لهم المجلس العمومي الرخصة بذلك .

(١) صدر قرار المجلس الأعلى الإنجيلي العام في ١٠/١٢/١٩٣٠ بأن تكون السن المحددة للزواج للشباب بألا تقل عن ١٨ سنة كاملة ميلادية وللصبيبة بألا تقل عن ١٦ سنة كاملة ميلادية .

(٥) ولاحظ حكم المادة ٩٩ من اللائحة التشريعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٣١ .

« مادة ١٣ » ، يكون لاغياً كل زواج بين انجلييين وطنيين لم يكن مستوفياً للشروط المقررة فى هذا الباب ولا يحكم بلفه إلا المجلس العمومى .

الباب الثالث فى المفارقة

« مادة ١٤ » ، المفارقة هى تباعد الزوجين عن بعضهما بسبب تنافر بينهما وتزول المفارقة بالمصالحة بينهما .

« مادة ١٥ » ، إذا أصبحت عيشة أحد الزوجين منغصة ومرة فوق الاحتمال بسبب سوء معاملة الآخر المتواصلة ولم تفلح المصالحة بينهما وطلب المفارقة جاز للسلطة المختصة أن تحكم له بها إلى أن يتصالحا فإن كان الزوج سببها وجبت عليه النفقة لامرأته وأولاده الذين فى رضاعتها أو حضانتها باتفاق الزوجين على تقديرها أو بتقديرها من السلطة المختصة . وإن كانت الزوجة سبب المفارقة فلا تلزمه النفقة عليها إلا إذا كان له أولاد فى رضاعتها .

« مادة ١٦ » ، إذا كانت علة المفارقة فى الزوجة فلها متاعها ، فقط ، المزودة به من بيت أبيها خاصة . وإلا فلها متاعها ومهرها أيضاً .

الباب الرابع فى الطلاق

« مادة ١٧ » ، الطلاق هو فسخ عقد الزواج بين زوجين .

« مادة ١٨ » ، لا يجوز الطلاق إلا بحكم من المجلس العمومى وفى الحالتين

الآتيتين :

أولاً : إذا زنى أحد الزوجين وطلب الطلاق الزوج الآخر .

ثانياً : إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية وطلب الزوج الآخر الطلاق .

« مادة ١٩ » ، فى الحالة الثانية المذكورة فى العادة السابقة لا يحكم بالطلاق

إلا لمصالح الزوج الذى بقى على دينه المسيحى .

الجزء الثانى فى ما للأولاد على والديهم وما للوالدين على أولادهم

الباب الأول فى الرضاعة والحضانة ومتولييهما

- « مادة ٢٠ » زمن الرضاعة مستثنان من يوم الولادة .
- « مادة ٢١ » تتولى الأم رضاعة بنيتها ذكوراً كانوا أو أنثاءً مطلقة كانت أو غير مطلقة مفارقة كانت أو غير مفارقة .
- « مادة ٢٢ » زمن الحضانة من نهاية زمن الرضاعة إلى بلوغ الطفل سبع سنين .
- « مادة ٢٣ » الأم أحق بحضانة الولد وتربيته إذا كانت غير مرتبطة برجل آخر حسنة السيرة والأخلاق قادرة على تربية ولدها وصيانه .
- « مادة ٢٤ » إذا لم تتوفر فى الأم شروط أحقية الحضانة المذكورة صارت حضانة الولد لأم الأم المسيحية ثم للأب المسيحية ثم للأقرب فالأقرب من أقرباء الأب المسيحيين ثم أقرباء الأم المسيحيين وإن لم يوجد أحد من هؤلاء أو أولئك فلن تعينه السلطة المختصة .
- « مادة ٢٥ » متى انتهت مدة الحضانة يسلم الصبى أو الصبية لأبيه المسيحية والافلجده المسيحية والأقرب من أقرباء أبيه المسيحيين والأقرباء الأم المسيحيين .

الباب الثاني فى النفقة

« مادة ٢٦ » ، نفقة الرضاعة أو الحضانة تلزم أبا الصغير إن لم يكن لهذا الصغير ، مال فإن كان له مال فلا يلزم أباه منها شئ إلا بالتبرع .
« مادة ٢٧ » ، يجب على الفروع وأزواجهم أن ينفقوا على الأصول وأزواجهم .
« مادة ٢٨ » ، كذلك يجب على الأصول وأزواجهم أن ينفقوا على فروعهم وأزواجهم .

« مادة ٢٩ » ، للأب والأم النفقة من أموال أولادهما إذا كانا فى عوز بحسبما ت قدره السلطة المختصة مع مراعاة ظروف الأولاد والديهم ودرجة الميسرة .
« مادة ٣٠ » ، تقدر النفقات المذكورة فى المواد السابقة بمراعاة من تفرض لهم وميسرة من تفرض عليهم ويلزم دفعها شهراً فشهراً مقدماً على الأقل وثلاثة أشهر على الأكثر حسب ميسرة المفروض عليه ودواعى المفروض له .

الباب الثالث فى ولاية الأبوين

« مادة ٣١ » ، يكون الولد ذكراً أو أنثى تحت ولاية أبيه إن وجد حتى يبلغ من التكليف .
« مادة ٣٢ » ، من التكليف للذكر والأنثى ثمانى عشر سنة ومتى بلغه أبيهما زالت عنه كل ولاية ووصاية غير أنه يجوز لأى منهما التصرف بإذن الولى متى بلغ ست عشرة سنة .
« مادة ٣٣ » ، يجوز للسلطة المختصة أن تحرم من حقوق الولاية المذكورة الأب إذا كان فاسد الآداب أو إذا اعتنق ديانة أخرى .
« مادة ٣٤ » ، إذا مات الأب أو حكم بزوال حقوق ولايته تعيين السلطة المختصة المذكورة من يقوم بالولاية وتقدم الأم الغير المتزوجة بزواج آخر إن كانت مقتدرة وحسنة التصرف . وإلا فالجد وإلا فالأقرب من الأقارب والأصهار .

الجزء الثالث

الباب الأول

فى تنصيب الأوصياء

• مادة ٣٥ ، (١) القاصر من لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة .

• مادة ٣٦ ، لصاحب الولاية أن يقيم قبل وفاته وصياً مختاراً على القاصر الذى تحت ولايته وإن لم يقم فتعين السلطة المختصة وصياً للقاصر ويقوم بالوصاية مجاناً إذا كانت التركة لغاية منتهى جنيته وأما إذا زادت التركة عن ذلك فبالمنة واحد فى السنة .

• مادة ٣٧ ، لا يجوز عزل الوصى المختار إلا إذا ثبت تغريظه فى أموال القاصر .

• مادة ٣٨ ، تثبت الوصاية المختارة بإقرار الموصى بخطه أو بإقراره بذلك أمام السلطة المختصة أو من ينوب عنها بشرط أن يكون الموصى من المشهود لهم بسلامة العقل وحسن الآداب .

• مادة ٣٩ ، لا يضع الوصى المختار يده على أموال القاصر إلا بعد إثبات صفته المذكورة أمام السلطة المختصة وصدور قرار منها بثبوت الصفة .

• مادة ٤٠ ، تجرد فى كل حال أموال القاصر بقائمة على ثلاث صور يوقع عليها من الوصى المختار ومن تنتدبه السلطة المختصة وتحفظ إحدى الصور بيد الوصى المختار والثانية تسلم للسلطة المختصة والثالثة تحفظ بدفتر خاتمة المجلس العمومى .

• مادة ٤١ ، إذا لم يعين صاحب الولاية قبل وفاته وصياً مختاراً تعين السلطة المختصة وصياً على مال القاصر وتقدم الأم إذا كانت حسنة التصرف وغير متزوجة بزواج آخر وإلا فالجد إذا كان حسن التصرف ثم الأقرب فالأقرب من الأقارب ممن يكونون كذلك وإلا فمن غيرهم .

• مادة ٤٢ ، إن أرت السلطة المختصة خلافاً فى أعمال الأوصياء والأولياء مختارين كانوا أو غير مختارين وجب عليها عزلهم وتعيين خلفهم ويجوز لها أن تنتدب مؤقتاً من يقوم بأعمال الوصاية .

الباب الثانى

فى واجبات الوصى

« مادة ٤٤ » يجب على الوصى أن يدير أشغال القاصر بالذمة والنشاط والحكمة .

« مادة ٤٥ » لا يجوز للوصى تشغيل أموال القاصر بأحد المتاجر حتى لا تكون ذات كسب إلا بإذن من السلطة المختصة .

« مادة ٤٦ » لا يجوز للوصى أن يتاجر بأموال القاصر فى المتاجر ذات الأخطار وإلا كان مسؤولاً عن الحساب . وإذا لم يتجر بالمال وجب عليه أن يضعه بالفائدة فى أحد البنوك التى تعينها السلطة المختصة .

« مادة ٤٧ » يقدم الوصى ضماناً كافية لمحل المجلس العمومى تساوى أموال القاصر مرة ونصفاً . وعلى المجلس المذكور تسجيل هذه الضمانة بإحدى المحاكم .

« مادة ٤٨ » يجب على الوصى أن يقدم للسلطة المختصة كشفاً متضمناً حساب أعمال وصايته بالبيان سنوياً وللسلطة المذكورة الحق فى مناقشته فى الحساب المذكور .

« مادة ٤٩ » إذا وجدت السلطة المختصة فى الحساب المذكور ما يخالف الذمة وجب عليها عزل الوصى وتنصيب غيره ممن تتوفر فيهم اللياقة .

« مادة ٥٠ » لا يجوز للوصى أن يبيع شيئاً من عقار القاصر أو يقايض عنه أو يرهنه إلا بإذن من السلطة المختصة .

« مادة ٥١ » أما إذا أراد الوصى أن يبيع منقولات القاصر فيجب عليه أن يحرر بها كشفاً ويقدمه للسلطة المختصة التى تصرح ببيع ما رضى لزوم بيعه ما عدا التحف بشرط أن يكون البيع بالمزاد العمومى وينشر عنه فى الجرائد مرتين على الأقل إحداهما قبل البيع بخمسة عشر يوماً والأخرى قبله ثمانية أيام وإذا كان المباع لا تزيد قيمته عن ألف قرش يعان بالمزاد عنه بموجب قائمة مزاد فقط .

« مادة ٥٢ » لا يجوز للوصى أن يشتري عقاراً للقاصر إلا بعد عرض صورة العقد وشروطه على السلطة المختصة والإذن منها فى ذلك .

« مسادة ٥٣ : لا يجوز بيع التحف التى للقاصر إلا بقدر وفاء دين المتوفى وذلك بقرار يصدر من السلطة المختصة وبطريق المزاد العلنى .

« مسادة ٥٤ : يجوز للوصى مدة وصياته أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يجريه بنفسه فى مال القاصر ولكن يكون الوصى وهذه مسؤولاً عن أعمال الوكالة وبشرط أن لا يكلف القاصر بشئ .

« مسادة ٥٥ : لا يجوز للوصى رفع دعاوى أو قبول مصالحات بشأن أموال القاصر إلا بإذن من السلطة المختصة .

« مسادة ٥٦ : إذا رفعت دعوى على الوصى فى شأن قاصر وجب عليه أن يبلغ السلطة المختصة فوراً بالكتابة ويجب عليه أن يبلغها بجميع الأحكام التى تصدر فى بحر ثمانية أيام بالأكثر من تاريخ صدورها وعن الإجراءات المنوى اتخاذها . وإلا كان مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن ذلك التفريط .

« مسادة ٥٧ : على الوصى أن يتبع الأوامر والقرارات التى تصدر من السلطة المختصة بشأن ذلك .

« مسادة ٥٨ : لا يجوز لوصى أن يدفع ديناً مدعى به فى ذمة المتوفى إلا بعد ثبوت حقيقة الدين بقرار يصدر من السلطة المختصة أو من المحاكم المختصة بعد اتباع الوصى الأحكام المدونة بمادة ٥٦ .

« مسادة ٥٩ : فى حالة إقامة وصى ما يلزم تسليمه نسخة حاوية مواد الوصاية .

الجزء الرابع

الباب الأول

قواعد عمومية

« مسادة ٦٠ : التركة التى ضمن وارثيها قاصرون أو غائبون أو من يستحقون الحجر يجب ضبطها حال وفاة صاحبها على يد السلطة المختصة أو من ينوب عنها .

« مسادة ٦١ : إذا لم يمكن حصر التركة وقت ضبطها يصير إجراء ذلك فى أقرب وقت يتفق عليه الورثة والسلطة المختصة .

« مادة ٦٢ » : إذا مات أشخاص في حادثة واحدة بغير أن يعلم سابقهم من لاحقهم وكان لهم حق التعاقب في الميراث يكون الحكم في ذلك بالقرائن المرجحة .

« مادة ٦٣ » : إذا لم تعرف ورثة متوفٍ أما تسلم تركته للسلطة المختصة لاستعمالها والاستفادة بأرباحها مع حفظ ذوات العين أو ما يستبدل منها قانوناً وإذا ظهر وارث فيستم ذوات العين والأصل فقط .

الباب الثاني

في حق الإرث وموجبات الحرمان منه

« مادة ٦٤ » : حق الإرث لا يكون إلا لمن وجد في طبقات الوارثين حياً حساً أو حكماً بعد وفاة المورث .

« مادة ٦٥ » : يعتبر مؤقناً في حكم الحى الحمل المحقق وجوده قبل وفاة المورث ويقدر له نصيب ذكر حتى يولد فإن ولد حياً وعاش حياة ولو يوماً واحداً ورث وإلا فلا .

« مادة ٦٦ » : يحرم من حق الإرث المسيحي :

أولاً : من حكم عليه قضائياً بأنه قتل أو شرع في قتل مورثه عمداً أو اشتراك فيه بأى طريقة من طرق الاشتراك المبينة في قانون المحاكم .

ثانياً : من أمكنه إنقاذ مورثه من الهلاك وتقاوس عنه عمداً .

ثالثاً : من علم بقاتل مورثه ولم يبلغ عنه المحاكم .

رابعاً : من تدين بغير الديانة المسيحية (والمراد بالديانة غير المذهب) .

« مادة ٦٧ » : لا يسرى حكم المادة السابقة على أبناء المحروم من الميراث ولا على أبناء أبنائه وإن سفلوا ولا أبويه وأجداده وإن علوا ولا على زوجته ولا على أخوته وأخواته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته وأولاد أخوته وأولاد أخواته ولا على أصهاره .

الباب الثالث

فى كيفية إثبات الوراثة

« مادة ٦٨ » على من أراد إثبات وراثته أن يكلف بقية شركائه فى الوراثة بالحضور أمام السلطة المختصة .

« مادة ٦٩ » إذا كان بين الورثة مفقود لا تعلم حياته من مماته يجب اختصاص من تؤول إليهم تركته ليحلوا محله فى الخصومة . وكذا إذا كان بعضهم غائباً عن القطر المصرى مدة أكثر من ستة أشهر ولا يعلم له مركز بجهات نفيه .

الباب الرابع

فى أنصبة الورثة ودرجاتهم

مبادئ عمومية

« مادة ٧٠ » مستحقو الإرث هم الزوجة مع أقرب الأقرباء شرعاً متى كانوا أحياء . وللأولاد حق الإرث مع أعمامهم وعماتهم .

« مادة ٧١ » لا تقسم التركة بين مستحقيها إلا بعد أمرين :

أولاهما : خصم ما يصرف من كفن وجنازة وغيره على الميت بحسب حالة تركته .
ثانيهما : دفع ما هو مطلوب على التركة من ديون ثابتة للميرى أو لغيره .

« مادة ٧٢ » إذا قبل الورثة التركة كما هى بدون حصر يلتزمون بوفاء جميع ما عليها من الديون كذا إذا قبلوها بعد الحصر والتأمين وكتابة محضر بشهادة عدول وإعلان يعطى لكل مدائن عما يستحقه منها . وفى حالة عدم قبول الورثة للتركة فلا يلزمهم قضاء الدين وعلى المجلس العمومى بعد أخذ الاستوثاقات اللازمة منهم كتابة بتخليهم عن التركة أن يقسمها بين المداينين بحسبما يستحق كل منهم بالنسبة لصافيها بعد أخذ الرسوم المقررة .

« مادة ٧٣ » للذكر مضاعف نصيب الأنثى فى جميع متروكات مورثه ثابتة كانت أم منقولة .

« مادة ٧٤ » الأولاد (الذكور والأناث) المتزوجون وغير المتزوجين

يرثون أباءهم وأمهاتهم بموجب المادة السابقة أى مادة (٧٣) .

« مادة ٧٥ » لأولاد الأولاد حق الإرث فى جدهم وجدتهم مع أعمامهم وعماتهم بمقدار نصيب والدهم لو كان حيا .

« مادة ٧٦ » من ولد من الأولاد ذكورا كانوا أو أنثاء بعد وفاة أحد والديهم أو بعد إعمال أحدهما الوصية يرث مع أخوته بموجب مادة (٧٣) وبعد طبقة الأولاد طبقة أولاد الأولاد مهما نزلوا طبقة بعد طبقة .

« مادة ٧٧ » إذا مات أحد بدون عقب من نسله فما يبقى بعد حصة الزوجة فلأبيه ولأمه كمادة (٧٣) .

« مادة ٧٨ » إذا مات أحد الزوجين وترك أولاداً فلزوج الآخر الثلث أما إذا لم يترك فالثلث .

« مادة ٧٩ » من مات عن أخوة وأخوات أشقاء فقط تقسم تركته بينهم دون غيرهم (كمادة ٧٣) .

« مادة ٨٠ » من مات عن أخوة وأخوات بعضهم أشقاء والآخرين ليسوا أشقاء فيكون للأشقاء نصيب الوالد وهو سهمان ونصيب الوالدة وهو سهم . ويكون لأخوة الأب نصيب الأب فقط وهو سهمان ولأخوة الأم نصيب الأم فقط وهو سهم تقسم بين الذكور والإناث (كمادة ٧٣) .

« مادة ٨١ » إذا مات أحد الأخوة وخلف ذكراً أو أنثى فيرث سهم أبيه مع أعمامه وعماته وسهم أمه مع أخواله وخالاته والحكم فى أولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا وتقسم (كمادة ٧٣) .

« مادة ٨٢ » من مات عن زوجة وأجداد فلأجداد من الأب ثلثا ما يبقى بعد حق الزوجة وللأجداد من الأم الثلث وإذا مات أحد للجد من الأب والأم فينحصر نصيبه فى أولاده مع باقى الأجداد والقسمة بين الورثة فى كل هذه الأحوال تكون بموجب (مادة ٧٣) .

(١) لاحظ حكم البند (١) من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال بأن القاصر هو من لم يبلغ إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه ، وكذلك حكم البند (٢) من المادة ٤٤ من القانون المدنى من أن سن الرشد هى إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة .

« مادة ٨٣ » من مات عن أعمامه وعماته وأخواله وخالاته فلاأعمامه وعماته الثلثان ولأخواله وخالاته الثلث (كمادة ٧٣) والحكم فى أولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا .

« مادة ٨٤ » من مات عن آباء وأمهات أجداده فلمن من الأب منهم الثلثان ومن من الأم الثلث ومن يكون قد توفى منهم يرث ولده سهمه مع الباقيين بمراعاة (مادة ٧٣) .

« مادة ٨٥ » من مات عن أعمام وعمات وأخوال وخالات أبويه فالثلثان للأعمام والعمات والثلث للأخوال والخالات (كمادة ٧٣) ومن يكون قد توفى منهم يرث نسله سهمه مع الباقيين وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا .

« مادة ٨٦ » من مات بدون وارث فتضم تركته إلى صندوق الطائفة العام .

« مادة ٨٧ » الأولاد والأهل الغير الشرعيين لا يرثون بدون وصية من المورث .

« مادة ٨٨ » إذا تبرع الموصى له بما آل إليه من الوصية يقبل منه ذلك بشرط أن يكتب ويشهد على نفسه بهذا التبرع .

الباب الخامس

فى الوصية

« مادة ٨٩ » الوصية هى عقد يعقده المالك لبيان إرادته عن كيفية تقسيم تركته بعد وفاته .

« مادة ٩٠ » يشترط أن يكون الموصى فى حالة عقلية تخوله حق التصرفات الشرعية .

« مادة ٩١ » لا تعتبر الوصية إلا إذا كانت بعقد مكتوب معضى من الوصى باسمه وفرمته أو مختومة بختمه وممضية من ثلاثة شهود لا يكونون جميعهم أقرباء له .

« مادة ٩٢ » يسجل عقد الوصية قبل وفاة الموصى فى سجل المجلس العمومى أو فى سجل كنيسة إنجيلية معد لذلك بتصديق من المجلس العمومى .

« مادة ٩٣ » للموصى الحق التام أن يوصى بما يشاء لمن يشاء بشرط أن يذكر أسماء ورثته الشرعيين فى الوصية سواء أعطاهم أو جردهم كلهم أو بعضهم .

الباب الخامس فى الحجر على البالغ

الباب الأول فى أسباب الحجر

« مادة ٩٤ » يحجر على البالغ فى تصرفاته إذا كان المراد الحجر عليه معتوهاً أو ذا غفلة أو سفيهاً أو مجنوناً ويسمى هذا حجراً قضائياً .
(تنبيهات) المعتوه هو الذى لا يميز تمييزاً كاملاً صريحاً بين النافع والضار من الأفعال . والعته نوعان طبيعى أى من الخلقة الأصلية وعارض أى حادث بسبب من العوارض .

ذو الغفلة هو الضعيف الإرادة ضعفاً زائداً بحيث يصير عرصة لأقل تأثير على إرادته .
السفيه هو المبذر نبذيراً فاحشاً يزيد عن دخله .
المجنون هو المصاب بخلل فى قواه العقلية إما كاملاً مستمراً أو جزئياً متقطعاً .

الباب الثانى فى أنواع الحجر

« مادة ٩٥ » الحجر نوعان حجر عام وحجر خاص .
« مادة ٩٦ » الحجر العام يشمل جميع التصرفات الشخصية وغير الشخصية ، والحجر الخاص يشمل جميع الأمور المعينة فى حكم الحجر فقط .
« مادة ٩٧ » الحجر بالنسبة للمعتوه عتهاً طبيعياً يعتبر موجوداً من يوم وجود المعتوه نفسه على شرط إثبات وجود العته الطبيعى فى حال حياة المعتوه .
« مادة ٩٨ » الحجر بسبب العته الحادث أو الغفلة أو السفه أو الجنون لا يعتبر موجوداً إلا من يوم نشر طلب الحجر مالم تأمر السلطة المختصة بأنه يعتبر مبتدئاً من تاريخ تال لذلك .

« مادة ٩٩ » أما الحجر بسبب السفه أو الغفلة فلا يقع إلا خاصاً وأما حكم المجنون والمعتوه فكحكم القاصر فيحجر عليهما حجراً عاماً ويقام لهما قيم يدبر أموالهما بالكيفية والأحكام المدونة فى باب الوصاية .

« مادة ١٠٠ » يبين في الحكم الصادر بالحجر الخاص الأمور الممنوع تصرف المحجور عليه فيها مع مراعاة درجة المسفه والغفلة ودرجة يسر المحجور عليه وغير ذلك من الظروف .

« مادة ١٠١ » يجوز طلب الحجر من أى من أقرباء المطلوب الحجر عليه أو من زوجته أو من أى من أصهاره .

« مادة ١٠٢ » إذا لم يكن للمطلوب الحجر عليه أقرباء أو زوجة أو أصهار فيجوز تقديم الطلب من أى شخص كان من الإنجليبين الوطنيين .

« مادة ١٠٣ » جائز للسلطة المختصة حال تقديم الطلب إليها أن تعين مديراً مؤقتاً لأموال المطلوب الحجر عليه إذا قضت الظروف بذلك .

« مادة ١٠٤ » لا يجوز الطعن فى تصرفات المتوفى بسبب من أسباب الحجر عليه إلا إذا كان طلب الحجر قدم ونشر قبل الوفاة هذا مع عدم الإخلال بحقوق ذوى الشأن فى طلب فسخ العقود بسبب من الأسباب المبينة فى القانون المدنى المصرى أمام الجهة المختصة .

الباب الثالث

فى تعيين القيم وواجباته

« مادة ١٠٥ » يقام القيم ويعزل بالكيفية والأحكام المقررة لتنصيب الأولياء وعزلهم .

« مادة ١٠٦ » واجبات القيم كواجبات الوصى ويتبع فى حقه الأحكام المقررة فى حق الوصى وواجباته .

الباب الرابع

فى فك الحجر

« مادة ١٠٧ » إذا زال سبب الحجر جاز للمحجور عليه أن يطلب من السلطة المختصة بالحجر إصدار حكم بفك الحجر منه .

القسم الرابع
لدى اليهود

الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية
للإسرائيليين (ريانين)

شريعة اليهود

ظلت الديانة اليهودية ملة واحدة حتى القرن الثامن الميلادي حيث انقسم اليهود إلى طائفتين - الريانيين ، القرائين .
والطائفة الأولى : هي الأصل والأكثر عدداً وتعتقد بالتوراة والتلمود . والتوراة عند اليهود هي أسفار موسى الخمسة : التكوين والخروج والأخبار واللاويين وتثنية الاشتراع . أما التلمود فهو عبارة عن فقه الشريعة وتفسير للتوراة من تأليف فقهاء اليهود قبل الميلاد بنحو خمسة قرون ، وللتلمود عند اليهود الريانيين منزلة كبرى إذ يرونه المرجع الوحيد في أحكام الدين من عبادات ومعاملات .
وانقسمت تلك الطائفة إلى طائفة الأشكينازم وهم من يهود الغرب . وطائفة السفارديم وهم من يهود الشرق . وينتمي اليهود في مصر إلى طائفة السفارديم .
والطائفة الثانية : وهم القرائين فترى أن المصدر الأول والوحيد للشريعة هو التوراة ولا يتقيدون بما ورد في التلمود من فقه وشرح ووصايا ويرون فتح باب الاجتهاد لكل إنسان .
وتختلف الطائفتان تبعاً لذلك في كثير من الأحكام القانونية .

الأحكام الشرعية

في الأحوال الشخصية للإسرائيليين (١)

الباب الأول

في الخطبة

- « مادة ١ : الخطبة عقد يتفق به الخاطبان على أن يتزوجا ببعضهما شرعاً في أجل مسمى بمهر مقدر بشروط يتفقان عليها .
« مادة ٢ : القاصرة يجوز لوالدها أن يخطب لها وإذا كانت بتيمة جاز لوالدها أو أحد أخوتها أن يخطبوا لها .

(١) المواد المذكورة هنا بنصها العرفي بدون أي تصرف من كتاب الأحوال الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين لمؤلفه م . جاي بن شمعون ، على وفق النسخة المطبوعة بمطبعة كوهين ورزنتال بمصر سنة ١٩١٢ .

والكتاب المذكور اشتمل على جزئين ومكون من ٨٧١ مادة ، وقد اقتصرنا على إيراد الجزء الأول منه ، ذلك أن الجزء الثاني نظري على مسائل موضوعية في الميراث والوصية والولاية والوصاية على القصر -

« مادة ٣ » : الراشدة أمرها في يدها ولكن جرت العادة أن والدها ينوب عنها متى كانت الخطبة بقبولها كما جرت العادة أيضاً أن اليتيمة ينوب عنها والدتها أو أحد أخوتها أو أحد أقاربها .

« مادة ٤ » : الخاطب أمره في يده ولا يجوز أن ينوب عنه أحد إلا بتوكيل .

« مادة ٥ » : يصح فسخ الخطبة بإرادة الاثنين أو إبطالها بإرادة أحدهما .

« مادة ٦ » : لا تعد الخطبة شرعية إلا بالعهد الشرعى المعروف بالقنيان .

« مادة ٧ » : يجوز توثيق الخطبة بعقد كتابي يشتمل على القنيان وعلى غرامة يلتزم بها من يعدل عن الخطبة من المتعاقدين .

« مادة ٨ » : ناقض الخطبة لا يلزمه دفع شيء آخر غير الغرامة المضروبة .

« مادة ٩ » : ومع ذلك فالغرامة تسقط إذا وجد سبب من الأسباب الآتى بيانها :

أولاً : إذا ظهر بأحد الخطيبين عيب لم يكن يعلم به الخاطب الآخر .

ثانياً : إذا طرأ العيب أو حدث جنون أو مرض بعد الخطبة .

ثالثاً : إذا ثبت على إحدى العائلتين ارتكاب الفحشاء .

رابعاً : إذا اعتنق قريب إحدى العائلتين ديانة أخرى أو مذهباً آخر .

خامساً : إذا ساء سلوك الخاطب أو أسرف .

سادساً : إذا اتضح أن الخاطب عديم التكليف .

سابعاً : إذا علم الخاطب أن المخطوبة مات لها زوجان .

« مادة ١٠ » : إذا توفي أحد الخاطبين بطلت الخطبة ولا غرامة وردت الهدايا كنص المادة ١٤ .

« مادة ١١ » : إذا قضت السلطة الشرعية باستحقاق الغرامة ولم يحصل دفعها ومات المزم بها لزممت تركته .

- والقرومة والهيئة وهى من المسائل التي صدرت بشأنها تشريعات موحدة تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم . كما اشتمل على مسائل أخرى إجرائية فى الإثبات والتسجيل لا تنطبق لتوحيد المسائل الإجرائية بالنسبة للمصريين جميعاً .

« مادة ١٢ » وفاة أبى المخطوبة أو المتعهد بالفرامة لا تبطل العقد بل ينفذ وتسرى الفرامة على الورثة .

« مادة ١٣ » إذا غير أحد الخاطبين إقامته من بلد إلى بلد فلا يجبر الآخر على الانتقال معه وتحق له الفرامة إلا إذا كان السفر إجبارياً فإن الفرامة فى هذه الحالة تسقط .

« مادة ١٤ » إذا أهذى أحد الخاطبين شيئاً إلى الآخر وجب على المهدى إليه رده أو دفع قيمته إذا فقدته غير أن الهدية إذا كانت من المستهلكات أو مما يتلف بالاستعمال فردها أو تعرض قيمتها غير واجب .

« مادة ١٥ » للخطبة مع ذلك أحكام وقواعد متبعة فى مصنفين باللغة العربية أحدهما اسمه نفيه شالوم بالأسكندرية والآخر اسمه نهر مصرايم بمصر يجب اتباعهما وإلا فلا يصح التمسك بخطبة تكون مخالفة لأحكامها ولا المقاضاة بشأنها أمام السلطة الدينية .

الباب الثانى

فى الزواج

« مادة ١٦ » الزواج فرض على كل إسرائيلى .

« مادة ١٧ » الدين والمذهب شرط لصحة العقد فإذا كان أحد الاثنين من غير الدين أو من مذهب آخر فلا يجوز العقد بينهما وإلا كان باطلاً .

« مادة ١٨ » يصح أن يعقد بين اثنين كان أحدهما أجنبياً ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقاً شرعياً .

« مادة ١٩ » إذا ارتد الاسرائيلى ثم تزوج شرعياً بإسرائيلية صح العقد كذلك إذا ارتدت الإسرائيلية ثم تزوجت بإسرائيلى .

« مادة ٢٠ » عقد الرجل على الزوجة من غير أن يراها مكروه .

« مادة ٢١ » كذلك زواج الشيخ بصبية وزواج العجوز بصبى زواج مكروه .

« مادة ٢٢ » السن اللائق لزواج الرجل هو ثمانية عشر عاماً .

« مادة ٢٣ » يجوز الزواج بعد بلوغ الثلاث عشر سنة بالنسبة للرجل واثنتا عشرة سنة ونصف بالنسبة للزوجة وبحيث أن تثبت عانتها ولو شعرتين .

« مادة ٢٤ » يجوز زواج الصغيرة بولاية أبيها متى أراد أو متى أرادت أمها أو أحد أخوتها إذا كانت يتيمة ورضيت .

« مادة ٢٥ » الصغيرة المتزوجة بولاية أبيها لا ينقض عقدها إلا بالطلاق ولو ادعت أن زواجها بغير قبولها .

« مادة ٢٦ » تنقضى ولاية الأب في تزويج الصغيرة بطلاقها أو بوفاة زوجها .

« مادة ٢٧ » للصغيرة اليتيمة التي زوجها أمها أو أحد أخوتها فسخ العقد .

« مادة ٢٨ » يقع الفسخ شرعاً بقولها أمام شاهدين أنا لا أقبل فلانا زوجاً لى ولا أريد أن أبقى زوجة له أو قولها أننى أفسخ عقد زواجى أو إذا زوجت نفسها من آخر .

« مادة ٢٩ » يصح الفسخ بلا إشهاد من اليتيمة إذا وقع زواجها قبل بلوغها بست سنين .

« مادة ٣٠ » لحق الفسخ حد هو الحمل أو تجاوز الاثنتى عشرة سنة ولو بيوم مع نبت شعر العانة .

« مادة ٣١ » الفسخ من الصغيرة يسقط حقها فى المهر دون مؤجل الصداق .

« مادة ٣٢ » يجمل بالسلطة الشرعية أن تمنع زواج الصغيرة تحاشياً من الفسخ فيما بعد .

« مادة ٣٣ » القاصر لا يطلق بل يفسخ وإنما هو يطلق إذا أرشد واختلى بزوجه .

« مادة ٣٤ » لا ولاية ولا سلطة لأحد على العاقلين فى حال بلوغهما من الرشد المنوه عنها فى المادة ٢٣ .

« مادة ٣٥ » لا يجوز العقد على امرأة غير خالية أو غير ثابت طلاقها شرعاً أو وفاة زوجها .

« مادة ٣٦ » المتوفى عنها زوجها إذا لم يترك أولاداً وكان له شقيق أو أخ لأبيه عدت له زوجة شرعاً ولا تحل لغيره مادام حياً إلا إذا تبرأ منها كنص المادة ٤٣ .

« مادة ٣٧ » لا يصح العقد مع وجود قرابة تحريم أو مانع شرعى .

« مادة ٣٨ » قرابة التحريم نوعان ، نوع لا ينعقد فيه العقد ولا يحتاج إلى طلاق والأولاد لا يعدون شرعيين ونوع يكون فيه العقد باطلاً ويجبر الرجل على الطلاق ولا يعد أولاده غير شرعيين .

« مادة ٣٩ » محرمات النوع الأول هن الأم والبنت وبنت البنت وبنت الابن وامرأة العم لأب وبنت للزوجة وبنت بنتها وبنت ابنها والحماة وأمهات والأخت والعمة والخالة وامرأة الأب وامرأة الإبن وامرأة الأخ وأخت الزوجة .

« مادة ٤٠ » محرمات النوع الثانى هن الجدة وامرأة الجد وامرأة ابن الابن ، وامرأة ابن البنت ، وبنت بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت بنت البنت ، وبنت ابن البنت ، وبنت بنت ابن الزوجة ، وبنت بنت الزوجة ، وجدة أبى الزوجة ، وجدة أم الزوجة ، وجدة الجد ، وامرأة العم لأم ، وامرأة الخال .

« مادة ٤١ » لا قياس فى المحرمات بنوعيتها فهن مستثنيات حصراً علون أو سفلن وماعداهن حلال .

« مادة ٤٢ » يجوز للزوج بأخت الزوجة إذا توفيت .

« مادة ٤٣ » تبرؤ سلف الزوجة المتوفى زوجها عن غير عقب من الزوج بها منصوص على طريقته فى سفر التنتية بالاصحاح ٢٥ .

« مادة ٤٤ » يحرم الزوج بغير الشرعيين ذكوراً وإناثاً من محرمات النوع الأول فإذا حصل للزوج مع ذلك اكراه الزوجان على الطلاق ، وإذا ولدا عدت أولادهما أيضاً غير شرعيين .

« مادة ٤٥ » يحرم للزوج بمن كان مرضوض الخصيتين أو مخصيها كليهما أو أحديهما أو محبوب الأكليل .

« مادة ٤٦ » يحرم على الكاهن الزوج بالمطلقة منه أو من غيره ، وبالزانية . فإذا تزوج أجبر على الطلاق وإذا عقب كان النسل خارجاً عن الكهنوت ، والمرأة من هذا النسل لا تحل لكاهن .

« مادة ٤٧ » الجنون المطبق في أحد الاثنين مانع من الزواج وإلا كان باطلاً .

« مادة ٤٨ » إنما ينعقد زواج الأخرس أو الخرساء بواسطة السلطة الشرعية .

« مادة ٤٩ » المطلقة أو الأرملة لا يجوز العقد عليها قبل انقضاء عدتها اثنين وتسعين يوماً بحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ، صبية كانت أو مسنة ومقيمة مع زوجها أو بمعزل عنه حتى ولو لم يدخل عليها .

« مادة ٥٠ » الحامل وأم الرضيع لا يجوز العقد عليها قبل الوضع أو قبل بلوغ الرضيع أربعة وعشرين شهراً فطم أو لم يطم .

« مادة ٥١ » ممنوع الزواج أيام السبت وأيام الأعياد المنهى عن العمل فيها سواء أوائلها أو أواخرها أو أواسطها .

« مادة ٥٢ » كذلك التسعة أيام الأول من شهر آب والأربعة وعشرون التالية لعيد الفصح ، وإنما يجوز فيها التقديس عند الضرورة .

« مادة ٥٣ » على الزوج اعتزال العمل سبعة أيام من يوم زواجه ولو لم يكن أول زواج له متى كانت الزوجة بكرأ فإذا كانت ثيباً فثلاثة أيام وإذا كانت أول زوجة فسبعة .

« مادة ٥٤ » لا ينبغي للرجل أن يكون له أكثر من زوجة وعليه أن يحلف يميناً على هذا حين العقد ، وإن كان لا حجر ولا حصر في متن التوراة .

« مادة ٥٥ » إذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر أن يعدل أو كان له مسوغ شرعى جاز أن يتزوج بأخرى .

« مادة ٥٦ » أركان العقد ثلاث : (الأول) تسمية المرأة على الرجل وتقديسها عليه بقبولها ولو بخاتم يعطيه إليها بدأ بيد بحضرة شاهدين شرعيين قائلين بالعبرية تقدست لى زوجة بهذا الخاتم أو بغيره . (الثانى) العقد الشرعى المكتوب (الثالث) الصلاة الدينية صلاة البركة بحضرة عشرة رجال على الأقل .

« مادة ٥٧ » الزوجة بلا تقديس لا تعد زوجة شرعاً .

« مادة ٥٨ » ، يجب أن يكون الشئ ملك الرجل والخاتم يلزم أن لا يكون بحجر ولو ثميناً .

« مادة ٥٩ » ، التقديس من الصغير غير معتبر شرعاً .

« مادة ٦٠ » ، يجوز تقديم التقديس وارجاء الركنين الآخرين ، ولكن الزوجة ترتبط شرعاً فلا تحل لأخر إلا بالطلاق أو الوفاة .

« مادة ٦١ » ، إذا لم يتوفر الركن الثانى والثالث المنصوص عليهما بالمادة ٥٦ فالتقديس وحده لا يكفى فلا يحل للرجل الدخول على الزوجة قبل استكمال باقى أركان الزواج .

« مادة ٦٢ » ، يجوز للرجل أن يوكل غيره فى التقديس إذا منعه مانع عن الحضور بشخصه .

« مادة ٦٣ » ، لا يصح أن يكون الوكيل أجنبياً أو أخرس أو غير بالغ عاقل رشيد .

« مادة ٦٤ » ، إذا ادعى أن التقديس لم يقع صحيحاً لعدة من العال الشرعية كان الفصل فى ذلك للسلطة الشرعية .

« مادة ٦٥ » ، اتفقت الرئاسات الدينية بالقطر المصرى على أن التقديس فيه إذا كان فى غير وقت عقد الزواج ولم يكن بواسطة مأذون شرعى عد لاغياً .

« مادة ٦٦ » ، إقامة الرجل مع المرأة بغير كتابة عقد الزواج الشرعى ممنوع ولو كان هناك تقديس .

« مادة ٦٧ » ، يجب أن يشتمل عقد الزواج على ذكر المهر وحقوق وواجبات الزواج الشرعية وما يشترطه الزوجان على بعضهما مما لا يخالف الأصول أو الشرع . وما يكون أخذه الزوج من الزوجة وما يجب عليه لها من مؤجل الصداق .

« مادة ٦٨ » ، العقد يتبع نظام وأحكام البلد الذى حصل فيه إلا إذا نص على ما يخالف ذلك .

« مادة ٦٩ » ، تحفظ الزوجة عقد زواجها عند نفسها أو عند من شاعت من أهلها ، وإذا فقد وجب تحرير عقداً آخر فوراً وإلا كانت إقامة الرجل معها غير حلال شرعاً .

- « مادة ٧٠ » ممنوع الزواج في أثناء أيام الحداد وهي ثلاثون يوماً .
- « مادة ٧١ » إذا توفيت الزوجة ممنوع على الزوج أن يتزوج بعدها قبل فوات ثلاثة أعياد لا يحسب منها عيد الاستغفار ولا عيد رأس السنة .
- « مادة ٧٢ » ومع ذلك فسلطة الشرعية أن ترى غير ذلك إذا وجدت ضرورة للتعجيل وعدم الانتظار .

الباب الثالث

في حقوق الزوج

- « مادة ٧٣ » متى زفت الزوجة إلى زوجها حقت عليها طاعته والامتثال لأوامره ونواهيه الشرعية .
- « مادة ٧٤ » وعليها خدمة الزوج بشخصها خدمة لا يهينها بها .
- « مادة ٧٥ » للرجل الحق فيما تكتسبه زوجته من كدها وفيما تجده لقيه وفي ثمرة مالها وإذا توفيت ورثها .
- « مادة ٧٦ » كد المرأة كناية اشتغالها بما يشتغلن به نساء البلد عادة ، فما تريحه من كدها هو من حق الرجل مادام قائماً بما عليه من الواجبات .
- « مادة ٧٧ » إذا كان الرجل موسراً أو كانت الزوجة دخلت له بمال غير يسير فلا يلزمها القيام بخدمة البيت إلا بقدر ما ينبغي .
- « مادة ٧٨ » على الزوجة إذا كانت هي وزوجها فقيرين أن تقوم بنفسها بخدمة البيت والرضاعة .
- « مادة ٧٩ » إذا ادعت المرأة ميسرة الرجل وهو ادعى الفقر فعليها البيئته .
- « مادة ٨٠ » إذا نذرت المرأة أن لا ترضع فندرها لغو لاقيمة له .
- « مادة ٨١ » للرجل منع زوجته من ارضاع غير ولده بأجر .
- وإذا تكلت طفلها فليس له إلزامها بإرضاع أولاد غيره .
- « مادة ٨٢ » ليس للرجل أن يكره زوجته على أن يرضع ولداً غيرها .
- « مادة ٨٣ » إذا عثرت الزوجة على لقية فهي من حق زوجها مادام قائماً بما عليه من الواجبات .

« مادة ٨٤ » : إذا صادف العثور على اللقبة طلاقاً فاسداً فلا يستحق الرجل اللقبة .

« مادة ٨٥ » : ممنوعة المرأة من التصرف في أموالها بلا إذن زوجها .

« مادة ٨٦ » : أموال المرأة نوعان : ما قبضه الرجل وهو المعروف بالدوطة ، ومالم يقبضه وإنما هو ينتفع به .

« مادة ٨٧ » : للزوجة أموالها بنوعها عند طلاق زوجها أو وفاته .

« مادة ٨٨ » : إذا هلك مال الدوطة كان هلاكه على الرجل .

« مادة ٨٩ » : الأموال الانتفاعية تستلمها الزوجة بحالتها التي تكون عليها نقصت قيمتها أم زادت .

« مادة ٩٠ » : مال الدوطة يرد إلى الزوجة عند طلاق زوجها أو وفاته ، فإذا نقصت القيمة عن أصلها ، وكان الشيء غير لائق للاستعمال فللزوجة الحق في قيمته الأصلية .

« مادة ٩١ » : إنما يجب رد الشيء عيناً لا ثمناً إلا إذا حصل التراضي على غير ذلك أو صار الشيء غير لائق للانتفاع به .

« مادة ٩٢ » : إذا كان مال الدوطة عبارة عن شيئين وقت الطلاق أو الوفاة صار أحد الشيئين بقيمة الاثنين فللزوجة أخذ أحدهما وإذا شاعت أخذ الثاني دفعت قيمته .

« مادة ٩٣ » : إذا دخلت الزوجة بأطيان ينتفع بها الرجل وكان بها وقت وفاته أو عند الطلاق ثمر فهو للمرأة ولو كان الوقت وقت الجنى ، أما إذا كان الثمن مجنياً فهو للرجل .

« مادة ٩٤ » : إذا صرف الرجل على الأموال الانتفاعية وطلب الطلاق فيما أن يكون انتفع أو لا فإن كان انتفع فلا حق له فيما صرفه ولو زاد عن المنفعة ، وإذا لم يكن انتفع وعاد ما صرفه على العين بالتحسين فله قيمة ما صرفه بعد اليمين ، وإذا كان المنصرف يربو عن قيمة التحسين فليس له إلا قيمة التحسين لا كل ما صرف بعد حلفه اليمين هنا أيضاً .

« مادة ٩٥ » : إذا كانت المرأة هي سبب الطلاق فبما يكون صرفه الرجل على أموالها يأخذه سواء عاد ماصرفه على أموالها بالمنفعة أم لم يعد وسواء كانت المنفعة توازي المنصرف أم تقل عنه .

« مادة ٩٦ » : إذا كانت الزوجة قاصرة وفسخت العقد حاسبها الرجل على ما صرفه وحق له أجر نظير عمله كأنه أجنبي وحاسبتها هي على ما انتفع به أو إذا شاء أخذ مصاريفه ولو انتفع بأكثر منها .

« مادة ٩٧ » : ليس للمرأة منع الرجل عن نفسها بغير عذر شرعى والا عرضت حقوقها للضياع .

الباب الرابع

فى حقوق الزوجة

« مادة ٩٨ » : على الزوج أن يلتزم فى عقد الزواج بالمهر لزوجته ولو لم يأخذ منها شيأ .

« مادة ٩٩ » : المهر الشرعى للبكر مائتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهماً فضة نقية ، ولغير البكر النصف غنية كانت للزوجة أم فقيرة .

« مادة ١٠٠ » : ما يأخذه الزوج من الزوجة يشترط لها عليه أو نصف مضاعف حسب عرف البلد .

« مادة ١٠١ » : ما للزوجة على الرجل عند الطلاق أو الوفاة بموجب العقد لا يضم إليه المهر .

« مادة ١٠٢ » : يترتب على عقد الزواج ما يترتب عليه شرعاً من الحقوق من حين العقد ولو لم يطق الرجل المرأة وكان لا مانع من الوطء .

« مادة ١٠٣ » : عقد الرجل على المرأة ووطؤه إياها وهى فى مرض الموت طمعاً فى أن يرثها لا يعتبران شرعاً إذا توفيت .

« مادة ١٠٤ » : إذا كان الرجل أمياً أو ادعى عدم العلم بشروط العقد فهو بشهوده حجة عليه .

« مادة ١٠٥ » : من المتبع بالقطر المصرى أن الرجل قبل الزواج بأسبوع يحضر إلى السلطة الشرعية ويتفق على الشروط ويتحرر بها العقد وتأخذ عليه السلطة القنيان الشرعى وفى وقت الزواج تحلفه على الوفاء بشروط العقد .

« مادة ١٠٦ » ، على الزوج لزوجه مهرها ، ومؤنتها ، وكسوتها ، ومواقعها ، وتريضها إذا مرضت ، وإطلاق سراحها إذا أسرت ، ودفنها عند الوفاة ، وإذا مات بقيت في بيته تأكل من ماله مادامت أرملة إذا شاعت هي وبناتها إلى أن يتزوجهن .

« مادة ١٠٧ » ، مؤونة المرأة أكلها وشربها مما يأكل الرجل ويشرب ، ووجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها متى كان مقتدراً .

« مادة ١٠٨ » ، يراعى في تقدير النفقة حالة الزوجين والزمان والمكان ، فإذا كان الرجل فقيراً فعليه الضرورى وأيام السبت والأعياد نماز .

« مادة ١٠٩ » ، لا نفقة للزوجة على زوجها قبل ثلاثة شهور من يوم الزواج إذا سافر ضرورة أنه لم يتركها خالية أو لم يترك بيته خاوياً ، فإذا أمضت الثلاثة شهور ولم تطلب الزوجة نفقة فلا تقرر لها إلا من يوم الطلب ، وإذا كان السفر هجراً وإيذاءً حق لها تقدير النفقة من وقت سفره .

« مادة ١١٠ » ، للزوجة أن تنفق على نفسها من مال الرجل في غيابة وليس له عليها إلا اليمين إذا نازعها ، وللسلطة الشرعية حجز أمواله وبيعها تنفيذاً لقضائها عليه بالنفقة .

« مادة ١١١ » ، من كان مديناً للزوج أو مؤتمناً على وديعة له لزمه أن يخرج مما عنده لنفقة الزوجة وإذا أفرغ نمته للرجل بعد إنذار الزوجة إياه شرعاً ضمن .

« مادة ١١٢ » ، الإخراج مما في يد المدين أو المؤتمن يكون بقدر نفقة سنة أشهر فسته أشهر وهكذا تقبض منه الزوجة ما يكفيها شهراً فشهراً ويجوز إيداع القيمة عند أمين .

« مادة ١١٣ » ، إذا استدان الزوج من أجل النفقة حال غياب زوجها لزمه الدين .

« مادة ١١٤ » ، إذا تطوع أحد وأنفق على الزوجة فلا رجوع له على الزوج بغير إرادته ، وإنما إذا كان المنفق دائناً له وجبت المقاصة .

« مادة ١١٥ » ، إذا أنفقت الزوجة على نفسها في غياب الرجل ببيعها

شيداً من متاعه بحكم شرعى أو بلا حكم ثم هو ادعى عند حضوره أنه ترك لها ما يكفى للإنفاق وهى أنكرت صدقت بيمينها . وإذا صبرت الزوجة حتى يعود زوجها وطالبته بما أنفقت وادعى أنه ترك لها نفقة صدق هو بيمينه .

« مادة ١١٦ » إذا أنفقت الزوجة من كدها قليس لها مطالبة على الرجل ، وإنما ما يفيض عما أنفقت يكون لها دونه .

« مادة ١١٧ » إذا عارضت الزوجة أن تنفق من كدها وأنفقت أكثر مما ربحت وجب على زوجها أن يكمل لها ما نقص .

« مادة ١١٨ » إذا اضطرت المرأة أن تبعد من منزل زوجها لسوء ما يتقوله عنها الجيران ولم تطلب نفقة عد سكوتها تركاً وتنازلاً بقدر ما يفوت من الزمن .

« مادة ١١٩ » إذا قام شقاق بين الزوجين وكان الرجل السبب فيه واضطرت المرأة أن تترك بيته واستدانت لتنفق لزمه الدين .

« مادة ١٢٠ » للزوجة أن تأخذ لنفسها حكماً شرعياً بالنفقة إذا أصيب زوجها بجنون أو عته .

« مادة ١٢١ » الكسوة الشرعية هى كسوة الشتاء والصيف بحسب عادة أهل البلد مع مراعاة حالة الزوج من يمر أو عسر .

« مادة ١٢٣ » الخلاف بين الزوجين فى أمر الكسوة والانات هو كالخلاف بينهما فى أمر النفقة فتصدق هى بيمينها أو يصدق هو بيمينه كنص المادة ٩٠ .

« مادة ١٢٤ » للمرأة حق فى المواقعة مع مراعاة صحة الرجل وقوته وعمله .

« مادة ١٢٥ » ليس للزوج منع هذا الواجب عن زوجته إذا قصد بالمنع تعذيبها عد فى الشرع ظالماً مخالفاً .

« مادة ١٢٦ » للزوجة أن تغفر لكتفاء بمولدين ذكر وانثى .

« مادة ١٢٧ » إذا منع الرجل مرض صبرت امرأته ستة أشهر فإذا لم يشف جاز لها طلب طلاقها ولها مؤجل الصداق .

« مادة ١٢٨ » ، وللسلطة الشرعية مد المهلة إذا كان المرض مما يرجى شفاؤه .

« مادة ١٢٩ » ، إذا شاء الرجل أن يسافر استأذن زوجته ولها منعه إذا كان السفر إلى جهة بعيدة .

« مادة ١٣٠ » ، إذا امتنع الرجل عن المرأة لكراهة واكتفى بما لها عليه من باقى الواجب تطالب بحقوقها كالأرملة .

« مادة ١٣١ » ، على الزوج أن ينفق على علاج زوجته إذا مرضت فإذا أزم من مرضها خيرها بين أخذها حقوقها لتنفق على نفسها وبين الطلاق ولكنه تخير ممقوت .

« مادة ١٣٢ » ، إذا جنت المرأة فلا يمنع هذا من الاتفاق عليها ، وعلى الرجل أن يعالجها وإذا شاء الزوج بأخرى جاز للسلطة الشرعية إجابة طلبه .

« مادة ١٣٣ » ، على الرجل أن يعمل وينفق لإطلاق زوجته من الأسر إذا أسرت وليس له أن يطلقها من أجل أسرها ولا أن ينفق من مالها إذا كان موسراً .

« مادة ١٣٤ » ، للسلطة الشرعية أن تستعين بمال الرجل فكاكاً لأسر زوجته في حال غيابه .

« مادة ١٣٥ » ، إذا ظهر أن الزوجة غير حل لزوجها فلا يلزمه اطلاق أسرها وإنما يلزمه طلاقها بغير انتظار رجوعها وعليه مالها في العقد من الحقوق .

« مادة ١٣٦ » ، غير مكلفين شرعاً ورثة الرجل بإطلاق أسر المرأة .

« مادة ١٣٧ » ، على الرجل إذا ماتت زوجته أن يحتفل بالاحتفال اللائق بدفنها ويبنى لها القبر المناسب ويقوم بما يلزم حسب عرف البلد بمراعاة درجة أهلها ودرجته .

« مادة ١٣٨ » ، إذا امتنع الرجل عن الصرف على ذلك وانبرى شخص آخر وصرف جاز له الرجوع عليه بما صرفه والسلطة الشرعية تعينه على ذلك .

« مادة ١٣٩ » ، يجوز للسلطة الشرعية إذا لم يكن الرجل حاضراً أن تبيع من أمتعه بقدر ما يكفي لمصاريف الدفن والمأتم بنسبة مكانته ومكانة أهلها .

« مادة ١٤٠ » مصاريف دفن الأرملة ليست على ورثة زوجها وإنما هي على ورثتها هي بموجب عقد زواجها .

« مادة ١٤١ » ليس للرجل أن يطلق زوجته لعة العقم إذا لم يمضى لها عشر سنين لم ترزق فيها ، وإذا كانت غير بكر فخسة .

« مادة ١٤٢ » ليس للرجل أن يسافر براً أو بحراً بلا إذن زوجته .

« مادة ١٤٣ » ليس للرجل أن يتصرف فى شئ من مال زوجته بغير إذنها .

« مادة ١٤٤ » يصح أن يزيد الرجل بعد الزواج ما شاء على ما لزوجته فى العقد من الحقوق .

« مادة ١٤٥ » ما يملكه الرجل يكون ضامناً شرعاً لما للزوجة من الحقوق .

« مادة ١٤٦ » ممنوع ضرب الرجل امرأته ولا من أجل تأديبها بل عليه أن يحبها ويحترمها .

« مادة ١٤٧ » للزوجة أن تهب أو تبيع كل أو بعض مالها من الحقوق فى العقد ، فعند الطلاق أو وفاة الزوج يزول الحق الموهوب أو السبيع إلى الموهب له أو المشتري .

« مادة ١٤٨ » يصح أن تكون الهبة أو البيع للزوج ، غير أنه يجب فوراً تجديد عقد الزواج بقيمة المهر متى كانت الهبة أو البيع لامن بعض الحقوق بل فيها جميعاً .

« مادة ١٤٩ » يبطل تنازل المرأة عن حقوقها التى لها فى العقد إذا كان نتيجة تدليس أو إكراه .

الباب الخامس

فى المنازعات الزوجية

« مادة ١٥٠ » إذا ادعى الرجل أن زوجته ليست بكرأ وهى أنكرت عليه ذلك وتعدز الإثبات فالرجل يصدق بعد قبوله الحرمان الشرعى .

« مادة ١٥١ » دعوى إنكار البكارة لا تقبل إذا لم تكن على أثر أول اختلاء بالزوجة .

« مادة ١٥٢ » ظهور عدم البكارة يبيح للرجل الطلاق وعليه رد ما فى العقد من الحقوق مخصصاً منها قيمة المهر الشرعى بعد حلف الزوجة اليمين بأنها لم تعرف رجلاً قبل زواجها .

• **مادة ١٥٣** ، إذا ثبت الزوج أنها تصرفت في بكارتها أو هي أفرت بذلك أو أبت أن تحلف اليمين فلا حق لها إلا في ما دخلت به .

• **مادة ١٥٤** ، إذا ادعت أن سبب زوال البكارة عارضى صدقت بمد قبولها الحرمان الشرعى .

• **مادة ١٥٥** ، إذا تكررت ثلاث مرات متواليات عقب الزواج ظهور دم الحيض في الزوجة حين اختلاء الرجل بها حرمت عليه ووجب عليه تطليقها وليس عليه إلا ما دخلت به ولا يجوز عقده عليها ثانية .

• **مادة ١٥٦** ، إذا مر أول اختلاء بلا ظهور دم ثم تكررت الظهور كما تقدم في المادة السابقة فالطلاق واجب للمرأة كل ما لها من الحقوق في العقد .

• **مادة ١٥٧** ، للسلطة الشرعية النظر والفصل فيما إذا كان الدم دم بكارة أو دم حيض .

• **مادة ١٥٨** ، إذا ظهر أن المرأة معيبة بحيث لا تليق بالرجل فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به ، فإذا أدعت اللياقة فحصنت شرعاً وبقيت بلا نفقة حتى ينم الفحص .

• **مادة ١٥٩** ، إذا ظهر بالزوجة عيب شرعى لم يكن يعلم به الرجل فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به بكرًا كانت أم ثيباً .

• **مادة ١٦٠** ، كل زيادة أو نقص أو تلف أو فساد أو أى رائحة كريهة في المرأة هو عيب شرعى .

• **مادة ١٦١** ، إذا كان العيب غير خفى أو علم به الرجل وسكت عد راضياً به ، فإذا رغب في الطلاق مع ذلك لزمته حقوق زوجته جميعها .

• **مادة ١٦٢** ، إثبات العلم على الزوجة وعلى الرجل التنفى .

• **مادة ١٦٣** ، لا تقبل جهالة الرجل بالعيب مهما كان خفياً إذا دخل على المرأة ولم يتكلم .

• **مادة ١٦٤** ، عقم الزوجة عشر سنين أو خمساً إذا كانت ثيباً يوجب على الرجل شرعاً أن يطلقها ولها مالها من الحقوق في العقد ، وللرجل أن يتزوج عليها إذا قبلت وكان ذا ميسرة .

• **مادة ١٦٥** : يشترط لمدة العقم أن والزوجان مقيمان معاً لم يتمتع الرجل عن زوجته بإرادته أو بغير إرادته وإلا سقط من المدة ما يسقط .

• **مادة ١٦٦** : إذا أجهضت المرأة ابتداءً حساب المدة من يوم الإجهاض .

• **مادة ١٦٧** : إذا تكرر الإجهاض بعد الزواج ثلاث مرات ولو بعضها جاز للرجل الطلاق وللزوجة مالها في العقد من الحقوق .

• **مادة ١٦٨** : إذا عجز الرجل عن إيفاء ما لزوجته من الحقوق في عقدھا وكان الطلاق واجباً أو جائزاً شرعاً فللسلطة الشرعية أن تقضى بالطلاق وانظار الرجل إلى ميسرة .

• **مادة ١٦٩** : من منعت نفسها عن زوجها لكراهتها إياه فليس لها غير ما هو موجود مما دخلت به ولا حق لها فيما اشتراه لها من ماله أو أهدها إليها .

• **مادة ١٧٠** : إذا كان امتناعها لمخاصمته ومنازعتة إياها أنذرھا الشرع بضیاع حقوقھا أربع مرات متواليات في كل أسبوع مرة فإذا بقيت على امتناعها وأبّت الطلاق انتظر عليها سنة لا تجب فيها النفقة ، فإذا مضت بلا ثمرة يؤمر بالطلاق وليس لها إلا ما هو في حيازتها مما دخلت به .

• **مادة ١٧١** : ما كان في حيازة أبي الزوجة مما دخلت به يعتبر كما لو أنه في حيازتها هي .

• **مادة ١٧٢** : إذا كرهت المرأة الرجل وأبّت منه الطلاق أمهلت سنة فإذا رغبت في الصلح قبل مضي السنة والرجل يأبى إلا طلاقها فعليه حقوقها ، وإذا كانت رغبتها في الصلح بعد انقضاء السنة فالرجل مخير فله أن يطلق ولا حقوق لها .

• **مادة ١٧٣** : إذا رفضت الزوجة الطلاق في الحالتين المنصوص عليهما بالعادة السابقة جاز قبول الطلاق بلا توقف على حضورها أو إرادتها .

• **مادة ١٧٤** : إذا مضت السنة ولم يحصل صلح وتوفيت الزوجة فلا يؤثر هذا على الميراث ، أما إذا توفي الرجل وكان قد مضى شهر بعد السنة فحقوق المرأة ساقطة شرعاً .

• **مادة ١٧٥** : إذا كان للكرامية عند الزوجة عذر مقبول كأن كان الرجل مقامراً أو مسرفاً أو سكيراً أو ساقط الأخلاق أو مهدداً لها في نفسها أو في مالها فلا تعد كراهة شرعاً وإنما للسلطة الشرعية النظر والحكم في شأنها .

- « مادة ١٧٦ » ، لا يجوز للرجل المتزوج على زوجته الكراهة قبل طلاقها شرعاً .
- « مادة ١٧٧ » ، تسقط حقوق الزوجة إذا خالفت الشرع أو الأدب أو زنت .
- « مادة ١٧٨ » ، تعد الزوجة مخالفة للشرع إذا ارتدت أو أطعمت زوجها بغير علمه شيئاً محرماً أو تكلمت الطمث حيث يجب عليها الإخبار به أو هدنت زوجها بالأذى .
- « مادة ١٧٩ » ، تعد الزوجة مخالفة للأدب إذا خرجت عن اللياقة والاحتشام أو تعدت على زوجها أو أبويه بالسب أو الشتم .
- « مادة ١٨٠ » ، على الرجل أن يشهد على زوجته عند مخالفتها الأدب شاهدين عدلين وينذرهما أمامهما بسقوط حقوقها إذا عادت إلى المخالفة وبهذا تسقط حقوقها عند الطلاق وإلا فلا .
- « مادة ١٨١ » ، إذا ثبت شرعاً زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .
- « مادة ١٨٢ » ، قد ترمى المرأة نفسها بالزنا ابتغاء التخلص من الرجل والتزوج بغيره فلا يعمل على كلامها والحال هذه إلا إذا أقرها الزوج .
- « مادة ١٨٣ » ، ليس لمن يثبت عليها الزنا عند الطلاق غير ما هو موجود مما دخلت به فما فقد أو سرق أو تلف أو بيع لاحق لها فيه .
- « مادة ١٨٤ » ، إذا كان الزنا اغتصاباً شرعاً فلا تحرم الزوجة ولا تسقط حقوقها .
- « مادة ١٨٥ » ، الزنا اغتصاباً يحرم الزوجة شرعاً على الكاهن ويوجب طلاقها مع بقاء حقوقها .
- « مادة ١٨٦ » ، إذا نظر الرجل امرأته تزنى أو علم من ثقة أو اعتقد زناها حرمت عليه ووجب الطلاق ولا حقوق لها إذا حلفت .
- « مادة ١٨٧ » ، يجوز أن يكون الزاني أحد الشاهدين ويجوز أن يكون الشاهد الآخر شاهد سماع من لسان الزوجة .
- « مادة ١٨٨ » ، إذا نهى الرجل امرأته عند أحد وأنذرهما بحضرة شاهدين ثم ثبت اختلاؤهما به ومكثتا معه وقتاً حرمت على زوجها ولا حق لها .
- « مادة ١٨٩ » ، لا يسقط حقها وإنما تحلف أولاً إذا كان انتذارها لافى حضرة شاهدين ، أما إذا اعترفت بالاختلاء فلا حق لها .

« مادة ١٩٠ » تحرم المختلية على من اختلت به وإذا عقد عليها كلف شرعاً بطلاقها .

« مادة ١٩١ » ، إذا حلف الزوج زوجته أن لا تكلم إنساناً معيناً وانذرها بسقوط حقوقها ولم تمتثل كانت مخالفة شرعاً وضاعت عليها حقوقها .

« مادة ١٩٢ » ، إذا اختلفت جهة إقامة الزوجين ولم ينص في العقد على جهة منها اتبعت جهة الزوج وليس للزوجة أن تتوقف إلا أضعاف مهرها ومؤجل صداقها .

« مادة ١٩٣ » ، إذا اتحدت جهة الإقامة فليس للرجل إكراه زوجته على السفر معه وإنما يجوز الانتقال في ذات الجهة من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى قرية بحيث يكون الموطن المراد الانتقال إليه لا أقل جودة من الأول ولا أقل يهوداً .

« مادة ١٩٤ » ، للسلطة الشرعية منع الرجل عن السفر حتى يطلق زوجته إذا كانت الجهة المراد الانتقال إليها غير موافقة مهما كان اضطراره .

« مادة ١٩٥ » ، للسلطة الشرعية النظر والفصل إذا كانت الانتقال لسبب تعذر المعيشة في الجهة الأولى .

« مادة ١٩٦ » ، إذا اضطهد أهل الرجل زوجته فكرهت أن تقيم معهم وطلبت لها مسكناً خاصاً أُجيب إلى طلبها .

« مادة ١٩٧ » ، إذا تعذر ثبوت الاضطهاد لعدة أن لا يجيران وجب اتخاذ مسكن آخر غير منفرد .

« مادة ١٩٨ » ، إذا لم يكن هناك اضطهاد وأصررت الزوجة على الاستقلال عدت كارهاً شرعاً كحكم المادة ١٦٩ .

« مادة ١٩٩ » ، إذا سبب مجيء أهل الزوج إلى مسكنه تكدير صفو زوجته فلها منعهماً شرعاً .

« مادة ٢٠٠ » ، ليس للرجل منع أبوي زوجته عنها وقت مرضها أو وضعها .

« مادة ٢٠١ » ، ليس للرجل منع زوجته عن أبويها مرة في الشهر وفي كل عيد .

« مادة ٢٠٢ » للرجل نقل مسكنه ولو كان ملك الزوجة إذا تأذى من الجيران وكذلك للزوجة هذا الحق .

« مادة ٢٠٣ » إذا طرأ على الرجل بعد الزواج عيب أو عاهة فلا يسوغ هذا للمرأة طلب طلاقه وإذا نشزت سرى عليها حكم المادة ١٦٩ .

« مادة ٢٠٤ » إذا كان الطارئ برصاً أو مريضاً معدياً كلف الرجل بالطلاق ، وللشرع أن يأمر بالحيلولة ولو أبقت الزوجة مالم تتعهد شرعاً أنها لا تختلي به .

« مادة ٢٠٥ » إذا كان المرض صرعاً فى أحد الاثنين وجب الطلاق ولا تسقط حقوق الزوجة وإذا أعسر الرجل فنفرة إلى ميسرة .

« مادة ٢٠٦ » إذا كان بالرجل رائحة كريهة فى أنفه أو فمه أو لأنه اشتغل دباغاً وما أشبهه جاز إجابة طلب زوجته الطلاق .

« مادة ٢٠٧ » إذا علمت الزوجة بالرائحة أو الحرفة ورضيت فليس لها طلب الطلاق .

« مادة ٢٠٨ » ومع ذلك للسلطة الشرعية النظر والفصل فى عدم استطاعة الزوجة تحمل زوجها .

« مادة ٢٠٩ » إذا مات الرجل عن غير عقب وكان أخوه معيباً مثله فى رايحه أو حرفته فلها شرعاً أن ترفض الزواج به وعليه إبراؤها ولا تسقط حقوقها .

« مادة ٢١٠ » إذا كان الرجل عنيماً أو عقيم المائ وكانت الزوجة فى عوز إلى غلام جاز لها طلب الطلاق .

« مادة ٢١١ » يجب أن يكون قد مضى عشر سنين أو خمسة حسب نص المادة ١٦٤ وما يليها وأن لا يكون غرض الزوجة حصولها على حقوقها وحينئذ يجوز الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به .

« مادة ٢١٢ » يجب أولاً أن تقبل الزوجة الحرمان الشرعى على نفسها بأنها صادقة وحسنة القصد .

« مادة ٢١٣ » إذا كان عقم الرجل محققاً وجب عليه الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به بلا حرمان .

« مادة ٢١٤ » إذا منع الرجل نفسه عن زوجته بلا موجب عد كارهةً ولزمه طلاقها مع أداء حقوقها .

« مادة ٢١٥ » إذا أعوز الرجل حتى لم يعد في وسعه القوت الضروري لزمه الطلاق وبقيت حقوق الزوجة ديناً في ذمته .

« مادة ٢١٦ » إذا اعتاد الرجل الزنا أو اعتاد ضرب زوجته أو اطعامها غير الحلال جاز إجابة طلبها الطلاق .

« مادة ٢١٧ » ضرب الزوجة محرم شرعاً وإذا اعتاده الرجل وبخه الشرع وحلفه أن لا يعود فإن حنث وعاد أمر بالطلاق ودفع الحقوق .

« مادة ٢١٨ » إذا كان للضرب باعث شرعى من جهة الزوجة فلا يصح لها طلب الطلاق .

« مادة ٢١٩ » إذا تعذر معرفة أى الاثنين المسبب للكدر لعة أن لا حيران يشهدون وجب اتخاذ مسكن آخر .

« مادة ٢٢٠ » إذا تكرر من الزوجه شتم زوجها وبحت وانذرت فإذا عادت سقطت حقوقها .

« مادة ٢٢١ » إذا تكدرت المعيشة لسوء أخلاق الزوج . أو لتشدده في الإنفاق جاز لزوجه طلب الطلاق .

« مادة ٢٢٢ » إذا تركت الزوجة المنزل هرباً من الضرب واضطرت أن تستدين لتنفق لزم زوجها الدين .

الباب السادس

فى حقوق الرجل بعد وفاة زوجته

« مادة ٢٢٣ » كل ما تملكه الزوجة يؤول بوفاتها ميراثاً شرعياً إلى زوجها وحده لا يشاركه فيه أقاربها ولا أولادها سواء كانوا منه أم من رجل آخر .

« مادة ٢٢٤ » إذا ماتت الزوجة ثم استحق ورثتها إرثاً لوفاة مورثها بعدها فلا يؤول شئ من الموروث هنا إلى الزوج .

« مادة ٢٢٥ » المتبع الآن فى مصر وسوريا وأورشليم أن الزوجة إذا لم يكن لها ذرية من زوجها وكان لها ورثة فلهم نصف ما دخلت به بعد خصم نفقات الجنائز والمدفن والقرأت والإحسانات وختام السنة حسب عرف البلد .

« مادة ٢٢٦ » ، يكفي مولود واحد ولو يموت أثر موت أمه بشرط أن يكون عمره لا أقل من ثلاثين يوماً ، وبهذا يمنع ورثتها عن مشاركة زوجها في الإرث .

« مادة ٢٢٧ » ، لا يخصم شيء مما قد يكون أنفق الزوج على الزوجة قبل وفاتها ولو كان ديناً عليه أو مهما بلغت قيمته .

« مادة ٢٢٨ » ، يراعى في تلك النفقات حسب ونسب الزوجة إذا كان أكبر .

« مادة ٢٢٩ » ، إذا لم يظهر للزوجة وارث غير زوجها فله التركة ثم إذا ظهر وارث غيره اقتسم معه .

« مادة ٢٣٠ » ، يجوز اتفاق الزوجين في العقد على منع ورثة الزوجة من مشاركة الزوج في ميراثها بعد وفاتها .

« مادة ٢٣١ » ، ليس لورثة الزوجة مشاركة زوجها فيما تركته من كسب كدها أو فيما هو مملوك لها ملكاً خاصاً ولا فيما دخلت به من أمتعة وثياب ولا فيما اشتراه لها الزوج من ماله من الحلوى قبل أو بعد الزواج ولا في هدايا الخطوبة أو الزواج أياً كان مهديها .

« مادة ٢٣٢ » ، ماعدم أو تلف أو سرق أو فقد أو بيع مما دخلت به الزوجة لاحق للورثة أن يطالبوا الزوج بشأنه .

« مادة ٢٣٣ » ، إذا لم يصدق الورثة الزوج حلف لهم اليمين شرعاً .

« مادة ٢٣٤ » ، إذا باع الرجل شيئاً من مال الزوجة واشتغل بثمنه أو أخذ به شيئاً آخر وكان الثمن أو البديل موجوداً لم يزل فلورثة الزوجة مشاركة الرجل فيه .

« مادة ٢٣٥ » ، إذا أبدل الزوج شيئاً لزوجته بأخر أئمن منه فمشاركة الورثة له لا تكون في الزيادة عن القيمة الأصلية .

« مادة ٢٣٦ » ، إذا احتل الشيء أن ينسب للزوج كان هو أولى به شرعاً ضرورة أن الشيء في حوزته وأنه الوارث الوحيد لولا عدم وجود ذرية له من ورثته .

الباب السابع فى حقوق الأرملة

« مادة ٢٣٧ » ما يكون للزوجة على زوجها من الحقوق بمقتضى العقد يعتبر ديناً لها فى ذمته يستحق عند الطلاق أو الوفاة .

« مادة ٢٣٨ » للأرملة أن تعيش من مال الرجل ولو أوصى بغير ذلك وليس للورثة منعها بإعطائها مالها من الحقوق فى العقد إلا إذا كان العقد أو العرف يخالف ذلك .

« مادة ٢٣٩ » إذا كان من عريف البتد أو من مقتضى العقد أن لا نفقة للأرملة بعد وفاة زوجها بغير رضى الورثة فلها شرعاً نفقة ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة

« مادة ٢٤٠ » تسقط نفقة الأرملة إذا غابت شرعاً بما لها من حصة بمقتضى العقد ولو لم يباذر الورثة إلى الوفاء إلا إذا كانت المطالبة ناسئة عن مصنفهم بإفاد أو عن غشهم كذلك إذا هى خطبت أو اختت بعد نسائها .

« مادة ٢٤١ » إذا كانت المطالبة قاصرة على مجرد ما دفعته دويضة إلى الرجل فلا تسقط نفقتها ولو حصلت على مطلوبها .

« مادة ٢٤٢ » لا تسقط نفقة الأرملة إذا سئى طلبت من الورثة مباشرة ما لها من الحقوق فى العقد وأبو أن يدفعوا إليها أو زعموا أن ليس عندهم ما يكفى .

« مادة ٢٤٣ » إذا تصرفت الزوجة فى حقوقها فى حال حياة زوجها أو بعد وفاته سقطت نفقتها قبل الورثة .

« مادة ٢٤٤ » ليس للأرملة نفقة إذا كانت تنازلت عما لها من الحقوق فى عقد زواجها إلى الرجل ولكن إذا كان تصرفها قاصراً على البعض دون الكل حق للورثة أن يردوا إليها باقى ما لها ليسقطوا نفقتها .

« مادة ٢٤٥ » إذا سكنت الأرملة سنتين على طلب النفقة أو ثلاثة سنين إذا كانت موسرة عد هذا تنازلاً عنها فى المدة العاضية إلا إذا كان فى حوزتها مال الرجل تنفق منه أو استدانته لتتفق .

« مادة ٢٤٦ » إذا طالبت الأرملة الورثة بالنفقة وادعوا أنهم قاموا بها فإن كانت تزوجت فعليها البينة أو صدقوا بيمينهم وإلا فالبينة عليهم هم أو هى تصدق بيمينها .

« مادة ٢٤٧ » إذا حصص الرجل للمرأة عقاراً تنفق من ريعه بعد وفاته وأرى الريع عن النفقة فالقائض لها وإذا نقص الريع كملت لنفسها من مال التركة إلا إذا كان الغرض من تخصيص العقار أن يكون ريعه في مقابل النفقة وقبلت المرأة ذلك .

« مادة ٢٤٨ » يشترط في العقار أن لا يكون متعلقاً به حق للغير يمنع من استغلال النفقة منه .

« مادة ٢٤٩ » إذا تصرف الرجل أو ورثته في العقار بعد التخصيص نفذ التصرف على امرأة يبقى لها حقيقتها الشرعى في النفقة وإنما يجوز لها أن تحتج ويتعارض في التصرف قبل حصه .

« مادة ٢٥٠ » إذا كان تصرف الزوج هبة فلا يصح إلا إذا كان حصولها في حل صحة - سلامه عقده .

« مادة ٢٥١ » إذا كان التصرف وصيه فلا يرى على المرأة .

« مادة ٢٥٢ » إذا نيب الزوجان تم على رجعت وحدها لوفاء زوجها حق لها طلب النفقة أو مالها في العقد من الحقوق والخييار لها وإذا ادعت أنه طلقها عاشت من مال التركة بقدر مالها في العقد من الحقوق إلى أن تستوفاهما مقاصة .

« مادة ٢٥٣ » إذا ترك الرجل مالا منقولاً وكان في غير حوزة المرأة فليس لها منعه عن الورثة بحجة أن لها نفقة تخشى عليها ولو كان الرجل موصياً لها بالمال لنفقتها وإذا حازت المرأة المال وكان غير زائد عن الحد المعقول للنفقة فعليها أن تسلم بقدر الزيادة ولا تعد المرأة حائزة إذا لم تكن حازت ذات الشيء وبشخصها .

« مادة ٢٥٤ » إذا مات الرجل عن أكثر من زوجة فلا عبرة للأقدمية في قيمة النفقة بل كلهن سواء .

« مادة ٢٥٥ » إذا طلبت الأرملة بعد الذي استحوذت عليه من مال التركة بحجة أنه لم يكن لها فعليها اليمين شرعاً بأن ما استحوذت عليه لم يكنها يقيناً ما فات من الزمن .

« مادة ٢٥٦ » للسلطة الشرعية أن تبيع من مال التركة لأجل النفقة ولا يجوز للأرملة أن تبيع بنفسها إلا بحضور ثلاثة شهود عدول وإنما يجوز لها أن ترهن مباشرة .

« مادة ٢٥٧ » لا يجوز البيع إلا بقدر ما يكفى نفقة مدة ستة أشهر فسته وهكذا عند اللزوم ولا يعطى من الثمن إلى الأرملة معجلاً إلا قد ما يكفيتها شهراً فشهراً وهكذا ، وإذا لم يبق من التركة إلا قدر ما يكفى الحقوق التى فى العقد فلها أخذها .

« مادة ٢٥٨ » إذا كان الشئ اللازم بيعه من التركة يزيد ثمنه عن مقدار النفقة اللازمة لمدة الستة أشهر جاز للسلطة الشرعية بيعه مع ذلك .

« مادة ٢٥٩ » تدفع النفقة معجلاً وشهراً فشهراً لا أقل .

« مادة ٢٦٠ » للأرملة الكسوة شرعاً وإذا لم يرق لها أن تقيم فى منزل الورثة حق لها مسكن شرعى وعاشت كما كانت تعيش مع زوجها .

« مادة ٢٦١ » إذا أرادت الأرملة أن تقيم لا فى مسكن شرعى بل عند أبويها أو أقرانها ومطلبت نفقة حق للورثة معارضتها بحجة أن إقامتها معهم خير لها ولهم إلا إذا كان هناك أسباب شرعية تسوغ لها ذلك الانتقال .

« مادة ٢٦٢ » الورثة غير المكلفين شرعاً بنفقة أسر الأرملة إذا أسرت ولا نفقة دفنها ومأتمها ولا بمعالجتها إذا مرضت مرضاً عادى فإن لها حقوق بمقتضى العقد ينفق منها على ذلك .

« مادة ٢٦٣ » ما تكتسبه الأرملة من كدها هو للورثة ماداموا قائمين بنفقتها ولها أن لا تقبل كسب كدها نظير النفقة .

« مادة ٢٦٤ » للأرملة أجر على الرضاعة ما لم يكن لها نفقة قائمة شرعاً .

« مادة ٢٦٥ » لا تنقص خدمة الأرملة البيت إلا بمقدار خدمتها زوجها .

« مادة ٢٦٦ » إذا عثرت الأرملة بلقىة قهى لنفسها وإذا أقتصدت من النفقة فالفائض للورثة وليس لهم أن ينتفعوا كموارثهم بأموالها الخاصة بها .

« مادة ٢٦٧ » على الأرملة اليمين شرعاً أنها لم تختلس ولا أخفت شيئاً من مال الرجل وبعد هذا لها استلام حقوقها .

« مادة ٢٦٨ » لا تجب اليمين شرعاً إذا كانت المطالبة بما دفعته الزوجة لا بكل حقوقها فى العقد أو بأموالها الخاصة أو بالشئ المخصص لنفقتها .

« مادة ٢٦٩ » إذا كان ما تطالب به الزوجة غير موجود بعينه فاليمين واجبة .

- « مادة ٢٧٠ » النفقة لا تتوقف على حلف اليمين المنوه عنها .
- « مادة ٢٧١ » إذا لم تحلف الأرملة اليمين وماتت مات حقها إذ لا إرث في مال يجب له اليمين شرعاً إلا بالحلف .
- « مادة ٢٧٢ » لا تحلف الأرملة اليمين إذا كان الرجل خصص لها عقاراً تنتفع منه بقدر مالها من الحقوق .
- « مادة ٢٧٣ » لا يقدح في هذا التخصيص إذا جاء بيان حدود العقار قاصراً على بعضها دون البعض .
- « مادة ٢٧٤ » ليس للأرملة إمها لها في تأدية اليمين ريثما يرشد أولادها رجاء أن يعفوها .
- « مادة ٢٧٥ » يصح إعفاء الرجل امرأته من اليمين وهو مريض سواء كان الإعفاء تقيهاً أو كتابة ، وإنما للسلطة الشرعية النظر في عبارة الإعفاء .
- « مادة ٢٧٦ » للورثة الحق أن يخصموا من حقوق الزوجة قيمة ما اشتراه لها الرجل من ماله من الثياب .
- « مادة ٢٧٧ » المطلقة بلا سبب شرعى لا يخصم من حقها من ثمن الثياب سوى ما كان لأجل أيام السبوت والأعياد .
- « مادة ٢٧٨ » للأرملة الحق في ما وهب لها زوجها لا تخصم قيمته مما لها في الحقوق .
- « مادة ٢٧٩ » عند النزاع تفصل السلطة الشرعية في الهدايا المهداة بسبب الزواج لمن هي كلها أو بعضها .
- « مادة ٢٨٠ » للأرملة مالها من الحقوق في عقد زواجها سواء كانت في نفقة الورثة أم لم تكن وأرملة لم تزل أم تأهلت .
- « مادة ٢٨١ » إذا لم يكن العقد بيدها ونوزعت فلا بد لها من حكم شرعى بما تدعى به من الحقوق .
- « مادة ٢٨٢ » مصاريف جنازة الرجل ودفنه مفضلة عن حقوق المرأة ولو لم يفض منها شيء .

« مادة ٢٨٣ » ، إذا كان الورثة في يسر لزمهم الصرف وللزوجة كل ما لها من الحقوق في العقد .

« مادة ٢٨٤ » ، للأرملة أن تحصل على كل أو بعض مالها من الحقوق في العقد ببيعها في منقولات التركة بعد حلفها اليمين المنوه عنها بالمادة (٢٦٧) ولا يجوز لها البيع في العقار إلا بحضور ثلاثة من أولى الخبرة والمعرفة .

« مادة ٢٨٥ » ، لا يجوز لها أن تأخذ العقار في نظير حقوقها مالم تأذن لها السلطة الشرعية .

« مادة ٢٨٦ » ، إذا كان البيع بواسطة السلطة الشرعية وجب أن يكون علناً بعد الإعلان عنه ثلاثين يوماً متوالياً أو مرتين في الأسبوع مدة ستين يوماً ويجب بيان العقار وحدوده والغرض من بيعه .

« مادة ٢٨٧ » ، للبنات شرعاً إذا مات أبوهن أن يتعيشن من تركته إلى أن يتأهلن أو يرشدن .

الباب الثامن

في ثبوت النسب

« مادة ٢٨٨ » ، ينسب الولد لأبيه فإذا كان من غير الملة فلأمه .

« مادة ٢٨٩ » ، أقل مدة الحمل سبعة أشهر وغالبيتها تسعة وأقصاها سنة .

« مادة ٢٩٠ » ، تعتبر السبعة أشهر كاملة شرعاً ولو لم يكن إلا يوم من الشهر الأول ويوم من السابع .

« مادة ٢٩١ » ، إذا كان الوضع بعد سنة من غياب الرجل فالملود ابن زنا شكا .

« مادة ٢٩٢ » ، لا ينتفى النسب بإشاعة الزنا والرجل غير بعيد عن زوجته ما لم يكن مشهوراً عنها قلة العفاف .

« مادة ٢٩٣ » ، للرجل نفى النسب قبل الوضع وبعده إذا لم يكن أقربه .

« مادة ٢٩٤ » ، إذا كان للولد ذرية فلا يقبل من أبيه نفى نسبه .

« مادة ٢٩٥ » ، إذا أقر الأب بالنسب فلا يقبل منه أن ينفيه إلا بنفى الإقرار شرعاً .

« مادة ٢٩٦ » ، يجوز إخراج الابن من الميراث في أي حالة وفي أي وقت .

- « مادة ٢٩٦ » يجوز إخراج الابن من الميراث في أى حالة وفى أى وقت .
- « مادة ٢٩٧ » يجوز للأب أن يرجع إلى النسب بعد نفيه .
- « مادة ٢٩٨ » لا نفقة لمن انتفى نسبه .
- « مادة ٢٩٩ » لا يقبل من الزوجة نفى نسب حملها .
- « مادة ٣٠٠ » إذا حملت الفتاة المقدسة ونسبت الحمل إلى خاطبها وأقر به أو تغيب ولم يرد أن يحضر لينفى أو حضر وعجز عن النفى صحت النسبة إليه وإلا فالمولود من الزنا .
- « مادة ٣٠١ » إذا تعذرت نسبة الحمل لغيب المخطوبة أو لعدم درايتها ممن هو فهر ابن زنا شكا .
- « مادة ٣٠٢ » إذا أشيع أنه تمكن منها هو وغيره فلا ينسب الحمل أو المولود إلى خاطبها إذا لم تنسبه هي له .
- « مادة ٣٠٣ » إذا أقر إنسان بينوة أو أخوة أو عمومة أو ما أشبهه ووافق المقر له نفذ الإقرار شرعاً .
- « مادة ٣٠٤ » لا فرق في الحقوق والواجبات بين المولود عن عقد شرعى لأبوين من العلة والمولود عن عقد شرعى .
- « مادة ٣٠٥ » مولود المحرمة شرعاً أو مولود الزنا هو كغيره في الحقوق والواجبات .
- « مادة ٣٠٦ » إذا غاب الرجل واعتقدت الزوجة وفاته وتزوجت وحملت كان الحمل حمل زنا ونسب إلى الرجل الثانى .
- « مادة ٣٠٧ » إذا حضر الزوج الشرعى واختلى بالزوجة قبل التفريق بينها وبين الرجل الآخر وحملت ينسب الحمل له عد ابن زنا .
- « مادة ٣٠٨ » مولود الزنا على نوعين الأول مولود المحرمات بنص التوراة وجزاء أبويه الإعدام والانقطاع السماوى والثانى مولود محررات التفسير .
- « مادة ٣٠٩ » يعد ابن زنا شكا مولود المقدسة على غير زوجها نقديساً مشكوكاً فى صحته أو المطلقة من زوج سابق طلاقاً مشكوكاً فى صحته .

فابن المحرمة بنص التوراة لا يليق لبنت محرمة التفسير .

« مادة ٣١١ » ، إذا كان المتعاقدان من الزنا وجب النص على حالتهما في العقد ليكون الناس على بينة من أمرهما .

« مادة ٣١٢ » ، إذا كان أحد المتعاقدين من الزنا فذريتهما إلى الأبد ذرية زنا لا يجوز العقد عليها .

« مادة ٣١٣ » ، المولود من أجنبية عن الملة لأب من الزنا ينسب إليها ويجوز له أن يعقد على واحدة من الملة إذا تجنس بها شرعاً .

« مادة ٣١٤ » ، بنت الزنا إذا حملت من أجنبي فالمولود لا ينسب وذرية مثله ذرية زنا .

« مادة ٣١٥ » ، مولود الحاملة من أجنبي ربه بعل كانت أم لم تكن يجوز له أن يعقد على واحدة من الملة .

« مادة ٣١٦ » ، المطلقة لعة الزنا إذا تزوجت بالزاني وولدت فمولودها لا يعد ابن زنا ولو أن عقد زواجها فاسد شرعاً .

« مادة ٣١٧ » ، اللقيط لا ينسب ويعد من أبناء الزنا المشكوك في أمرهم ولا يجوز له العقد على واحدة من الملة ولو كانت بنت زنا يقيناً .

« مادة ٣١٨ » ، لا يعد لقيطاً بالمعنى الشرعى إذا دلت القرائن على أن اللقاء لم يكن الغرض منه إهلاكه .

« مادة ٣١٩ » ، إذا ادعى أحد أنه أبوه أو واحدة أنها أمه وكان لم يزل بمكانه ولاح على الدعوى صدقها نسب إلى مدعيه أو مدعيته .

« مادة ٣٢٠ » ، إذا نقل اللقيط من موضعه ثم ادعاه إنسان فلا ينسب له مالم يؤيد دعواه .

الباب التاسع فى الطلاق

- « مادة ٣٢١ » لا يرفع قيد الزواج إلا بالطلاق .
- « مادة ٣٢٢ » زواج اليتيمة القاصرة يرفع بالفسخ متى أرادت بحسب أحكام المادة ٢٧ وما بعدها .
- « مادة ٣٢٣ » إذا اعتنق أحد المتعاقدين ملة أخرى فلا يزال عقدها قائماً حتى يحصل الطلاق .
- « مادة ٣٢٤ » الطلاق فى يد الرجل .
- « مادة ٣٢٥ » قبول المرأة الطلاق ليس شرطاً .
- « مادة ٣٢٦ » لا يعلق الطلاق على دفع الرجل حقوق المرأة إذا كان معسراً .
- « مادة ٣٢٧ » يجوز تسويق أمر الطلاق سنة أو أقل يفرق فيها بين الزوجين فى حالة كراهة الزوجة إياه أو فى حال المرض .
- « مادة ٣٢٨ » لا يليق بالرجل أن يطلق أول زوجة له بغير مقتضى .
- « مادة ٣٢٩ » يجمل بالرجل أن يطلق أمراته إذا كان لا يصلح للنساء وقد عالج نفسه ثلاثة سنين ولم ينجح فيها علاج .
- « مادة ٣٣٠ » إذا ساءت أخلاق المرأة أو خرجت عن الحشمة فخير لزوجها أن يخلى سبيلها مع تأدية حقوقها ولو كانت أول زوجة له .
- « مادة ٣٣١ » يجوز طلاق الصغيرة المميزة .
- « مادة ٣٣٢ » يجوز طلاق الخرساء إذا كان الخرس طارئاً .
- « مادة ٣٣٣ » لا يجوز طلاق المجنونة قبل شفاها وإما للرجل أن يتزوج عليها بحيث لا يضر هذا بمنوتتها وعلاجها .
- « مادة ٣٣٤ » أيام السبت والأعياد الدينية لا يجوز الطلاق فيها .
- « مادة ٣٣٥ » لا يجوز الطلاق يوم الجمعة ضرورة دخول يوم السبت ولا أن يحصل ليلاً إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك .
- « مادة ٣٣٦ » لا يصح الطلاق شرعاً إلا أمام السلطة الشرعية بوثيقة

• **مادة ٣٣٦** ، لا يصح الطلاق شرعاً إلا أمام السلطة التشريعية بوثيقة بحضور شاهدين .

• **مادة ٣٣٧** ، كل طلاق من سلطة أجنبية لا يعتبر شرعاً .

• **مادة ٣٣٨** ، مصاريف ورسوم الطلاق على الرجل ويجب أدائها معجلاً أو على المرأة إذا شاعت .

• **مادة ٣٣٩** ، يجب التحقق شرعاً قبل الطلاق من أن الاثنين هما نفس الزوجين .

• **مادة ٣٤٠** ، يشترط عند الطلاق أن يكون الرجل بعقله وصحوه .

• **مادة ٣٤١** ، المرض لا يمنع من الطلاق ما لم يكن مؤثراً على القوى العقلية ولو كان مرض موت .

• **مادة ٣٤٢** ، إذا كان المرض أضرب بالنطق وأمكن فهم إرادة الطلاق بالإشارة فلا مانع من الطلاق .

• **مادة ٣٤٣** ، لا يقبل الطلاق من الأخرس بإشارته إذا كان الغرس طارئاً .

• **مادة ٣٤٤** ، لا يملك المطلق تحريم المرأة على أحد فكل شرط في الطلاق من هذا القبيل باطل وإنما للرجل عند الطلاق أن يخبر عن تسبب فيه والسلطة الشرعية منع زواجه بالمطلقة تحريماً لها عليه .

• **مادة ٣٤٥** ، يقضى بالطلاق مع حقوق المرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٧ .

• **مادة ٣٤٦** ، يقضى بالطلاق بلا حقوق للمرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٠ .

• **مادة ٣٤٧** ، يكلف الرجل شرعاً بطلاق امرأته ولو رزقت منه إذا كان هو السبب في طلاقها من غيره بزنا معها ولا يلزم بما لها من الحقوق .

• **مادة ٣٤٨** ، يكلف الرجل المتزوج بمحرمة أن يطلقها فإذا توقف جاز للشرع عزله وحرمانه من الشعائر والحقوق المالية حتى يطلق .

• **مادة ٣٤٩** ، من خالّل محرمة كلف بتركها فإذا أبى عزل وحرّم كالمادة السابقة .

• **مادة ٣٥٠** ، لا يسوغ بعد الطلاق إقامة المرأة مع الرجل .

« مادة ٣٥١ ، إذا كان المسكن للثنتين جميعاً كانت المرأة بالانتقال إلى مسكن آخر فإذا كان الملك لها أو لأبويها فالمكلف بالانتقال الرجل .

« مادة ٣٥٢ ، للمطلة أن توكل عنها لمطالبة الرجل بما لها من الحقوق .

« مادة ٣٥٣ ، يجوز للمطلق إعالة مطلقته بشرط أن لا يوجب هذا اختلاطه بها وإلا وجب أن ينيب عنه .

الباب العاشر

في الطلاق الغيابي

« مادة ٣٥٤ ، يسلم الرجل بيده وثيقة الطلاق إلى يد مطلقته قائلاً لها (استلمى وثيقة طلاقك فأنت طالق وصرت حلاً لغيري) .

« مادة ٣٥٥ ، يجوز للرجل ولو كان غير غائب عن البلد أن يوكل عنه في التسليم إليها .

« مادة ٣٥٦ ، يخاطب النائب المطلق بما نصه (هذه وثيقة طلاقك من مطلقك فلان أسلمها إليك عنه فهو طلاقك وصرت حلاً لغيره) .

« مادة ٣٥٧ ، يحصل التوكيل أمام السلطة الشرعية وقت الطلاق .

« مادة ٣٥٨ ، على الرجل مؤونة المرأة كالمعتاد حتى يؤدي التوكيل رسالته .

« مادة ٣٥٩ ، إذا مات الرجل قبل تأديه الرسالة فالطلاق لم يكمل .

« مادة ٣٦٠ ، للمرأة أن توكل عنها لقبول الطلاق وبه يتم .

« مادة ٣٦١ ، يخاطب الرجل وكيل المطلق بما نصه « هذه وثيقة طلاق فلانة بنت فلان استلمها عنها فقد طلقها وصارت حلاً لغيري » .

« مادة ٣٦٢ ، يجب أن يكون التوكيل شرعياً بحضور شاهدين .

« مادة ٣٦٣ ، عند حصول الطلاق في وجه وكيل الزوجة تحرر السلطة الشرعية محضراً به .

« مادة ٣٦٤ ، يجب التحقق أولاً من أن الموكلة عنها في قبول الطلاق ليست قاصرة أو غيره مميزة .

« مادة ٣٦٥ » التوكيل من الصغيرة غير جائز وإنما لأبيها أن يقيم لها وكيلًا لقبول الطلاق إذا لم يكن إلا مجرد تقديس .

« مادة ٣٦٦ » للسلطة الشرعية أن تقيم لمن اعتنق ملة أخرى وكيلًا يقبل عنها الطلاق إذا امتنعت .

« مادة ٣٦٧ » إذا خرج الزوج عن الملة وأراد أن يطلق في غياب الزوجة أقام لها وكيلًا يدفع إليه وثيقة الطلاق قائلًا له أيضاً (ترك بقبول الطلاق عنها) .

« مادة ٣٦٨ » إذا فجرت المرأة وتوقفت عن الحضور أقامت لها السلطة وكيلًا يقبل الطلاق عنها قائلًا له الرجل أيضاً تلك الجملة المذكورة بالمادة السابقة .

الباب الحادى عشر

فى العدة

« مادة ٣٦٩ » بعد أن تتسلم وثيقة الطلاق إلى يد المطلقة أو وكيلها ترد منها فى الحال لتحفظ بدار السلطة الشرعية إلى وقت اللزوم .

« مادة ٣٧٠ » من المتبع أن الوثيقة عند استعادتها تشرط السلطة منها جانباً علامة تسليمها إلى المطلقة أو وكيلها .

« مادة ٣٧١ » يجوز إعطاء شهادة رسمية بالطلاق بدل الوثيقة إذا شاءت المطلقة أن تسافر أو تستدل .

« مادة ٣٧٢ » إذا عاد المطلق إلى مطلقته واختل بها واحتمل وقاعه لها وجب شرعاً تجديد الطلاق .

« مادة ٣٧٣ » تجديد الطلاق يلزم إذا كان عن مجرد تقديس مالم يكن لمثل ذلك الاحتمال محل .

« مادة ٣٧٤ » إذا تأكد الوقاع بعد الطلاق فلا فرق بين الزواج ومجرد التقديس فى وجوب تجديد الطلاق .

« مادة ٣٧٥ » إذا كان هناك محل للتجديد وقبل حصوله تقدست المرأة على شخص آخر فهى محرمة على الاثنين ووجب التجديد من الأول والطلاق من الثانى .

« مادة ٣٧٦ » لا يجوز العقد على المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها الشرعية تسعين يوماً لا يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ولا يوم العقد .

« مادة ٣٧٧ » لا بد من العدة في جميع الأحوال حتى لو لم يكن غير التقديس أو كان الرجل عنيماً أو مجبياً أو غائباً أو مريضاً أو مسجوناً أو كانت الزوجة صغيرة أو عاقراً أو عجوزاً .

« مادة ٣٧٨ » إذا كانت المطلقة أو الأرملة حاملاً فلا يجوز العقد عليها قبل الوضع وإذا كان معها صغير تربصت حتى يكمل الستين .

« مادة ٣٧٩ » إذا مات الصغير زالت العدة .

« مادة ٣٨٠ » تنقضى العدة أيضاً في حياة الأب بالقطام أو برضاع الصغير من غير أمه ثلاثة أشهر ولم ترضعه فيها أمه أو كانت لا لبن لها .

« مادة ٣٨١ » للرجل أن يعود إلى مطلقة يعقد عليها ولا تعد .

« مادة ٣٨٢ » تحرم المطلقة على مطلقها إذا تزوجت غيره أو تقدست .

« مادة ٣٨٣ » إذا اختلت المطلقة بغير مطلقها من غير عقد شرعى جاز لمطلقها الرجوع إليها .

« مادة ٣٨٤ » إذا خاللت المرأة رجلاً ثم تزوجت بآخر ومطلقها جاز لخليفتها أن يعقد عليها .

« مادة ٣٨٥ » المطلقة من زوجها لتهمة الزنا لا تجوز له بعد .

« مادة ٣٨٦ » المطلقة لعدم ظهور دم الحيض كنص المادة ١٥٥ لا تجوز لمطلقها ولو زالت الطلة .

« مادة ٣٨٧ » على السلطة الشرعية عند الطلاق لعلة دم الحيض أو لسبب تهمة الزنا أن تخبر الرجل بتحريم المطلقة عليه أبداً .

« مادة ٣٨٨ » للمطلقة ولها رضيع أن ترفض ارضاعه أو تطلب عليه أجراً .

« مادة ٣٨٩ » ليس للأم أن ترفض ارضاع الوليد إذا هو لم يقبل ثدى غيرها .

« مادة ٣٩٠ » الأجر عن الرضاعة لا يغنى عن نفقة الرضيع .

فى الحضانة

« مادة ٣٩١ » الأم أولى بحضانة الولد حتى يكمل ست سنين وبالبنت حتى تقزوج .

« مادة ٣٩٢ » تنتقل الأولوية إلى الرجل إذا كان من حالة الأم ما يدعو إلى ذلك .

« مادة ٣٩٣ » مجرد زواج الأم لا يجعل للأب حق الأولوية .

« مادة ٣٩٤ » ليس للأم أن تنتقل بالمحضون من بلد أبيه وإلا كان أولى به .

« مادة ٣٩٥ » إذا كانت المحضونة بنتاً فللسلطة الشرعية أن تأذن بالانتقال إذا ترى لها .

« مادة ٣٩٦ » إذا تركت الأم حقها فى الحضانة جاز لها الرجوع إليه .

« مادة ٣٩٧ » إذا لم يرغب الولد إلا أن يقيم مع أمه بعد مدة حضانته فليس لأبيه أخذه بالقوة ولا يمنع هذا من قيامه بشئونه .

« مادة ٣٩٨ » إذا شئت البنت أن تقيم مع أبيها أو مع أخوتها إذا مات الأب فلا مانع .

« مادة ٣٩٩ » لا يجوز للأرملة أن تنتقل بالرضيع من موطن أهله بغير رضاهم مالم تأذن لها السلطة الشرعية .

« مادة ٤٠٠ » للمطلقة رفض الحضانة متى شاءت .

« مادة ٤٠١ » نفقة الحضانة على الأب بقدر ميسرته ومنزله بين الناس .

« مادة ٤٠٢ » إذا توفيت الأم فلا تنتقل الحضانة بعدها إلى أمها وإنما إلى أم الأب .

« مادة ٤٠٣ » للسلطة الشرعية أن تأذن بالحضانة إلى أم الأم إذا كانت حضانة الأب غير موافقة .

« مادة ٤٠٤ » إذا تيمم الأولاد من أهم وأبيهم فالأولى بحضانتهم أم الأب .

« مادة ٤٠٥ » إذا انقضت حضانة الولد ببلوغه الست سنين حق لأبيه

أخذه فإذا أبى الولد مفارقة أمه فلا يلزم أبوه بنفقته .

« مادة ٤٠٦ » ينتقل حق أخذ الولد بعد وفاة الأب إلى أب الأب فإذا لم يكن بقي الولد في حضانة أمه ولو أوصى الأب بغير ذلك فإذا ماتت انتقل حق الأخذ إلى أمها .

« مادة ٤٠٧ » إذا تطلق الولد بأمه بعد انقضاء مدة حضانته فليس لوصيه أخذه منها .

« مادة ٤٠٨ » يحق للأم بعد الفطام أن تتخلى عن الحضانة فإذا كان الأب غائباً أو ميتاً فللسلطة الشرعية النظر فيمن يتولى أمر الأولاد .

« مادة ٤٠٩ » الحاضنة لا أجر لها وإنما للرضيع والمحضن النفقة شرعاً .

« مادة ٤١٠ » للسلطة الشرعية في جميع الأحوال أن ترى رأيها المناسب لمقتضى الأحوال فيمن يكون أصلح للحضانة من غيره .

الباب الثاني عشر

انتهاك البكارة غصباً أو احتيالاً

« مادة ٤١١ » إذا احتيل على بكر ومست بكارتها غرم المحتال خمسين ريالاً ولزمه تعويض شرف البنت بقدر درجته ودرجتها ثم تعويض ما نالها من الضرر بسبب الفعل بقدر قيمتها .

« مادة ٤١٢ » إذا عقد عليها أعفى من الغرم الشرعى دون التعويضين الآخرين .

« مادة ٤١٣ » إذا وقع الفعل بالقوة زیدت الجزاءات تعويضاً رابعاً هو تعويض ضرر القوة .

« مادة ٤١٤ » إذا طلب من الفاعل هنا عقده على البنت لزمته شرعاً إذا كانت حلاله ولو كانت معيبة ولها منع الطلاق إلا إذا زنت .

« مادة ٤١٥ » إذا لم يمثل الفاعل في الحالتين لتلك الأحكام جوزى بالعمران الشرعى حتى يمثل أو يراضى البنت وأهلها .

« مادة ٤١٦ » الغرامة الشرعية لا تلزم إذا كانت البنت بالغة إلا إذا كان الفعل اغتصاباً .

« مادة ٤١٧ » إذا كان الفعل احتيالاً والبنت بالغة فلا غرامة ولا تعويض .

« مادة ٤١٨ » التعويضات من حق أب البنت في حال القصر فإذا لم يكن على قيد الحياة فهي للبنت .

« مادة ٤١٩ » لا يعد الفعل غصباً إذا وقع غير بعيد عن العمار ما لم تقم البينة على صدق دعوى الغصب ، كما أنه قد يقع في العمار ويكون غصباً بالدليل .

« مادة ٤٢٠ » يشترط للغرامة الشرعية غير الإقرار بالاحتيال أو الغصب شاهدان على الفعل ولا يلزم هذا الشرط في باقي التعويضات .

« مادة ٤٢١ » إذا اختلف الاثنان فادعت البنت الغصب وهو لم يقر بغير الاحتيال صدق بيمينه .

« مادة ٤٢٢ » يعتبر الغصب غصباً ولو انتهى بالاحتيال .

« مادة ٤٢٣ » إذا كان للغاصب زوجة وكانت من عرف البلد منع التزوج عليها لزمه ارضاء المفضوية بما يكفيها مهراً للزواج بغيره .

« مادة ٤٢٤ » لا يتبغى أن يكون الأب هو الباعث على ما يوجب تلك الجزاءات وإلا كان لا محل لها .

« مادة ٤٢٥ » إذا كانت المفضوية مجنونة أو خرساء كان الجزاء تعويض ضرر القوة دون غيره .

« مادة ٤٢٦ » إذا ادعى الغصب أو الاحتيال بلا بينة صدق المتهم بيمينه .

« مادة ٤٢٧ » إذا ادعت البنت أن الرجل وعدّها بشئ نظير الفعل وهو ينكر صدق بيمينه .

« مادة ٤٢٨ » إذا حملت البنت وأقر الفاعل بالفعل لزمه المولود فإذا أنكر جاز للسلطة الشرعية تحليفه .

« مادة ٤٢٩ » إذا كان الاحتيال وعداً بالزواج فلا يلزم الفاعل وإنما للسلطة الشرعية تخريمه مساعدة لزواج البنت بغيره .

وزارة العدل
لجنة مراجعة مشروع قانون
الأحوال الشخصية للطوائف
المسيحية في مصر

مشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

مقدم من الطوائف المسيحية بمصر
وأقرته اللجنة المشكلة بقرار
السيد المستشار / وزير العدل

٢٩ يونية ١٩٨٠

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بمشروع قانون الأسرة
للطوائف المسيحية المصرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ،

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ٤٣ بشأن الموارث ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق فى مسائل
الموارث والوصايا ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدنى ،

وعلى المرسوم بقانون ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال ،

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية وإحالة
الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ،
وعلى لائحة الموثقين المنتدبين .

قرار مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى مجلس الشعب

مادة أولى : تسرى أحكام هذا القانون على مسائل الأسرة للمصريين المسيحيين الذين كانت لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والناشئة عن زيجات عقدت وفقاً لمراسم الدينية الكنسية . وتلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ثانية : تظل الزوجة خاضعة للأحكام المبينة بهذا القانون والخاصة بالشرعية التى تمت مراسم الزواج الدينية وفقاً لطقوسها . وتطبق الأحكام العامة بهذه الشريعة فيما لم يرد به نص فى هذا القانون .

مادة ثالثة : لا يكون لتغيير أحد الزوجين مذهبه أو طائفته أو ملتبه أثناء قيام الزوجية أثر على الزواج ولا على الحقوق والالتزامات المترتبة عليه وتطبق أحكام الشريعة التى تمت مراسم الزواج الدينية وفقاً لطقوسها .

مادة رابعة : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

الباب الأول

فى الزواج وما يتعلق به

الفصل الأول

فى الخطبة

مادة (١) : الخطبة وعد متبادل بالزواج فى أجل محدد بين رجل وامرأة .

مادة (٢) : تتعقد الخطبة بالرضاء المتبادل بين الخاطبين البالغين سن الرشد المدنى وإلا وجبت موافقة ولى القاصر منهما .

مادة (٣) : لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغت سن الخاطب سبع عشرة سنة ميلادية كاملة وسن الخطيبة خمس عشرة سنة .

مادة (٤) : لا تجوز الخطبة إذا قام مانع أو قيد من الموانع والقيود الواردة في الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة (٥) : تثبت الخطبة بوثيقة معدة لذلك يحررها رجل الدين المرخص له من رياسته الدينية بعقد الزواج ، ويوقع كل من الخاطبين وولى القاصر منهما إن وجد أو نائبه وشاهدان على الأقل ورجل الدين .

مادة (٦) : يجوز لأى من الخاطبين العدول عن الخطبة . ويكون العدول أما بمحضر يحرره رجل الدين وأما بأن يعلن العادل الطرف الآخر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وأما باتخاذ موقف لا تسمح ظروف الحال بالشك فى دلالة على العدول .

مادة (٧) : إذا كان عدول أحد الخاطبين بغير مقتض فإنه يفقد حقه فى استرداد ما قدمه للآخر من مهر أو هدية .

وإذا لازمت العدول عن الخطبة أفعال مستقلة أضرت بالطرف الآخر يلتزم العادل تعويض هذا الضرر وفى جميع الأحوال تسقط دعوى التعويض بمضى سنة من تاريخ العدول عن الخطبة .

الفصل الثانى

فى أركان الزواج وشروطه وإجراءاته

مادة (٨) : الزواج المسيحى رباط مقدس دائم يقوم على رضا رجل وامرأة مسيحيين بقصد الإنجاب وتكوين أسرة .

مادة (٩) : لا ينعقد الزواج إلا بأتمام المراسم الدينية على يد رجل الدين المصرح له بعقده من رياسته الدينية المختصة . ويكون لرجال الدين المشار إليهم صفة الموثق ويصدر وزير العدل قراراً بتعيينهم .

وتتم المراسم الدينية وتوثيق العقد فى مجلس واحد مالم يحتم القانون توثيقه أمام الشهر العقارى . ويبين فى هذه الحالة المذهب الذى تمت المراسم الدينية وفقاً لطقسه .

مادة (١٠) : لا يثبت الزواج إلا بوثيقة يحررها الموثق المأثور له بعقده ويجب أن تتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم الزوجين ولقبهما ومهنتهما ومحل إقامتهما وسنهما من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

٢ - اسم والدى الزوجين ولقبهما ومهنتهما ومحل إقامتهما وكذلك اسم ولى نفس القاصر ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

٣ - إثبات رضا الزوجين بالزواج وموافقة ولى النفس أو إذن المحكمة إذا تم الزواج بموجب ذلك الإذن .

٤ - أسماء شاهدين من شهود الزواج وألقابهما وسنهما ومهنتهما ومحل إقامتهما .

٥ - إثبات إتمام المراسم الدينية للزواج .

ويوقع هذه الوثيقة الموثق والزوجان وولى القاصر منهما والشاهدان وتسلم صورة منها لكل من الزوجين ويحفظ أصلها فى سجل خاص يصدر بإنشائه وتنظيمه قرار من وزير العدل .

مادة (١١) : لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ولا المرأة قبل بلوغها ست عشرة سنة .

ومع ذلك يلزم لزواج من لم يبلغ سنه أحدى وعشرين سنة موافقة ولى النفس وعند عدم موافقته أو عدم وجوده يكون الزواج بإذن المحكمة .

الفصل الثالث

فى موانع الزواج

مادة (١٢) : لا ينعقد زواج :

(أ) الأصول بفروعهم وإن نزلوا ولا الفروع بأصولهم وإن علوا .

(ب) الأخوة بالأخوات ونسلهم وإن نزل ، ولا ينعقد زواج الأقارب بالآخرين حتى الدرجة الثالثة .

(ح) يحرم بالمصاهرة ما يحرم بالقرابة من زواج .

ومع ذلك يجوز التصريح من الرياسة الدينية المختصة بزواج الرجل من أخت زوجته المتوفاة أو زوجة أخيه المتوفى لمبررات قوية تقتضى ذلك .

(د) المتبنى والمتبنى وفروعه .

مادة (١٣) : لا يجوز لأحد الزوجين الباقيين على قيد الحياة أن يعقد

زواجا آخر مادام زواجه قائما ، ويعتبر الزواج الأول قائما حتى يصدر حكم بات ببطلانه أو انقضائه .

مادة (١٤) : لا ينعقد الزواج :

إذا كان أحدًا للزوجين مصاباً بعجز جنسى دائم أو بطة بدنية غير قابلة للشفاء
تمتنع معها المخالطة الجسدية سواء أكان للزوج الآخر عالماً بذلك الحالة أو غير عالم
بها . ولا يعتبر العقم من قبيل العجز الجنسي ولو كان غير قابل للشفاء .

مادة (١٥) : لا ينعقد زواج المجنون أو المعنوه .

مادة (١٦) : ليس للمرأة التى انقضت زواجها أو أبطل أن تعقد زواجاً
ثانياً إلا بعد مضي عشرة أشهر كاملة من تاريخ انقضاء الزواج أو إبطاله مالم تضع
المرأة حملها .

الفصل الرابع

فى بطلان عقد الزواج

مادة (١٧) : يقع باطلاً الزواج المعقود بالمخالفة لأحكام المواد ٨ ، ٩ ،
١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

مادة (١٨) : إذا وقع أحد الزوجين فى غلط فى شخص الطرف الآخر
أو فى صفة جوهرية متعلقة بشرفه وكان من شأنها أن تجعل الحياة المشتركة بين
الزوجين غير محتملة جاز له وحده رفع الدعوى بطلب إبطال العقد .

مادة (١٩) : يكون الزواج باطلاً إذا أكره أحد الزوجين على عقده ولا
تقبل الدعوى إلا من الطرف الذى وقع عليه الإكراه . ويزول البطلان إذا رضى
الطرف المكره بالزواج صراحة أو ضمناً .

مادة (٢٠) : يكون الزواج باطلاً إذا كان أحد الطرفين مصاباً بمرض
خطير ومعد ومستحکم لا يمكن البرء منه بجعله غير صالح للحياة الزوجية ولم يكن
الطرف الآخر يعلم به وقت الزواج .

مادة (٢١) : إذا عقد زواج القاصر البالغ سن الزواج بغير موافقة
وليّه، جاز للولى أن يطلب إبطال الزواج ، ولا تقبل دعوى الإبطال إذا حملت
الزوجة أو أنمر الزواج أولاناً .

ويسقط حق الولى فى رفع دعوى الإبطال إذا أقر الزواج صراحة أو ضمناً أو
مضى شهر على علمه به .

مادة (٢٢) : يترتب على الزواج الباطل جميع آثار الزواج الصحيح حتى يقضى بطلانه . فإذا حكم بالبطلان زال كل أثر للعقد الباطل .
ومع ذلك يترتب على الزواج المحكوم ببطلانه آثاره المدنية من نفقة وثبوت نسب بالنسبة إلى الزوجين والأبناء إذا كان الزوجان لا يعلمان وقت عقده سبب البطلان .
فإن لم يتوافر حسن النية إلا في جانب أحد الزوجين فالزواج لا يتبع آثاره المدنية إلا في مصلحة هذا الزواج والأولاد .
وفي جميع الأحوال لا يخل الحكم ببطلان الزواج بحقوق الأولاد .

الفصل الخامس

فى حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة (٢٣) : يلتزم كل من الزوجين قبل الآخر بالأمانة والمعاونة والمساعدة وحسن المعاشرة .

مادة (٢٤) : على الزوجين أن يعيشا معاً فى محل إقامة الأسرة الذى يختاره الزوج .

ويجوز للمحكمة أن ترخص لأحدهما بالسكن بصفة مؤقتة فى محل آخر إذا اقتضت مصلحة الأسرة والأولاد كذلك .

ولا تجوز إقامة أى من والدى الزوجين معهما فى منزل الزوجية بدون رضا الزوجين إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما غير قادر على المعيشة بمفرده بسبب الشيخوخة أو المرض . ويجوز لأى من الزوجين أن يسكن فى منزل الزوجية أولاده من زواج سابق .

مادة (٢٥) : على الزوجة اطاعة زوجها فيما يحقق مصلحة الأسرة ومع ذلك لا يجوز إكراهها على البقاء فى منزل الزوجية .

مادة (٢٦) : الدراسة والاستمرار فيها بعد الزواج ، والعمل حق للزوجة . وللزوج الاعتراض على دراسة الزوجة أو عملها إذا أضر ذلك بكيان الأسرة أو مصلحة الأولاد وكان الزوج قادراً على الإنفاق على أسرته بما يتفق ومركزها الاجتماعى .

مادة (٢٧) : الارتباط الزوجى لا يوجب اختلاط الحقوق المالية وتظل
نعمة كل من الزوجين المالية منفصلة .

الباب الثانى **فى النفقات**

الفصل الأول **أحكام عامة**

مادة (٢٨) : النفقة ما يحتاج إليه الإنسان ، مثل الغذاء والكسوة
والسكن ومصاريف العلاج ونفقات التعليم وغير ذلك مما يقضى به العرف .

مادة (٢٩) : النفقة واجبة بين الزوجين ، وبين الآباء والأبناء وبين
الأقارب .

مادة (٣٠) : تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ومكانته والمقدرة المالية
للملتزم بها .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض
النفقات ، تنظر الدعاوى المتعلقة بالنفقات على وجه الاستعجال . وعلى القاضى فى
حالة توافر شروط استحقاق النفقة أن يصدر أمراً فى مدى أسبوعين على الأكثر من
تاريخ رفع الدعوى بنفقة وقتية تفى بالحاجات الضرورية إلى حين الحكم بالنفقة
بحكم واجب النفاذ . وللمحكوم عليه أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة الوقتية
والنفقة المحكوم بها عليه نهائياً بحيث لا يقل ما يقبضه المحكوم له عن القدر الذى
يفى بحاجاته الضرورية .

مادة (٣١) : النفقة المقدرة مؤقتة بطبيعتها ، وتتغير تبعاً لتغير أحوال
أى من الطرفين من حيث اليسر والحاجة والظروف الاقتصادية العامة ، .

مادة (٣٢) : لا يثبت الحق فى متجمد النفقة لورثة من تقرر له أثناء
حياته . ولمن تقرر له النفقة قضاء أو رضاء حق الاقتراض ممن يشاء عند الحاجة ،
ويكون للمقترض حق الرجوع على الملتزم بالنفقة .

مادة (٣٣) : تعتبر نفقة الزوجة والأولاد ديناً على الزوج من تاريخ
امتناعه عن أدائها ، ونفقة الأقارب من تاريخ إقامة دعوى النفقة .

ولا تقبل دعوى نفقة الزوجة والأولاد عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

مادة (٣٤) : للمحكوم له بالنفقة في حالة امتناع الملتزم بها عن أدائها ، أن يلجأ إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي يقع بدائرتها محل التنفيذ . ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به حددت له مهلة لا تتجاوز شهراً لأداء النفقة المطلوبة في الدعوى فإن لم يمثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً بحكم غير قابل للطعن . ويخلى سبيله إذا أدى ما حكم به أو أحضر كفيلاً أو طلب المحكوم له الإفراج عنه . ولا يمنع ذلك من تنفيذ حكم النفقة بالطرق الاعتيادية .

الفصل الثاني

في النفقة بين الزوجين

مادة (٣٥) : تجب النفقة على الزوج لزوجته من حين عقد الزواج الصحيح .

مادة (٣٦) : يسقط حق الزوجة في النفقة إذا تركت منزل الزوجية بغير مسوغ .

مادة (٣٧) : يلزم الزوج بنفقات المعيشة المشتركة وعليه أن يوفر لأسرته حياة تتفق ومقدرته ومركز الأسرة الاجتماعي .

ويجوز للقاضي في حالة عدم كفاية دخل الزوج أن يلزم الزوجة القادرة بالإسهام في هذه النفقات بمراعاة مصلحة الأسرة والحدود المالية لكل من الزوجين .

مادة (٣٨) : يجوز إلزام الزوجة بالنفقة لزوجها المعسر العاجز عن الكسب وذلك متى كانت قادرة على الإنفاق عليه .

مادة (٣٩) : تسقط نفقة الزوجة بالأداء أو الإبراء . ومع ذلك فإن مصالح الزوج مع زوجته وعودتهما للمعيشة المشتركة يسقط حكم النفقة إذا دام الصلح سنة كاملة متصلة .

مادة (٤٠) : يكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي حاجتها الضرورية .

مادة (٤١) : يظل الالتزام بالنفقة بين الزوجين قائماً حتى تاريخ صدور حكم نهائي ببطالان الزواج أو انقضائه .

الفصل الثالث

في نفقة الأقارب

مادة (٤٢) : تجب نفقة كل قريب من ماله .

مادة (٤٣) : إذا لم يكن للولد الصغير مال فنفقته على أبيه المورس .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب فعلاً ما يكفي نفقتها ، وإلى أن يتم الولد سن الرشد المدني قادراً على الكسب ، فإن أمه عاجزاً عنه لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لامثاله إذا كان رشيداً فيه أو بسبب عدم تيسر الكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويراعى في تقدير نفقة الصغير المحكوم بها ما يلزمه من خدمة ورعاية وحضانة ومائر شلونه .

مادة (٤٤) : إذا كان الأب معدماً أو معسراً تجب نفقة الأولاد على الأم إذا كانت موسرة . وإذا كان الأبوين معدمين أو معسرين فتجب النفقة على الأقارب طبقاً للمادة ٤٦ .

مادة (٤٥) : يجب على الولد ذكراً كان أو أنثى كبيراً كان أو صغيراً نفقة والديه وجديه الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب مالم يظهر منهما التعت في تركه

وإذا تعدد الأولاد اشتركوا في نفقة والديهم وجدتهم بنسبة حصصهم الإرثية . وإذا اجتمع المستحق النفقة ولد أو أولاد موسرون مع والديه المرشرين أو أحدهما اشتركوا جميعاً في النفقة بنسبة حصصهم الإرثية ومع ذلك يراعى مقدار يسار من يلزم بالنفقة .

مادة (٤٦) : فيما عدا الأولاد الصليبين والآب والأم تجب نفقة كل فقير عاجز عن الكسب على ورثته من أقاربه المحارم الموسرين .
وإذا تعدد المحارم الموسرون كلف بالنفقة أولاهم بالإرث وعند الاشتراك فيه يشتركون فيها بالنفقة بنسبة حصصهم ويقدر يسارهم والمراد بالوراث من يرث طالب النفقة لو فرض موته عند طلبها .

الباب الثالث فى الولاية على النفس

مادة (٤٧) : يخضع للولاية على النفس الصغير إلى أن يتم الحادية والعشرين من عمره عاقلاً ، والمجنون والمعتوه .

مادة (٤٨) : الولاية على النفس تكون للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ثم للجد الصحيح ثم للأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال وقروعههم فإن لم يوجد ولى من الأشخاص المتقدم ذكرهم تعين المحكمة ولياً من باقى الأقارب الصالحين للولاية وإلا فمن غيرهم .

مادة (٤٩) : يشترط فى ولى النفس أن يكون أميناً على نفس القاصر قادراً على تدبير شؤنه .

الباب الرابع فى الحضانة

مادة (٥٠) : يقوم الحاضن بتربية المحضون وحفظه وتوجيهه ومراقبة سيره بما مناطه مصلحة الصغير .

مادة (٥١) : ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة اثنتى عشرة سنة . ويجوز للقاضى بعد هذه السن ابقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة إذا تبين أن مصلحة المحضون تقتضى ذلك ولا تستحق الحاضنة أجره حضانة فى هذه المدة الإضافية .

مادة (٥٢) : يثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء مقدماً فيه من يدلي الأم على من يدلي بالأب ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالي :

الأم ، فأم الأم إن علت ، فلم بالأب وإن علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخ الشقيقة فبنت الأخ لأم فالخالات بالترتيب المتقدم في الأخوات فبنت الأخت لأب فبنات الأخ بالترتيب المذكور فالعمات بالترتيب المذكور فخالات الأم بالترتيب المذكور فخالات الأب بالترتيب المذكور فعمات الأم بالترتيب المذكور فخالات الأب بالترتيب المذكور .

فإذا لم يوجد حاضنة من هؤلاء النساء أو لم يكن منهن أهل للحضانة أو انقضت مدة حضانة النساء انتقل الحق في الحضانة إلى العصابات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الإرث مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الأخوة .

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء انتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير العصابات على الترتيب الآتي : الجد لأم ، ثم الأخ لأم ، ثم ابن الأخ لأم ، ثم العم لأم ، ثم الخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم ، وإذا قام لدى الحاضن أو الحاضنة سبب مانع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل إلى من يليه .

مادة (٥٣) : إذا حصل نزاع على صلاحية الحاضنة أو الحاضن فالحكمة أن تعين من يراه أصلح من غيره لحضانة الصغيرة بدون قيد بالترتيب المنوّه عنه في المادة ٥٢ ، ويكون لها ذلك أيضاً كلما رأت أن مصلحة الصغير تقتضي تخطي الأقرب إلى من دونه في الترتيب .

مادة (٥٤) : إذا لم يوجد مستحق صالح للحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المحكمة لتعين امرأة ثقة أمينة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

ملاحظة (٥٥) : من جاوز حضانة النساء مريضاً أو معتوهاً أو مجنوناً جنوناً هلأنا ذكرنا كان أولئنا كانت له أولئنا بمرضه وأمسكه ولو جاوزت حد البلوغ وإذا لم توجد الأم وضحه القاضى عند من يراه أصلح لذلك وأقر عليه .

مادة (٥٦) : يشترط في الحاضن عدا الأبوين أن يكون بالغاً سن الرشد المدني وعاقلاً أميناً على الصغير قادراً على تربيته وصيانته .

مادة (٥٧) : لا يجوز للحاضن أباً كان أو أمماً أن ينقل الصغير من محل حضانته سواء داخل الجمهورية أو خارجها إلا برضاء الطرف الآخر وبسبب مسوغ .
أما غيرهما من الحاضنات أو الحاضنين فليس لهما في أية حال الانتقال بالصغير إلا بإذن ولي النفس وأمه إذا كانت على قيد الحياة .

وليس للولي أباً كان أو غيره أن يسافر بالصغير في مدة حضانته إلا بإذن من تحضنه . وعند المنازعة يعرض الأمر على المحكمة المختصة بالحضانة .

مادة (٥٨) : يعد انتهاء أجل الحضانة يقيم الفتى حيث أحب إلا أن يكون غير مأمون على نفسه فيكون للولي المحرم ضمه إليه وتبقى الفتاة في يد الولي المحرم إلا أن يثبت أنها تضار بالبقاء أو أنها غير مأمونة معه على نفسها فيجوز لها الانفرد أو الإقامة مع غيره من أصلها ولا تحرم من نفقتها .

مادة (٥٩) : لكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة ولالأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضى على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضى ، فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضى بحكم وإجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقرها .

مادة (٦٠) : حق الحضانة لا يسقط بالاسقاط وإنما يمتنع بموانعه ويعود بزوالها .

الباب الخامس فى ثبوت النسب

مادة (٦١) : أقل مدة الحمل مائة وثمانون يوماً وأكثرها خمسة وستون وثلاثمائة يوماً .

مادة (٦٢) : يثبت نسب الولد فى الزواج الصحيح من الزوج بالشرطين الآتيين :

- (أ) أن يضمن على عقد الزواج أقل مدة الحمل .
(ب) ألا يثبت انتفاء إمكان التلاقى بين الزوجين بمانع حسى استمر من وقت العقد إلى الولادة أو حدث بعده واستمر خمسة وستين وثلاثمائة يوم فأكثر .
وفى حالة زوال المانع تحسب أقل مدة الحمل من تاريخ الزوال .
ولا يثبت النسب إذا انتفى أحد الشرطين السابقين إلا إذا أقر الزوج به صراحة أو ضمناً .

مادة (٦٣) : ليس للزوج أن يحدد نسب الولد المولود قبل مضى ستة أشهر من تاريخ الزواج إذا كان يعلم بالحمل قبل الزواج أو كان قد بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها أو كان الولد قد ولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

مادة (٦٤) : يجوز جحد نسب الولد إذا ولد بعد مضى خمس وستين وثلاثمائة يوماً من تاريخ وفاة الزوج أو الحكم بانقضاء الزواج .

مادة (٦٥) : يسقط حق الزوج فى نفى نسب الولد إذا لم يرفع دعواه خلال ستة أشهر التالية لتاريخ علمه اليقنى بولادته .

ولورثة الزوج حال وفاته قبل لانقضاء الميعاد المشار إليه رفع الدعوى فى خلال ستة أشهر من تاريخ وضع يد الولد أو وليه على أعيان التركة أو من تاريخ منازعته لهم فى وضع يدهم عليها .

مادة (٦٦) : يثبت نسب كل مولود إلى أمه بمجرد ثبوت الولادة بغير إقرارها دون قيد أو شرط وتترتب على هذا النسب بينهما جميع نتائج المتفرعة عن الأمومة والبنوة مالية أو غير مالية .

مادة (٦٧) : يثبت النسب بالزواج والإقرار والبينة .

ويجوز الحكم بثبوت النسب بالبينة بوجه خاص في الحالات الآتية :

- أولاً : في حالة الخطف أو الاغتصاب إذا كان زمن حصولها يرجع إلى زمن الحمل .
- ثانياً : في حالة الاغواء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة أو الوعد بالزواج .
- ثالثاً : في حالة وجود محررات صادرة من الأب المدعى عليه تفيد اعترافاً بالأبوة .
- رابعاً : إذا كان الأب المدعى عليه والأم قد عاشا معاً في مدة الحمل وعاشرا بعضهما كزوجين .

خامساً : إذا كان الأب المدعى عليه قد قام بتربية الولد والإنفاق عليه أو اشتراك في ذلك بصفته والداً له .

مادة (٦٨) : يسقط حق الولد في رفع الدعوى بثبوت النسب بمعنى سنتين من تاريخ بلوغه سن الرشد المدني . ويسقط حق الأم في رفع الدعوى المشار إليها بمعنى سنتين من تاريخ الولادة

الباب السادس

في التبني

مادة (٦٩) : التبني جائز للرجل والمرأة متزوجين أو غير متزوجين ، ولا يجوز التبني إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تعود منه فائدة على المتبني .

مادة (٧٠) : يشترط في المتبني :

- (أ) أن يكون قد تجاوز سن الأربعين .
- (ب) ألا يكون له نسل على قيد الحياة وقت التبني .
- (جـ) أن يكون أكبر سناً من المتبني بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل .
- (د) أن يكون حسن السمة .

مادة (٧١) : يجوز أن يكون المتبني ذكراً أو أنثى بالغاً أو قاصراً . ويشترط لصحة تبني القاصر موافقة والديه أو الحى منهما أو أحدهما إذا كان الآخر غير قادر على ابداء رأيه وإلا فيجب الحصول على موافقة ولي للنفس

وإذا كان المتبني قاصراً ومجهول النسب فلا يتم التبني إلا بإذن من المحكمة المختصة . وللقاصر المتبني أن يطلب من المحكمة خلال سنة من بلوغه سن الرشد إلغاء تبنيه وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه .

مادة (٧٢) : لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد مالم يكن التبنى حاصلًا من زوجين .

ولا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى إلا برضاء الزوج الآخر مالم يكن هذا الأخير غير قادر على إيداء رأيه .

مادة (٧٣) : التبنى لا يخرج المتبنى من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها ومع ذلك فـلـلـمتـبـنـى الحـق في أن يلقب بلقب متبنيه .

مادة (٧٤) : يجب على المتبنى نفقة المتبنى إن كان فقيراً ، كما أنه يجب على المتبنى نفقة المتبنى الفقير .

ويبقى المتبنى ملزماً بنفقة والديه الأصليين ، ويلزم والداه بنفقته عند تعذر حصوله عليها من المتبنى .

مادة (٧٥) : يتبع في إجراءات التبنى القواعد المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب السابع **في انقضاء الزواج**

الفصل الأول **في أسباب انحلال الزواج**

مادة (٧٦) : ينحل الزواج الصحيح بأحد الأمرين :
الأول : موت أحد الزوجين حقيقة أو حكماً .
الثاني : الطلاق .

ومع ذلك فلا ينحل إلا بالموت الزواج الصحيح المكتمل بالمخالطة الجسدية المعقود أمام الكنيسة الكاثوليكية ، أما الزواج الصحيح غير المكتمل فيجوز إنحلاله بناء على طلب الطرفين أو أحدهما إذا وجد سبب قوى يوجب إنحلاله وبعد موافقة الرئاسة الدينية الكاثوليكية .

مادة (٧٧) : يجب على المحكمة في دعاوى التطبيق والتفريق عرض الصلح على الطرفين لمحاولة التوفيق بينهما قبل الحكم في النزاع .

مادة (٧٨) : لا يجوز الطلاق بين المسيحيين بإرادة أحد الزوجين المنفردة ولا باتفاقهما .

ومع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجوز طلب الحكم بالتطليق وفق المواد التالية .

الفصل الثاني

أسباب التطليق

مادة (٧٩) : إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى جاز للطرف الآخر أن يطلب التطليق .

مادة (٨٠) : يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق لسبب زنا الزوج الآخر . ويعتبر في حكم الزنا كل عمل إرادى يدل على الخيانة الزوجية من أيهما .

مادة (٨١) : تنقضى دعوى التطليق بسبب الزنا الفعلى أو الحكمى إذا حصل صلح بين الزوجين سواء قبل رفع الدعوى أو أثناء نظرها .

مادة (٨٢) : يترتب على التطليق إنحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائى الصادر به فتزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر .

ولا يجوز لأحدهما الزواج بآخر إلا بعد صيرورة الحكم باتاً .

مادة (٨٣) : تنشر أحكام التطليق وفق الإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل . ويجوز للزوجين بعد الحكم النهائى للتطليق التصلح واستئناف الحياة الزوجية من جديد ، على أن يثبت ذلك بعقد يتضمن التنازل عن حكم التطليق ويوثق ويؤشر به على هامش شهر حكم التطليق .

مادة (٨٤) : تعين المحكمة عند الحكم بالتطليق الزوج الذى تسبب بخلطه فى وقوعه . ويجوز لها أن تقضى للزوج الآخر بتعويض عما أصابه من ضرر بسبب فعل الزوج المخطئ .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بنفقة للزوج الذى أدى التطليق إلى وقوعه فى حاجة . وللزوجة أن تطلب جعل التعويض المستحق لها على حطلقها مقسطاً كنفقة شهرية حتى وفاتها أو زواجها وفى حالة وفاة مطلقها يستمر حقها على تركته .

مادة (٨٥) : تكون حضانة الأولاد للزوج الذى صدر الحكم لمصلحته فى دعوى التطليق مالم ترى المحكمة غير ذلك .

مادة (٨٦) : لا يؤثر حكم التطليق على حقوق الأولاد قبل والديهم . ويظل كل من الوالدين ملزماً قبلهم بالنفقة بالمقدر الذي كان ملتزماً به قبل إنحلال الزواج .

مادة (٨٧) : للمطلقة الحاضنة بعد تطليقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية الموجب ما لم يهيئ المطلق مسكناً آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة للمطلق أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

وتختص المحكمة الابتدائية بالفصل في الطلبين المشار إليهما في الفقرة السابقة . ويجوز للنائب العام أو المحامي العام إصدار قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة المسكن المشار إليه حتى تفصل المحكمة نهائياً في النزاع .

الباب الثامن

في التفريق بين الزوجين

مادة (٨٨) : يجوز الحكم بالتفريق بين الزوجين إذا تحقق سبب من أسباب التطليق أو استحکم الخلاف بين الزوجين وأصبحت معيشتهما المشتركة مستحيلة أو متعذرة لمثلها . ويصدر الحكم بناء على طلب الزوجين أو أحدهما .

وجوز أن يكون التفريق مؤبداً أو لعين زوال السبب المصوغ له .

مادة (٨٩) : يترتب على الحكم النهائي بالتفريق وقف آثار الزواج دون إخلال بالالتزام كل من الزوجين بالأمانة والمعارنة قبل الآخر .

وجوز الحكم بالنفقة بناء على طلب أحد الزوجين إذا كان في حاجة إليها .

ومع ذلك يجوز للزوج الذي صدر حكم التفريق لمصلحته أن يطلب من الزوج الآخر العودة إلى الحياة المشتركة فإذا رفض سقطت نفقته .

مادة (٩٠) : إذا حكم بالتفريق بين الزوجين يكون حضانة الأولاد للزوج البكرى إلا إذا تعارض ذلك مع مصلحتهم .

مادة (٩١) : إذا اتفق الزوجان على إعادة الحياة الزوجية المشتركة زالت آثار الحكم بالتفريق .

مادة (٩٢) : تسرى الإجراءات المشار إليها في المادة ٨٣ على الأحكام الصادرة في التفريق بين الزوجين وعلى الاتفاقات الخاصة باستئناف الحياة الزوجية .

استدراك لمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية في مصر

- قررت لجنة مراجعة المشروع بجلستها المنعقدة يوم الأحد الموافق ٢٩/٦/١٩٨٠ تعديل بعض مواد المشروع على الوجه التالي :
- تعديل صياغة المواد ثالثة إصدار ، ٤٨ ، ٤٩ من المشروع على الوجه التالي :

مادة ثالثة إصدار :

حذف كلمة « ملته » من صدر المادة .

مادة ٤٨ ، الولاية على النفس تكون للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته ثم للجد الصحيح ثم للأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم للأعمام ثم للأخوال ثم لأبناء الأعمام ثم لأبناء الأخوال ثم للمعات ثم للخاللات ، فإن لم يوجد ولي من الأشخاص المتقدم ذكرهم تعين المحكمة ولياً من باقى الأقارب الصالحين للولاية وإلا فمن غيرهم .

مادة ٤٩ ، يشترط فى ولي النفس أن يكون أميناً على نفس المولى عليه قادراً على تدبير شؤنه .

- إضافة مادتين برقمى ٦٧ مكرر و٦٧ مكرر أولاً ، نصها كالآتى :

مادة ٦٧ مكرراً : يثبت النسب بإقرار الرجل ببنة مجهول النسب ولو فى مرض الموت إن لم يكذبه العقل أو العادة وصدقه المقر له فى ذلك متى كان وقت الإقرار من أهل التصديق .

ويصح الإقرار بنسب الحمل المحقق متى توافرت هذه الشروط . وإذا أقر مجهول النسب بأبوة رجل له وتوافرت فى هذا الإقرار الشروط الواردة فى الفقرة السابقة يثبت نسبه فيه .

مادة ٦٧ مكرراً أولاً :

« النسب الثابت بالإقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة لا يقبل النفى وتترتب عليه جميع أحكام النسب .

والإقرار حجة قاصرة على المقر . »

فهرس الجزء الثالث

ص

الموضوع

٥	مقدمة
٩	تقسيم خطة البحث

القسم الأول

(لدى الأرثوذكس)

	الاقباط الأرثوذكس : لائحة ١٩٣٨ ومذيلة بحكم المحكمة الدستورية
١٣	العليا في شأن المادة ١٣٩ منها
٦٠	الأرمن الأرثوذكس : قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٤٠
٧٦	الروم الأرثوذكس : لائحة ١٩٣٧ في الزواج والطلاق والباينة
	السريان الأرثوذكس : مستخرج من مجموعة الأحوال الشخصية طبعة
٨٢	١٩٢٩

القسم الثاني

(لدى الكاثوليك)

	مستخرج : من القانون الصادر من البابا يوحنا بولس الثاني
	الصادر في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على الطوائف الكاثوليكية
٩١	الشرقية

القسم الثالث

(لدى البروتستانت)

١١٣

١١٧ الأمر العالى بشأن الإنجليين الوطنيين الصادر عام ١٨٧٨

..... قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية بمصر الصادر عام ١٩٠٢

..... ومذيل باللائحة الداخلية المصدق عليها بقرار وزير الداخلية فى

١٣٠ ديسمبر ١٩٩١

القسم الرابع

(لدى اليهود)

١٤٥

..... الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لدى الإسرائليين : لمؤلفه م .

١٤٧ حاي بن شمعون طبعة ١٩١٢

ملحق

مشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية المصرية

المقدم من الطوائف المسيحية وأقرته اللجنة المشكلة بقرار وزير العدل

١٨٣

..... عام ١٩٨٠

٢٠٢

..... الفهرس



General Organization of the Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina
مركز البحث والدراسة وتوثيقه

يشتمل هذا الجزء على عرض لنصوص المجموعات الكنسية
التي تحكم القواعد الموضوعية للأحوال الشخصية عند غير
المسلمين من المصريين كالاتى :

أولاً : المذهب الأرثوذكسى :

- * أقباط أرثوذكس (مجموعة ١٩٣٨) .
- * أرمن أرثوذكس (مجموعة ١٩٤٠) .
- * روم أرثوذكس (لائحة ١٩٣٧) .
- * سريان أرثوذكس (مجموعة طبعت ١٩٢٩) .

ثانياً : المذهب الكاثوليكي :

ويحكمه قانون واحد صدر عن بابا
روما عام ١٩٩٠ يطبق على الطوائف
السبعة لهذا المذهب فى مصر .

ثالثاً : المذهب البروتستانتي :

ويحكم مسائل الأحوال الشخصية
فيه أمر عال صدر عام ١٩٠٢ يطبق
على طائفة الإنجليين الوطنيين فى
مصر .

رابعاً : الديانة اليهودية :

وهى تمثل فى مصر بطائفة
« الربانيون » ولهم كتاب فقهى
يحكم أحوالهم الشخصية .



مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع : المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ ☎ ٥٤٧٥٤٩١
المطابع : العمورة البلد - بحرى - شارع ٣٦٨ ☎ ٥٦٠٠٤٧٩ إيسكندرية